

٧٧٧

Copyright © King Saud University

٢١٧ ر ٤

ملتقى الأبحر، تأليف الحلبي، ابراهيم بن محمد - ٩٥٦ هـ.

ح ٠ ٢

بخط جعفر بن حبيب سنة ١١٣٩ هـ.

١٧٤ ق

١٧ س ٥١١ ر ٥١٤ س

نسخة حسنة، تنقص بأولها قليلا، خطها نسخ معتاد،

٦٧٣٢

طبع عدة طبعات آخرها سنة ١٣٢٥ هـ.

معجم المطبوعات ١: ١٣ الاعلام ١: ٦٤

١- المذهب الحنفي، فقه المذاهب الاسلامية - المؤلف

١٢٦٤

ب - الناسخ

ج - تاريخ النسخ.

٢

٥١٤٧٤/٢٨

بني صوف

وما

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

٧٧٢٢ ٦٧٢٢ ٦٧٢٢

ملحق الذكر

الحبيب بن ابراهيم بن محمد - ٥٩٥٦

الرقعة
العنوان

المؤلف

اسم الناسخ

عدد الأوراق

ملاحظات

و



في التنبيه على الاصح والاقوى وما هو المختار في الفتوى وحيث
 اجتمع فيه الكتب المذكورة سميته ملتقى الامم ليؤلفوا الاسم
 المسمى والله سبحانه استال ان يجعله خالصا لوجه الكريم وان
 ينفعني به يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم
كتاب الطهارة قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم
 الى الصلوة الاية ففرض الوضوء غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس
 والوجه ما بين قصاص الشعر واسفل الذقن وشحمتي الاذنين
 فيفرض غسل ما بين العذار والاذن خلافا للبي يوسف والمرفقا
 والكعبان يدخلان في الغسل وللغرض في مسح الرأس قدر الربع
 وقيل بجني وضع ثلث اصابع ولو مداما صبغا او اصبغين لا يجوز
 ويفرض مسح ربيع اللحية في رواية والاصح مسح ما يلاق البشرة ^{يد}
 وسنته غسل اليدين الى الرسغين ابتداء ^{يد} والتسمية وقيل
 مستحبة والسواك وغسل القدمين ^{يد} بالالف بيمينه وتخليل
 اللحية والاصابع هو المختار وقيل هو في اللحية فضلة عند
 الامام ومحمد ^{يد} في غسل الفخذ والكتف والرسغ والمنصب من
 استغاب الرأس بالماء وقيل ثلاث منجيات ^{يد} الاولى
 ومسح الاذنين بماء الرأس ومسح ربيع اللحية ومسح الرقبة

الفرض لغة القطع والتقدير وشروعا
 حكم لازم بدليل قطع وحكم ان يستحق
 العقاب تاركه بلا عذر وكيف جاحد ربه
 والطهارة مفتاح الوضوء والوضوء
 مفتاح الصلوة والصلوة مفتاح الايمان
 والايمان مفتاح الجنة والجنة مقصود
 بالذات

والمكان النافضة له خروج شيء من احد السيلين سوى ربح الفرج
 او الذكر وخروج نجس من البدن ان سال بنفسه الى ما يلحقه حكم
 التطهير والقيء ملاء الفم وكوطعاما او ماء او مرقا او علقالا
 بلغها مطلقا خلافا لابي يوسف في الصاعد من الجوف ويشترط
 في الدم المايح والقيح مساواة البزاق للماء خلافا للمجدد وهو
 يعتبر اتحاد السبب بجمع ما قاء قليلا قليلا ولو غا اتحاد المجلس
 وما ليس حدثا ليس نجسا والجنون والسكر والافشاء والفقهمة
 بالغ في الصلوة ذات ركوع وسجود ومبشرة فاحشة خلافا للمجدد
 ونوم من طمى او متكى او مستدلى بالوازيل لسقط لا نوم
 قائم او قاعدا او راكعا او ساجدا ولا خروج رودة من جرح
 او لحم سقط منه ومس ذكر او امرأة وفرض الغسل غسل الفم
 والانف وسائر البدن لادلكه قبل ولا ادخال الماء جلده الا
 قلبي وستة غسل يديه وفرجه ونجاسة ان كانت على بدنه والوضوء
 الارجليه وتثليث الغسل المستوعب ثم غسل الرجلين لادى مكانه
 ان كان في مستقيع الماء وليس على المرأة نقض خفيف باولائها
 ان بل اصلها وفي حال انزال المني في فم وشهوة ولو في نوم عند
 اتصاله لا حرم وظاهره في غيرة لروية مستقط بتذكر الاحتذاء

بلا ولو لم يدا خلافا له ولا يدا حشفة في قبل او دبر من
 ادمي حتى وان لم ينزل على الفاعل والمفعول والانتقطاع حيض
 ونفاس لا للمني ووردي واحتلام بلا بلل وايداج في بهيمة
 او ميتة بلا انزال وسن للجمعة والعديد والاحرام و
 وعرفة ووجب الميت كفاية وعلى من اسلم حينا والاذن
 ولا يجوز لمحدث مس من مصحف الا بغلافه المنفصل لا المتصل
 في الصحيح وكره بالكم ولا مسد درهم فيه سورة الابصيرة ولا
 لجنب خول المسجد الا ضرورة ولا قراءة القرآن لكون اية الا
 على وجه الدعاء او الشاء ويجوز له الذكر والتسبيح والدعاء
 والحايض والنفساء كالجنب **فصل** ويجوز الطهارة
 بالماء المطلق كماء السماء والصين والبر والادوية والبحار
 وان غير طاهر بعضا او صافه كالتراب والزعفران والصابون
 او انثن بالكت ادماء خرج عن طبعه بكثرة الاوراق او بخلت
 غيره او الطبخ كالاشربة والخل وماء الورد وماء البقلة
 والمرق ولا بماء قليل وقع فيه نجس ما لم يكن غديرا لا يتحرك
 طويلا لا يتحرك بطرف الا اذا لم يكن صلبا في عشر وعنده
 ما لا يتحرك من الارض مغرقا انه كالجاس وهو مذهب

ولا بماء اعتصر من الشجر

تبينه فتجوز الطهارة به ما لم يراثر النجاسة وهو لون او طعم
 اوردج والماء المستعمل طاهر غير مطهر هو المختار وعند الامام
 انه نجس مغلظ وعند ابى يوسف مخفف وهو ما استعمل القربة
 نية او رفع حدث خلاف الجسد ويصير مستحلا اذا انفصل عن
 البدن وقيل اذا استقر في مكان ولو انعمس جنب في البر بلا نية
 فقييل الماء والرجل نجسا عند الامام والاصح ان الرجل طاهر والماء
 مستعمل وعند ابى يوسف هما نجسا والاصح ان الرجل طاهر
 والماء طهور وموت ما يعيش في الماء لا ينجسه كالسمك
 والضفدع والسرطان والزنبور والعقرب وكل اهل ربخ فقد
 طهر الاجلد الارمني لكرامته والخنزير لنجاسته عينه والفيل
 كالسبع وعند محمد كالخنزير قالوا وما طهر جلده بالدبح
 طهر بالزكوة وكذا وان لم يؤكل وشعر الميتة وعصها وعظها
 وقرنها وحافرها طاهر وكذا شعر الانسان وعظمه فيجوز
 الصلوة معه وان جاوز قدر الدرهم وبول ما يؤكل نجس
 خلاف الحي ولا يشرب ولو ولد لدوى خلاف ابى يوسف **فصل**
 في نجس الوضوء نجس لا يجزى في روث وخنزير لم يستك
 ولا ينجس مما يذوق طاهرا وانما ينجس في الوضوء

وكذا اموت ما لا نفس
 له سائلة كالبق والذباب

بالتجسس من وقته والادفن يوم وليلة ان لم يتفح
 الوقع او لم يتفح ومن ثلثة ايام وليا لير ان انتفخ او
 تفشخ وقال ابو جردن وعشرون دلو وسطا الى
 ثلثين يموت بخوفارة او عصفور او سام ابرص واربعون
 الى ستين بخوجامة او دجاجة او كنور وكله بخوكب
 او شاة او دمي او انتفاخ الحيوان او تفشخه وان لم يمكن
 نرحها نرح قدر ما كان فيه او يفتي برخ مثاقيل ثلثة
 وما زاد على الوسط احتسبه وقيل يعتبر في كل بذر دلوها
 وسور الارمني والفرس وما يؤكل طاهرا وسور الكلب
 والخنزير وسباع البهائم نجس وسور الهرة والدجاجة
 الخلد وسباع الطير وسور ما كان البيت كالحيمة والفارة مكة
 مكروه وسور البخل والحمار مشكوك يتوضا به او لم يجد غيره و
 يتيم وايا ما قدم جاز وعرق كل شيء كسوره وان لم يوجد الا
 نبيذ التمر يتيم ولا يتوضا به عند ابى يوسف وفيه شيء وعند الامام
 يتوضا به وعند ابي حنيفة بينه ما **باب التيميم** للمساكين

ومنه خارج للمراحم عن الماء والارض والطين والخرق
 او بطون او ارجل او سباع او فطيرة او لافطون
 او بوز او عشرين اصبع او
 دلو

راند

كان من جنس الارض كالتراب والرمل والنورة والجص والحل
 والزنج والحجر ولو لا ينقع خلاف المحذور خفيه ابو يوسف بالترب
 والترمل ويجوز بالنقع حال الاختيار خلافه وشرطه العجز
 عن استعمال الماء حقيقة او حكما وظاهرة الصعيد والامتناع
 في الاصح والنية ولا بد من نية قربة مقصودة لا تنسخ بدون
 الظلمة فلو تيمم كافر لا يلام لا يجوز صلوة به خلاف الابي يوسف
 ولا يشترط تعيين الحدث والجنابة هو الصحيح وصفته ان
 يضرب يديه على الصعيد فينفضهما ثم مسح بهما وجهه ثم
 يفرهما كذلك ويمسح بكل كف ظاهر الذراع الاخرى وباطنها
 مع المرفق وتوى فيه الجنب والحدث والحائض والنفساء ويجوز
 قبل الوقت ويصل به ما شاء من فرض ونفل كالوضوء ويجوز
 لخوف فوت صلوة الجنابة او عيب ابتداء وكذا بناء بعد شروع
 متوضاء وسبق حدث خلافه ما لا خوف فوت الجمعة او
 وقتية ولا ينقضه ترك قبل ناقض الوضوء والقدرة على ماء
 كاف لظلمة وعدا استعماله فلو وجد حدث وهو في الصلوة
 بطلت صلوة الا ان حصلت بعده ولو نسي المشايخ جلا
 اوصيه بالتمسك لا يبيد وقال ابو يوسف في جرد وسحق الرجل الماء
 ارام في الوقت

تأخير

تأخير الصلوة الى اخر الوقت ويجب طلبه ان ظن قربة قدره
 غلوة والآفلا ويجب شراء الماء ان كانت له ثمنه وبيع بثمان
 المثل والآفلا وان كان مع رفيقه ماء طلبه فان منعه يتيم
 وان تيمم قبل الطلب والجنب في المرحل خوف البرد جاز خلافا
 لهما ولا يجمع بين الوضوء والتيمم فان كان اكثر الاعضاء
 جرحا يتيمم ولا يغسل الصحيح ومسح على الجرح **بالسبح**
على الخفين يجوز بالنسة من كل حدث موجه الوضوء لا
 بمن وعليك الغسل ان كانا ملبوسين على طهر تام وقت الحد
 يوما وليلة للمقيم وثلاثة ايام ولياله بالمسافر وقت
 الحدث وفرضه قدر ثلث اصابع من اليد على الاعلى وكنته
 ان يبداء من اصابع الرجل ويمد الى الساق مفرجا اصابعه
 خطوطا مرة واحدة ويمسحه الخرقا الكبير وهو ما يبد منه
 قدر ثلث اصابع الرجل اصغرها ويجمع في خفلا في خفين بخلا
 النجاسة والانكشاف وينفضه ناقض الوضوء ونزع الخف
 ومضى المدة ان لم يخف ان يفسد من البرد فلو نزع او
 مضى وهو متوضاء غسل جليه فقط وخروج الكثر
 القدم الى الساق الخفين نزع ولو مسح مقيع فساقت قدمه يوم

ف لا يترك عن الغسل
 فتنفضه ناقض الاصل
 اباح

عند الاحرام اعتسلت وانت بجميع الملك الا الطوفى وان حاض
بعد طوفى الزيارة سقط عنها طوفى الصدر ولا شيء عليه التزكع كما سقط
عنه اقام بمكة ولو بعد النفر عند بيوتى وعند محمد لا يسقط بالاقامة
قبل النفر الاول ^{اي ان قل وهو محمد صيدا جديدا}
بعدة ومن قل بدنة تطوع او نذر او جزاء صبرا وخوفه وتوجه معها
^{اي بعد النفر جديدا}
ببدل الحج فقد احرم وان لم يلبث فان بعث بها ثم توجه فلا شيء بل حرم الا في
بدنة المتعة فان جلتها او اشهرها او قلته لا يكون محرما ولو
من الادب والبقر **باب القلان والتنع** ^{اي افضل من الطواف وهو}
ان يمشى بالعمرة والحج معا من البعق ويقول بعد الصلوة اللهم لا اريد الحج
والعمرة فيسرها لي وتقبلها مني فاذا دخل مكة ابتداء فطواف للعمرة
وسعى ثم طواف للحج طوفى القدم وسعى فلو طواف لم يطوف فيه وسعى
سبعين جازوا وساء ثم حج كما مر فاذا رمى جمرة العقبة يوم التخرج
دم القلان شاه او بدنة او سبع بدنة فان عجز عنه صام ثلثة ايام
قبل يوم التخرج والافضل كون اخرها يوم عرفة وسبعة ايام ^{اي ان يمشى بالعمرة في التخرج}
بمكة فان لم يصم الثلثة قبل يوم التخرج تعين الدم وان وقف القلان
بعرفة قبل طوفى العمرة فقد فرضه فعليه دم لرفضه او يقضيه او يسقط
عنه دم القلان والتنع افضل من الافراد وسوان ياتي بالعمرة في التخرج
ثم حج من عامه فيحرم به من الميقات ويطوف له او يسعى ويحمله منه ان
سنة

طواف الصدر فرید

عَمَّا قَامَ بِمَكَّةَ وَلَوْ بَعْدَ الْفَرَعِ عِنْدَ يَسُوفَ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ لَا يَسْقُطُ بِالْقَامَةِ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام
الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام
الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام

ای بعد از آنکه حضرت علی بن ابی طالب را خبر رسید که حضرت فاطمه زهرا را در میان راه کشته اند، فرمود:

وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَهُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ

ای الف الخاء طهرها مصدر ای ان یطهرها عن غفلة قلوبها

مدية النعمة فان جليلها واشهرها وقد شاة لا يكون محمدا والحمد لله

ای شوق منامها ببعمل انرا بیدی صدر بر ریخته

باب الفرق والتمتع القرآن افضل مطلقا وهو

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ كَاذِبُونَ

[illegible]

والعزة فسره هـ والوقيل هـ امة فاذا اخذنا مكة استاء فوالله العزة

بافعال الح فيطوف

وسعى شطاو الى طوف القلوم وسعى فلو طواف له مامله فدر

... و ...

سبعين جازوا لسانهم حج كما فرادوا لرى حبرة العقبة يوم الخروج

القائمة

ثم انزل الله اول بديه اوسع بديه قال عجز عني طعام نكيت ايام

فما يوم الله والافضالك يا اخيها من رقة وسيرة افلا غول

من افعل

جملة فان لم يصم الثلاثة قبل يوم الخرتعين الدم وان وقت القارن

...

فمن قبل طوفان البحر فقد مر لا فغلبه دم لروضها وبقضها وسقط

عند ذلك اذ التفت افراس الدواور والاعالي الى جملته

عظماء القرون

ثم حج من عامه فوجد من آمن المشركين وله باه سبعه وخمسين نارا

الحمد لله الذي هدانا لهذا

ان لم يسبق الهدى ويقطع التلبية باول الطواف ثم جرم بالجم من
 الحرم يوم التروية وقبله افضل ويحج وبذبح كالقارن فان عجز
 فلكم وجاز صوم الثلاثة قبل طوافها ولو في شوال بعد الاحرام بها
 لا قبله فان شاء ساقى الهدى وهو افضل احرم وساقى وهو
 اولى من قوته وان كان بدنة فلهما امرأة او فعل وهو اولى من التجليل
 والا شعرا جازن عندهما وهو شقي سنام هامن الدير وهو الاشبه
 بفعله عليه السلام او من اليمين ويكره عند الامانة بعث كما تقدم ولا
 يخلل ويحرم بالجم كما مر فان اطلق يوم النحر حل من احرامه ولا تمتع ولا فوان
 لاهل مكة ومن هو داخل للوقت فان عاد للمتع الى اهله بعد المرة
 ولم يكن ساقى الهدى بطل تمتعه وان كان قد قضاها ومن طاف للمرة
 قبل شح الحاق من اربعة واتم بعد دخوله لا وج كان متمتعاً وان كان وحل
 طواف اربعة شواطفا ولو اتم كونه في شهر الحج وتخللوا واقام بمكة وتزوج صح تمتع
 وكذا لو اقام ببصرة وفيه لا يصح عندهما ولو افسد عمرته واقام ببصرة
 وقضاها وتزوج لا يصح تمتعه الا ان يعود الى اهله ثم ياتي بهما وعندهما
 يصح وان لم يعود وان بقي بعد الافساد بمكة وقضى وتزوج من غير عود لا يصح
 تمتعاً اتفاقاً وما افسد المتمتع من عمرته او حجه مضى فيه وسقط عنه
 دم المتمتع ومن تمتع فضحي لا تجزئ عنه دم المتمتع **باب الجنائيات**

يعني بكلمتك

ان طيب المحرم عضو الزم دم وكذا لو اهن بزيت وعندهما صدقة ولو
 خضب ثوبه بخناء او ستر يوماً كاملاً فعليه دم وكذا لو لبس **الخطا**
 يوماً كاملاً او حلق ريع رأسه او جنبه او حلق رقبته او ابطيه او
 احدهما او عانته وكذلك لو حلق محاجمه وعندهما صدقة **والوان** قصر
 اظافر يديه ورجليه في مجلس واحد فعليه دم وكذا لو قصر اظافر يديه **حدة**
 او رجل وان قصر اظافر يديه ورجليه في اربعة مجالس فعليه اربعة دما
 وعند محمد دم واحد وان طيب اقل من عضو او ستر رأسه او لبس الخطا قل
 من يوم فعليه صدقة وكذلك لو حلق اقل من ريع رأسه او جنبه او حلق بعض
 رقبته او عانته او احداً بطيه او ريع غيره او قصر اقل من خمسة اظافر او
 خمسة متفرقة وعند محمد في خمسة المتفرقة دم وان طيب او لبس او حلق
 لعذر خيران شاء رجع شاة وان شاء تصدق بثلاثة اصوع على ستة مساكين
 وان شاء صام ثلاثة ايام ولو امر بدي او اشح بالقيصر او تتر باستر او يرفلا
 باستره وكذلك لو ادخل منكبته القباء ولم يدخل يديه في كفيه **فصل في الجنائيات** وان
 طاف للقعود او للصوم جنباً فعليه دم وكذا لو طاف للركن محدثاً او ترك
 طواف الصلوات او رجة منه او ردة من اربعة من الركن او افاض من عرفة قبل ان
 او ترك السعي او الوقوف بمزدلفة او رمى الجمر كلها او رمى يوم او رمى جمر **الحقبة**
 يوم النحر واكثره ولو طاف للقعود او للصوم محدثاً فعليه صدقة وكذلك لو ترك

فان اكل اذا كان في مجلس واحد لا يزاد على دم واحد
 لان الجنائيات من نوع واحد

روي اربعة من الصدر او روي احدى الحمار الثلث ولو ترك طواف
 الركن او اربعة منه بقي ما ابدحت يطوفها وان طاف جنباً
 فعليه بذنبة والا فضل ان يجيده ما دام بمكة ويسقط الدام ولو طاف
 للصدر طائراً في ايام التشريق بعد ما طاف للركن محدثاً فعليه دم
 ولو كان بعد ما طاف لم جنباً فذا وعندهما دم فقط ايضاً وان
 طاف لغيره وسعى محدثاً بعدهما فان رجع الى اهله ولم يعدهما فعليه
 دم ولا شيء لو عاد الطواف فقط بهما الصحيح وان جامع الحرم في
 احد السبلين قبل الوقوف بعرفة وكونا سباجاً ويمضيه فيه
 ويقضيه وعليه دم وليس عليه ان يفرق عن زوجته في القضاء
 ان جامع بعد الوقوف قبل الخلق لا يفسد وعليه بذنبة ولو بعد الخلق
 قبل طواف الزيارة فعليه دم كذا لو قبل او لم يمشي به وان لم ينزل وكذا
 لو جامع في عمرته قبل طواف اكثر فسدت وقضاهما وان جامع بعد طواف
 اكثر من الدم ولا يفسد ولا شيء ان انزل بظن ولو لم يفرج وان اخرج الخلق
 او طواف الزيارة عن ايام النحر فعليه دم خلاف ما ذكره الخلف ولو اخرج الرمي او
 قدم سكا على نسك هو قبله وان حلق في غير الحج او عمره فعليه دم خلافه
 لا يوقف فلو عاد للمعتمر بعد حجه فقص فلا دم اجماعاً ولو حلق القارن
 قبل الذبح لم يمان وعندهما دم والدم حيث ذكر شاة تجزئ في الاضحية

بنية له فالقول له او تحلف عندهما الا عند الامام وللولى انكاح
 المجنونة والصغيرة والصغيرة ولو شيتا فان كان اماً او جذاً الرم
 وان كان غيرهما فلمما الخيار اذا بلغا او علما بالنكاح بعد البلوغ
 خلافه لا يدركه فوسكوت البكر رضى ولا يمتد خيارها الى المجلس
 وان جهلت ان له الخيار بخلاف المعتقة وخيل الغلام والنبت
 لا يبطل ولو قاما عن المجلس لم ينصيا صريحا او دلالة وشرطه
 القضاء مفسوخ في جكا البلوغ لا وخيار العتق فان مات احدهما
 قبل التفريق ورثه الاخر بلغا او لا والى هو العصبية نسباً او سباً
 على ترتيب الارث وابن المجنونة مقدم على ابيه اخلاف المحمد ولا ولاية
 لجد ولا صغير ولا مجنون ولا كافر على ولده المسلم فان لم عصبية فلا
 ثم الاخت لا بويين ثم للاخت لا ب ثم لولد الام ثم لذوي الارحام الاقرب
 فالاقرب التزوج عند الامم خلاف المحمد والي يوافق مع محبة الاكثر ولو
 المولات ثم القاض في مشورة ذلك ولا بعد التزوج ان كان الاقرب
 غائباً يجب ان ينظر الكفو لخطب جوبه وقيل مسافة السفر وقيل بحيث
 لا تصل القوافل اليه في السنة الامرة ولا يبطل بعوده ولو تزوجها و
 لبيان متساويان فالعصة لا يسبق وان كانا معا بطلا وضح كون
 المرأة وكيفية النكاح **فصل** تعتبر الكفاءة في النكاح نسباً فمشرى بعضهم

ان يقطع بمجرى السكون جديداً
 اي عند البلوغ او العلم بالنكاح بعد البلوغ
 ان جهلت ان له الخيار وان لم تعلم ان الخيار فلهما عذر لان
 اي اذا اعتقت امة ولها رقة وشيتا
 ان تزوج الرجل امرأة في عتقها يجوز
 نكاحها ولا يجوز وطئها حتى ينفق
 اي تقدم الحز وهو الابن
 ابن الابن وان علم الابن لاب وام في الاصل وهو
 فولي الابن الابن والابن الابن والابن الابن
 المجنونة لا يزوجها الابن مع وجود الاب

^{أي غير يترتب اه جمة}
^{أي غير يترتب اه جمة}
^{أي غير يترتب اه جمة}
 أكفاء بعض وغيرهم من العرب ليس كفوا لبعضهم أكفاء بعض
 وبناؤه ليسوا كفوا غيرهم من العرب وتعتبر في النكاح ما حرم الله
 فسلم أو حراموه كافر أو رقيق غير كفولن لها اب في الإسلام أو
 الحرة ومن الأب فيم أو غير كفولن لها ابون خلافا لأبي يوسف ومن
 له ابون كفولن لها اباء وتعتبر بانه خلافا لمحمد فليس فاسق كفو
 لبنت صالح وإن لم يعلن في اختيار الفضل وتعتبر ما لا فالعاجز عن العمل
 المجمل والنفقة غير كفوا الفقيرة والقادر على العمل كفولن ذات أموال عظام
 عند أبي يوسف خلافا لهما وتعتبر حرة عندهما وعند الإمام رويان
 فائلك أو حكام أو كذا أو دباغ غير كفولن عظاما أو بنو أو بنو
 يفتي ولو تزوجت غير كفولن ولو ان يفرق وكذا لو نقصت عن مهر
 مثلها ان يفرق ان لم يتم خلافا لهما وقضية المهر أو تجهيزه أو
 طلبه بالنفقة حرم لا سكوتة وان رضي أحد الأولياء فليس
 الاعتراض **فصل** ووقف تزوج فصولي أو فصوليتين على الأجر
 ويتولى طهر النكاح واحد بان كان وليا من الجانبين أو كيدا منهما
 أوليا أو حيدا أو وليا أو كيدا أو حيدا ولا يتولاهما فصولي ولو من
 جانب خلافا لأبي يوسف ولو امره ان يزوجه امرأة فزوجه أمة لا يصح
 عندهما وهذا الاحتساب عند الإمام يفتح ولو تزوج امرأتين في عقد

أونزاد وصراف بيان

أي يجوز أن يكون من جانب الزوج فصولي
 ومن جانب الزوجة فصولي ففصلها جائزهما

خلافا لأبي يوسف ولو في إجبار عبده وامته على النكاح
 دون مكاتبته ومكاتبته **باب نكاح الكافر** وإن تزوج كافر بد
 شهورا أو عدة كافر وذلك جائز في دينهم ثم أسلما أقر عليه خلافا
 لهما في عدة ولو تزوج المجوسي محرمة ثم أسلما أو أحدهما لا يفرق
 خلافا لهما والطفل مسلم ان كان أحد ابويه مسلما أو أسلم أحدهما
 وكتباي ان كان بين كتباي ومجوسي ولو أسلمت زوجة الكافر وزوج
 المجوسي عرض الإسلام على الآخر فان أسلم فهي له والا ففرق بينهما فان
 إلى الزوج والفرقة طلاق خلافا لأبي يوسف ان ابنته ولي المهر المثل
 لو بعد الدخول والا فنصف المهر ولا شيء لو ابنت ولو كان ذلك في
 دارهم ولا تبين حتى تحيض ثلثا قبل الإسلام الآخر وان أسلم زوج
 الكتانية بقي نكاحهما وتباين الدارين سبب الفرقة لا السببي ولو زوج
 أحدهما الياسما أسلما أو أخرج مسييا بابت وان سببا معالا ومنها
 جرت البنابات ولا عدة عليه خلافا لهما وأمر كل واحد الزوجين
 فسخ في الحال وعند محمد لا يرد الرجل طلاق والموطوءة المهر والغيبا
 نصفه ان امرئ ولا شيء لهما ان امرأت وان أريد معال تبيين و
 ان أسلما منعاً قبل ابانت ولا يصح تزوج المرتدة ولا المرتدة إذا
باب القسم تجب العدل فيه بيوتة لا وطئا والبكر والنسب

تفرق بينهما وكذا لو تزوجا الياسما
 وبمعرفة أحدهما

والجديدة والقديمة والمسلمة والكاتبة فيه سواء وللازمة
والكاتبة والمذبة وام الولد نصف الحرة ولا قسم في السفر
فيستلزم من شاء والقرعة احب وان وهبت قسم الضمة
صح ولها ان ترجح **كتاب الرضاع** هو من الرضيع من ثدي
الارمنية في وقت مخصوص ونبت حكمه بقليله وكثيره في مدة
لا يجدها ويبى حولان ونصف وعندها حولان فيحرم به ما
يحرم من النسب لاجدة ولده واخوت ولده وعمه ولده وام اخيه
اواخته وام عمه او عمته او خاله او خالته والادخال في المدة لها
وقس عليه وتحل اخوات الرضعا ونسبها كاخ من الاب
له اخ من امه تحل لاهيه من ابيه ولا حل بين رضيعين ثديين وان
اختلف ما بهما ولا بين رضيع وولده رضعية وان سفل وولد زوج
لبنه امه فهو اب للرضيع وابنه اخ وبنقه اخوت عمه واخوته
عمه ولا حرمة لورضعا من شاة او من رجل ولا في الاحتقان بلبن

المرء ولبن البكر والميتة محرم وكذا الاستعاط واللبس المخلوط بالاطع
لا يحرم خلافه ما عند غلبة اللبن ويحبس الغالب لو خلط بماء او دواء يقال شتعت
اول لبن شاة وكذا لو خلط بلبن المرء اخرى وعند محمد نعت الحرة
بهما وان ارضعت فمهرهما ولا مهر للكبيرة ان لم توطأ ولا صغيرة على وجه يحصل
بها الفداء

يعني اذا كانت تحت رجل صغيرة وكبيرة فارضعت
الكبيرة الصغيرة حرمتا عليه لان يصير جامع بين الام
والبنات رضاعا درم

المرء ولو كان
المرء ولو كان
المرء ولو كان
المرء ولو كان

نصفه ويرجع به على الكبيرة ان علمت بالنكاح وقصدت الفدا
لا يرجع ان لم تعلم به او قصدت دفع الجوع والهلاك ولم تعلم انه
مفسد والقول قوله ما فيه وانما ثبت الرضاع بما ثبت به المال
ولو قال هذه اخوة من الرضاع ثم ادعى الخطاء صدق **كتاب الفدا** بيمينه
هو رفع الفيد الثابت شرعا بالنكاح احسنه تطليقه او حدة في طهر
للاجماع فيه وتركها في غير عدتها وحسنه وهو من تطليقه الثلثا
في ثلثة اطراف لاجماع فيها ان كانت مدخولا بها او غير طائفة ولو في
الحيض والايسة والصغيرة والحامل يطلقن السنة عند كل شهر وحدة
وعند الحمل لا تطلق الحامل للسنة الا واحدة وجاز طلاق من عقب الحامل
وبدعيته ونطليقه ثلث او تسعين بكلمة واحدة او في طهر واحد لا رجعة
فيه ان كان مدخولا بها او في طهر جامعها فيه وكذا تطليقه في الحيض وفي
مراحله الا صح وقبل بسحب فاد طهرت ثم حاضت ثم طهرت فطلق ان
شاء وقبل يجزى ان يطلقها في الطهر الذي يلي ذلك الحيض ولو قال
للموطوءات طالق ثلث السنة وقع عند كل طهر وحدة وان نوى
الوقوع جملة صحت نيته ويفع طلاق كل زوج عاقل بالغ ولو كرهها
او سكران او اخرس باشارة المعنوية لا طلاق صح ويجنون ونائم
ويستبرأ من زوجه عبدا واعتباره بالنساء فطلاق المرء ثلث ولو

ان رجعت
ان رجعت
ان رجعت
ان رجعت

ان الطلاق عدل اجريه

عبد وطلاق الامة شتان ولو تحت حر باب بقاء الطلاق

صريحه ما استعمل فيه خاصة ولا يحتاج فيه ^{الى} حصة وهو انت طالق
ومطلقة ومطلقك ويقع بكلمتها واحدة رجعية وان نوى كثر
او بانية وقوله انت الطلاق او انت طالق او انت طالق
طلاق يقع بكلمتها واحدة رجعية وان نوى شتين او بانية و
ان نوى بانت طالق واحدة وبطلاق اخرى وقضا وان نوى لثنت
وقعن ويقع باضافة الى جعله كالمكر الى ما يعبر به عن الجملة كالرقبة
والعنق والرأس والوجه والروح والبدن والجسد والفرج اولى
جزء شائع منها كنصفها وثلاثة ارباعها او كلها او غيرها
او بطنها ولو طلقها نصف طليقة او سدرتها او ربعها طلقت و
يقع في انت طالق ثلثة انصاف طليقتين ثلث وفي ثلثة انصاف
نطليقة شتان وقيل يقع ثلث وفي من واحدة الى شتين او ما بين
واحدة الى شتين واحدة وعندهما شتان وفي الى ثلث شتان وعند
هما ثلث وفي واحدة في شتين واحدة ان لم ينو شيئا او نوى الضرب
والحبس او ان نوى شتين او مع شتين فثلث وفي غير موطوء واحدة
مثل واحدة وشتين وان نوى مع شتين فثلث في ايضا وشتين
وشتين شتان وان نوى الضرب وفي انت طالق من هذا الى اسم طالق

لفظهما فاصح ان سمعا متفرقين وجاز كونهما فاسقين او محذرين
وقد فوا وعيين وابني العاقرين وابني احدهما ولا يظلم شهادتهما
عند دعوى القريب وصح تزوج مسلم ومسيية عند فليس خلافا للمجد
ولا يظلم شهادتهما ان اذعت ومن امره جلد ان يزوجه صغيرة فهو
عند من صح ان كان الورع حاضر والادب وكذا الزوج الادب بالغة عند
رجل ان حضرت صح والادب ان حضرت انقضت عبارة الوكيل اليه فصار قصار عاقد
رجل ان حضرت صح والادب ان حضرت انقضت عبارة الوكيل اليه فصار قصار عاقد

جدة وان علت وبنته وبنت ولد وان سفلت واخنة وبنتها وبنت
اخيه وان سفلت واخنة وخالته وام امرته مطلقا وبنتها وبنتها
وامرأة ابية وان علا وابنه وان سفلت واخنة وبنتها وبنتها
نكاحا ولو عدة من بائن او رجاء او طلاق بملك عيب فلو تزوج اخنته
التي وطئها بطلاق واحدة منها صح بحرم الاخرى ولو تزوج اخنته وعقد بها
ولم تعلم الاولى فرب بينه وبينها ما نصفه من الجميع بين امرأتين ولو فرضت
احدهما زكرا تحرم عليه الاخرى بخلاف الجميع بين امرأة وبنت زوجها لا سيما

والزنى يوجب حرمة المصاهرة وكذا اللبس بشهوة من احد الجانبين ونظيره
الى فرجه الدخول ونظرها الى ذكره بشهوة وما دون شبع سنين غير
مشبهة به يفتى ولو انزل مع المستر لا يثبت الحرمة هو الصحيح وصح
نكاح الكتانية والصابغة المؤمنة يثبت المقر بكتاب لا عابدة كوكب

فان الامام بايع من صحت النكاح
 اي لا يجوز له ان يزوج من الامام بايع من صحت النكاح

وضوح نكاح الحرم والحرمية والامنة المسلمة والكتابية ولو مع
 طول الحرة والحرة على الامنة وارجح فقط للحر ايراثا واما ولد للجد
 وحبلى من زنا خلاف الدين فزاد نكاحه نكاحا لم يوطئ
 سببها اوزان ولو تزوج امرأتين بعقد واحد واحد هما محرمتان
 نكاح الاخرى المستحى كله ما وعندهما يقسم على منتهى ما وادى به
 تزوج امته او سبته او محبوسية او وثنية ولا خامسة وعدة
 رابعة ايراثا ولا امه على حرة او عدته بخلافه ما فيما اذا كانت
 على الباشا ولا حامل من سبي او حامل بنت نسبها ولو من سببها
 ولا نكاح المتعة والوقت **باب الاول في الاكفاء** نفذ نكاح حرة
 مكلفة بدولي وله الاعتراض في غير الكفو وروي الحسن عن الامام ع
 جوزه وعليه فتوى قاضيان وعند محمد بن يعقوب موقوف ولو من
 كفرو لا يجبر ولو بالغة ولو بكر فان استاذن الولي البكر فسكت او حكمت
 او بكت بلا صوت فهو اذن ومع الصوت رد وكذا الورعها فبلغها
 للغير وشروطها ثمانية الزوج لا المهر هو الصحيح ولو استاذنهما
 غير الولي الاقرب فلا بد من القبول وكذا لو استاذن الشيب ومن زالت
 بكان لها بوثبة او حصة او حراة او تحبس في بكر وكذا لو زالت
 بنكح في خلافها ولو قال له الزوج سكت وقالت مردت ولا

اي لا يصح النكاح لمولى امته لو كانت
 مديونة وام ولد او مكاتبه او مشتركه ولا
 نكاح البكر من غير اذن وليها

سنة

ان لا يجبر وامان عنهما فزوجها اياها مع اخرى فعقد نفقة للصينة ولو زوجها اياها في عقدين
 لا تلزم واحدة منهما ولو زوج الاب والجد الصغير والصغيرة
 بغين فاحش في المهر ومن غير كفوحا خلافا لهما وليس ذلك
 لغير الامم والجد **باب المهر** يصح النكاح بدرك ومعه نفقة وافقه
 عشرة راجع فلو كره روي في الزمت العشرة وان سماها او اكثر
 لزم المستحى بالدخول وبموت احدهما ونصفه بالطلاق قبل
 الدخول والخلوة الصحيحة وان سكت عنه او فاته لزم مهر المثل
 بالدخول والموت وبالطلاق قبل الدخول والخلوة متعة معتبرة بحاله
 في الصحيح لا تنقص عن خمسة راجع واذا رجع عن نصفه المثل
 يولى ع وجار ومصلحة وكذا الحكم لو تزوجها ايتها او خنتها او جحد
 الذي من الغل قال ابو حنيفة خلافه ما او بهذا العبد قال ابو حنيفة خلافه لا بد
 او يتوب او يذابة لم يبين جسمها او بتعليم القرآن او بخدمة الزوج
 الحر المكنته وعند محمد لها فدية الخديعة وكذا يجب مهر المثل في الشغار
 وهو ان يزوج بنته على ان يزوج بنته او اخته معاوضة بالعقد
 ولو تزوجها على خدمته لمكنته وهو عبد فلم الخديعة ولو
 اعتق امته على ان يزوجها فحقها صداقها عند ايه يكون عند
 هم الهام المثل ولو استاذن تزوجها فحقها صداقها عند ايه يكون عند

اي لا يصح النكاح لمولى امته لو كانت
 مديونة وام ولد او مكاتبه او مشتركه ولا
 نكاح البكر من غير اذن وليها

فان عند نكاح القيمة جديده
 اي بطلاق قبل الدخول والخلوة

المفوضة ما فوض له بعد العقد ان يدخل او يترك والمتعة ان يطلق
 المفوضة هي التي كانت بدرك مهورا وان لا مهر لها ثم ان تراضيها بمقدور فلها ذلك المهر
 قبل الدخول وعند الدخول فاحش ومنه قوله الشافعي في نكاح
 نصف المفوض من ص

فان عند نكاح القيمة جديده
 اي بطلاق قبل الدخول والخلوة

قبل الدخول وعند اليوسف نصف ما فرض وان زاد في مهرها بعد
 العقد لم يمت وتنفق بالطلاق قبل الدخول وعند اليوسف نصف
 ايضا وان حطت عن مهرها صح واذا خلاها بغير ما منع من الوطئ
 حشا وشرا وطبعا لم يرض جميع الوطئ ورتق وصوم رمضان و
 احرام فريضة وفل وحض ونفل لزمه تمام المهر ولو كان خفيفا
 او عتيبا وكذا لو كان بمجهول او خلع فلهما وصوم القضاء غير مانع
 في الاصح وكذا الصوم لزمه رواية وفرض الصلوة مانع والعدة تجب
 بالخلع ولو منع المانع احتياطا والتمتع وجبة لمطلقة قبل الدخول
 لزمه المهر ومستحبة لمطلقة بعد الدخول وغير مستحبة لمطلقة قبله
 لزمه المهر ولو لم يوطئ لهما الفاقضية ثم وهبته ثم طلقها قبل الدخول
 رجع عليها بنصفه وكذا كل مكبر وموزون ولو قبضت النصف ثم
 وهبت الكل او اقل منه لا يرجع خلا فلهما ولو وهبت اقل من النصف
 وقبضت الباقي رجع عليها الى تمام النصف وعندهما بنصف المقبوض
 ولهم تقبض شيئا فوهبته لا يرجع احدهما على الاخر وكذا لو كان المهر
 عرضا فوهبته قبل القبض او بعده وان تزوجها بالطلاق لا يخرجها
 من البتة او عطلان لا يترجى عليها فان وفي فلها الف والاف والمثل
 ولو تزوجها على الفان اقام بها وعلى الفين ان اخرجها فان اقام

وهي من لا يقدر على الجاه او جامع الجاه او على جامع
 امرأة معتقة جدي

ط
 قاله اصله اذا وطئ واستحب له التمتع
 في صورة التسمية التسمية فلا يستحب
 وان لم يطأها ففي صورة البيع فلا يستحب
 المستحب في صورة عدم التسمية يجب
 المتعة الاخذ شيئا ابتعا والبضع
 لا يشتك عن المال

بها فلها الف والاف والمثل لا يترجى الفين ولا ينقص عن الف
 وعندهما الفان اخرجها ولو تزوجها بهذا العبد او هذا العبد
 فلها الفان كان مثلهم مثلها او اقل والا فله ان كان مثله او اكثر
 ومهر مثلها ان كان بينهما وعندهما الف الا في كل حال وان طلقها
 قبل الدخول فلها نصف الف او اجماعا وان تزوجها بهذا العبد
 فان اخرجها حر فلها العبد فقط عند الامام ان ساءت عشرة وعند
 اليوسف العبد مع قيمة المهر لو كان عبدا وعند محمد العبد وتمامه
 المثل ان يوافق منه وان تزوجها على فريضة وتوبه في بالغ في و
 صفه او لا خير بين رفع الوسطا وقيمة وكذا لو تزوجها على مكبر
 او موزون يتزوج منه لاصفته وان يتزوج صفته ايضا وجب حين
 لا قيمته وقيل التوب مثله ان يوطئ في وصفه وان شرط البكارة
 فوجدتها شيئا لزمه كل المهر وان اتفقا على مهر فله في التبرع والعتا
 غير عند العقد فالعتبة ما اعتلنا وعند اليوسف ما استأه ولا
 يجب شي بلا وطئ في عقد فاسد وان خلاها فان وطئ وجب المثل
 لا يترجى على السمي عليها العدة وابتنى فلهما من حين التفريق لا من آخر
 الوطئ ولو اقصى وجب فيه النسيب ومدين من حين الدخول
 عند محمد وبغيره ومهر مثلها بعتة يقوم ايها ان تساوت اجماعا
 وقال ابو جعفر وابو جعفر وقت النكاح كما في النكاح الصحيح فريضة

ان كانت قيمته مساوية لمثلها جدي
 المثل جدي عند الامام جدي
 اي فوق الف و تحت الف جدي من الاحول المذكورة جدي

المهر في فريضة
 في العبد

فلا يصح بلا وطئ وعقد فاسد صفته
 فلو لا يصح زوج الاختين معا والزوج
 لعقد وصحته زوج الاختين معا والزوج
 بعينه شمول وتزوج الاختين معا والزوج
 وتزوج المنة من الفرية والفاستق
 عدة اربعة وتزوج الامة على الحرة وذلك
 لان وجوب المال في العقد الفاسد ليس له بل
 للوطئ فان كان لم يكن الزوج حين فسخه قبل الزوج
 بغير محرم من الاخر كما في البيع قبل القبض فلا يجب
 في النكاح الفاسد شي بلا وطئ جدي

بين وضع شمس جدي
 لان الانثى من جنس قوم اسم جدي
 كاخوتها لا يباينها ونحوها وسائرهن جدي

وما لا وعقلا ودينا وبلدا وعصا وبكاره وشبابه فان لم يجد
منهم فمن الجانب فان لم يوجد جميع ذلك فما يوجد منه ولا
يعتبر بانها او خالته ان لم تكونا من قوم ابيها او من قريته
مهرها ونظاير من شئت منه ومن الزوج ويخرج الولي على الزوج
اذا اراد ان يضمن بامره والافراه والامه منع نفسها من الوطى و
السفر حتى يوفى قدر ما يتن تعجده من مهرها كالا او بعضا وله التسفر
والخروج من المنزل ايضا وله النفقة لو منعته لذلك وهذا قبل الدخول
وكذا بعده خلافا له فيما لو كان الدخول بغيرها غير وصية ولا يجوز
وان لم يبين قدر المهر فقد مر اجل من مثله عرفا غير بقدر مخرج
ونحوه وليس له ان ياكل كل خلافه الا بدو يسف واد او فاهاز ذلك
فله نقله حيث شاء ما دون السفر وقيل له السفر في ظاهر التولية
والفتوى على الاول وان اختلفا في قدر المهر فالقول بان كان مهر
مثله كما قالت واكثر وله ان كان كما قال واقل وان كان بينهما تحالفا
ولزم مهر المثل والطلاق قبل الدخول القول بان كانت متعة المثل
كنصف ما قالت واكثر وله ان كانت كنصف ما قال واقل وان كانت
بينهما تحالفا ولزم من المتعة وعندنا لا يجوز القول قبل الدخول
وبعد الا ان يذكر ما لا ينعار فيه مهرها او ايهاا برهن قبل وان برهن
الزوج في جميع الوجوه

فبينة او احيث يكون القول لها وبينة او احيث يكون القول له
قوله وان اختلفا في اقصاه بان قال احد الزوجين لم يسم مهره وقال الآخر قد يسمى فان اقام البينة قبلت
وان اختلفا في اصله وجب مهر المثل وموت لحدتها كحياتها وفي
موتها بعد الدخول ان اختلفا الورثة في قدره فالقول للورثة النزع
عند الامام ولا يشتكى القليل وعند محمد كالحق وان اختلفوا
اصلها بحيث يهر المثل عندهما او به يفقه وعند الامام القول للمكر
التسمية ولا يجزئ وان بعث اليها شيئا فقالت هو هدية وقال
مهر فالقول له في غير ما هي للاكل وان نكح زمتي لمية او حر حريية
ثم علم بنة او بلا مهر وذلك جائز في دينهم فلا شيء لها خلافا لها
سواء طقت او طلقت قبله او ملك احدهما وان نكحها بغير مهر
معين ثم اسلم او اسلم احدهما قبل القبض فلها ان ذلك وان كان غير
معين فقيمة المهر في المثل في الخنزير وعندنا لا يجوز مهر المثل في
في الوجهين وعند محمد القيمة فيهما وفي الطلاق قبل الدخول يجب
للمتعة عند من وجب مهر المثل ونصف القيمة عند من وجب **النكاح الرقيق** نكاح العبد والامة والمدبر والمكاتب واتم الى
بلد اذن السيد موقوف فان اجاز نفقه وان رتب طلق وقوله طلقها
مرجعية اجازة لا طلقها الوفاة فان نكحها باذنه فالمرء عليهم
يباع العبد فيه ويسحق المدبر والمكاتب ولا يباعان واذنه لبعده

بالنكاح يشمل جائره وفلسه فيباع ^{أي بعد ذلك النكاح الفاسد جدي} ويكف فاسداً فوطي
 ويتم الأول بوجه لونه بعد جائره ^{أي بعد ذلك النكاح الفاسد جدي} فوطي على الإجازة وإن رجا
 عبده المأذون المديون صح وهي أسوة العزما وفيهم مثلها ومن
 روج اسمه لا يلزمه بتوثيقها ونظام الزوج من ظفر ولا نفقة عليه ^{أي تخلية المكان}
 إلا بالسببية وهي أن يخفي اسمه ما وبين الزوج فمتر له ولا يتقدم
 فإن بولها تم رجح صح وسقطت النفقة وإن خدمته بلا اختياره
 لا تسقط وإن روج اسمه ثم قتلها قبل الدخول سقط مهرها خلاف
 ما لو قتلته الحرة نفسها قبله والأذن والعزل عن الأمة للسيد وعند
 هم البوا وان تزوجت أمة أو مكاتبه بالأذن تم عتقت فله الخيار
 في الفسخ حر كان زوجه الوعدا وإن تزوجت بالأذن فعققت
 نفذ وكذا العبد ولا خيار له والمسيكين للسيدان وطئت قبل العتق
 لم أن وطئت بعده ومن وطئ أمة ابنه فولدت فأنجاه ثبت نسبه
 منه ولزمه قيمته فبمنه ألامهها ولا قيمة ولدها ونصير ولده والجدة
 كالاب بعد موته لا قبله وإن روج اسمه أباه وعليه قيمته حال قيامها
 فإن أنت بولدت لنصير أم ولد وهو حريفة أمة حرة قالت لسيد زوجها
 أعتة عتت بالف ففعل فسد النكاح ولزمها الدف والولاء له أو
 بفتح عن خيارها لو نوت به وإن لم تقبل بالدف لا يفسد والولاء له
^{حالة العتقة الكفارة جدي}

خلافاً

بفتح فريد
 واحدة رجعية وإن طالق بمكة أو فمكة تطلق للمحل حيث
 كانت ولو قال إذا دخلت مكة أو فدخلت مكة لا يقع مالم يدخلها ^{مكة جدي}
 وكذا الذي ^{أي بعد ذلك النكاح الفاسد جدي} قال أنت طالق غداً أو غداً يقع عند الصبح وإن
 نوى الوقوع وقت العصر صحته ريانة ^{في الأول مرة} وفي الثالث قضاء أو قضاء خلاف
 لها ولو قال أنت طالق اليوم غداً أو غداً اليوم بعين الأول ذكره
 لو قال أنت طالق قبل أن تزوجك فهو لغو وكذا أنت طالق أمس وقد
 نكحها اليوم وإن كان نكحها قبل أمس وقع الآن ولو قال أنت طالق
 مالم أطلقك أو مالم أطلقك أو مالم أطلقك وسكت طلفت للحل
 حتى لو علق الثلث وقدر بسكوته وإن وصل أنت طالق وقع واحدة
 ولو قال إن لم أطلقك فانت طالق لا يقع مالم يمت أحدهما أو إذا براءة
 من إنا وعندهما مثل من ومع نية الشرط والوقت فانوى واليوم ^{أي بعد ذلك النكاح الفاسد جدي}
 للمهر مع فعل ممتد وأطلق الوقت مع فعل لا يمتد فلو قال أمرك
 بيدك يوم يقدم زيد فقدم ليد لا تتخير وإن قال يوم أنزجك
 فانت طالق فنكحها ليد وقع ولو قال أنا منك طالق فهو لغو وإن
 نوى ولو قال أنا منك بائن أو عليك حريم بائن أن نوى ولو قال أنت طالق
 مع مودة أو موتك فهو لغو وكذا لو قال أنت طالق واحدة أو ثلاثة ^{في الأول مرة}
 لمجد فروا به وإن ملك امرأته أو شققها أو ملكته أو شققه ^{أي بعد ذلك النكاح الفاسد جدي}
^{الزوج حريفة ماله جدي البعير}

أي بعد ذلك النكاح الفاسد جدي
 أي بعد ذلك النكاح الفاسد جدي
 أي بعد ذلك النكاح الفاسد جدي

لان وقوع الطلاق مقارن لوقوع العتق
 فيقع الطلاق وهيامة بخلاف المسئلة الاولى
 فان العتق مقدم هناك رتبة كما عرفت جدير
 لانه العتق اسحق واقوى لكونه رجوعا الى الحالة
 الاصلية وهو امر مستحسن بخلاف الطلاق
 فانه البعض المباحات جدير

فلو طلق بعد ذلك لغا ولولا ذلك هو هيامة ان طلق اثنين مع
 اعتاق سيدك اياك فاعتق املك الرجعة وان علق طلقته باجمعي
 الخ وعلق مولاها عتق ابيه فادخل له الا بعد زوج اخر وعند محمد
 بملك الرجعة ونعتق كالمرة اجماعا **فصل** قال لها انت طالق هكذا
 مشبرا باصابعه وقع بعددها فان اشار بيطونها بقية المشورة
 وان بظهورها تعبر المضمومة ولو وصف الطلاق بضرب من
 الشدة بان قال انت طالق باين او البتة او لحن الطلاق او اخبته
 او اشدة او طلاق الشيطان او البديعة او كالجمل او كالف او ملة اليه
 او تطلقه شديدة او طويلة او عريضة وقع واحدة باينة بلاية
 وكذا ان نوى اثنين الا ان نوى لقوله طالق واحدة ويقول باين
 او البتة اخرى فيقع باينان وصحت نية الثلث في الكل **فصل**
 ان طلق غير المدخول به ثلثا وقع وان فرق بان بالاول ولا
 يقع الثانية ولو قال انت طالق واحدة وواحدة وقع واحدة وكذا
 لو قال واحدة قبل واحدة او بعد واحدة ولو قال بعد واحدة او
 قبلها واحدة او مع واحدة او معها واحدة فتشأن في اللطوفة تشأن
 في الكل ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق واحدة وواحدة فدخلت
 يقع واحدة وعندهما تشأن ولو اخر الشرط فتشأن اتفاقا ويقع
 اي يقع تشأن ويراد

فيقع تشأن اتفاقا في الاول فلا يبعدية صفة الاولى
 فاقعة ايقاع الواحد في الحال وايقاع الاخر في قبله
 فيقتضيان واما الثاني فلا يبعدية صفة الثانية
 لا اتصال بالجمعي في الثانية فاقعة ايقاع
 الماضي وايقاع الاول في الحال لكن لا اتصال
 في الماضي وايقاع في الحال فيقتضيان معا واما
 الثالث والرابع فلا يبعدية صفة جدير

قوله بالطلاق لانه فلو ماتت قبل ذكر العتق في قوله انت طالق واحدة
 لا تطلق **فصل** وكناية ما احتمل وغيره لا يقع بها الا بنية او
 حال فنه اعندى واستمرى رجلك وانت واحدة يقع بكما من واحدة
 مرجية وما سواها يقع بها واحدة باينة الا ان ينوي ثلث فيقع
 ولا تصح نية الثنتين وهي باين بنية بنية حرم خلية بنية حبلك
 على غار بك الحفي باهلك وهبتك لا عليك سحرك فارقك امرك
 بيدك اختاري انت حرة تقضي تحري استري اغري اخر جري اذهب قومي
 ابني الزوج فلو انكر النية صدق مطلقا حالة الرضى ولا يصديق
 قضاء عند مذكرة الطلاق فيما يصلح للطلاق للمعروف دون الرد
 ولا عند الغضب فيما يصلح للطلاق دون الرد والشفة وبصدق
 ريانة في الكل ولو قال ثلث مرات اعندى ونوى بالاول طلاقا وبالثاني
 حبضا صدق وان لم ينوي بالباقي شيئا وقع الثلث ونطق بنية
 الحامزة او كنت لك بزوج ان نوى الطلاق والصرح والبيان بلحق
 الصريح والبيان بلحق الصريح لا البيان اذا كان مطلقا بالشرط
باب النفويض واذا قال لها اختاري بنوي الطلاق فاخترت
 نفسها في مجلسها الذي علمت به فيه بانت بواحدة ولا يصح نية الثلث
 وان قامت منها واخذت في عمل آخر بطل ولا بد من ذكر النفس
 او اخبرت نفس

انما اخبرت نفس
 انما اخبرت نفس

انما اخبرت نفس
 انما اخبرت نفس

ان اختار اختار

او الاختيار في احد كاديهما وان قال لها اختاري فقالت انا اختار
نفس او اختارت تطلق وان قال لها ثلث ثلثت اختاري فقالت اختارت
الاول او الوسط او الاخيرة يقع الثلث بلانية وعندهما واحدة بانية
ولو قالت اختارت اختياري وقع الثلث اتفاقا ولو قالت طلق نفسي
او اختارت نفسي بتطبيقه بانه واحد في الاصح وفيه بطل الرجعة
ولو قال امرك بيدك في تطبيقه او اختاري بتطبيقه فاخترت نفسها
وقع واحدة رجعية ولو قال امرك بيدك بنوي ثلثا فقالت اختارت نفسي
بواحدة او بمره واحدة وقع الثلث وان قالت طلق نفسي واحدة او
اخترت نفسي بتطبيقه فواحدة بانية ولو قال امرك بيدك اليوم
وبعد غد لا يدخل الليل وان رتبة في اليوم لا يتردد بعد غد وان قال
اليوم وغدا يدخل الليل وان رتبة اليوم لا يفي غد ولو مكثت بعد
النفوذ بغيرها ولم تقم او كانت قائمة فجلست او جالسة فانكأت
او متكئة ففعدت او عد رتبة فوقفت او رعت اياها للشورة او
شهور اللذة لا يبطل اختيارها وان سارت وابتعدت لا يبطل
فليك في ولو قال لها طلق نفسك ولم ينو ونوى واحدة فطلقت
وقعت رجعية وكذا لو قال انيت نفسي وان طلق ثلثا ونوه
وقص ولغت نية الثنتين ولو قالت اختارت نفسي لا تطلق ولا يملك

الرجوع

الرجوع بعد قوله طلق نفسك وينقيد بالمجلس الا اذا قال مت شئت
ولو قال لها طلق فترتك او اخر طلق الم في يملك الرجوع ولا ينقيد
بالمجلس الا اذا اراد ان شئت ولو قال لها طلق نفسك ثلثا فطلقت
واحدة وقع واحدة وفي عكسه لا يقع شيء وعندهما يقع واحدة
وفي طلق نفسك ثلثا ان شئت فطلقت واحدة لا يقع شيء وكذا في
عكسه وعندهما يقع واحدة ولو امرها بالباين او الرجعي فطلعت
وقع ما امر به ولو قال انت طالق ان شئت فقالت شئت ان شئت
فقال شئت بنوي الطلاق لا يقع شيء وكذا لو علقفت المشية بمعد
وان علقفت بموجود وقع ولو قال انت طالق مع شئت او مت شئت
او اذا شئت او اذا ما شئت فتركت الام لا يتردد ولم ان طلق واحدة
مع شئت ولا ترديد ولو قال انت طالق كلما شئت فلها ان تطلق
ثلثا منفردا لا يجمعوا ولا بعد زوج اخر ولو قال انت طالق حيث
شئت او اين شئت لا تطلق مالم تشاء في مجلسها ولو قال انت طالق
كيف شئت فان شئت موافقة لنية رجعية او بانية او ثلثا او وقع
كذلك وان تخالف يقع رجعية وكذا ان لم تشاء وعندهما لا يقع شيء
وان يكن له نية يقع ما شئت ولو قال انت طالق كم شئت او ما شئت
طلقة ما شئت في المجلس لا يجمع وان قال طلق نفسك من ثلث

بان يقول شئت ان كانت الارض فوق السماء
بلاسن او

ثم ولدت بعد الرجعة لا قبل من صحت الرجعة ولو قال امرأته
 أولدت فانت طالق فولدت ولدك ثم أخرب بطن آخر وهو رجعة
 وإن قال كلما ولدت فانت طالق فولدت ثلثة في بطن مختلف
 والثاني والثلث رجعة وتم الثلث بولادة الثالث وعليها العدة
 بالأفراء والطلق الرجعية تستوفى وتترتب وتدخل في العدة
 حتى يعلم أن لم يقصد رجعة وليس له أن يفسر بها حتى يرجعها والطلاق
 الرجعي لا يحرم الوطء وله أن يتزوج بمأزونه الثلث في العدة وبعدها و
 لا تحل له الرجعة بعد الثلث والامنة بعد الشين الابدع وطى نكاح
 صحيح ووطى عدته ولا تحل له حمل من غيره ويجعلها وطى المهرق كالسند
 والنشر الابدع ورون الا نزال فان تزوجا بشرط التحليل كره ونحل البين في قار
 لا يولود عن أبيه فان النكاح فاسد ولا تحل الا ولود من بعد منه
 صحيح ولا تحل الا ولود الزوج الثاني بعد ما روى الثلث ايضا
 خلاف المحدث فمن طلق زوجته وعادت اليه بعد آخر عاودت بثلاث
 وعند ما باقى ولو قالت مطلقه الثلث انقضت عدتي منك وتخلت
 وانقضت عدتي ولدت فحمل ذلك فله نصيبها ان غلب على طهره في ما عدها
 صدقها **باب الابداع** هو الحلف على ترك وطى الزوجة مدة
 في اربعة اشهر للهرة وشهرين للامنة فلا ابداع له وحلف على أقل من
 او مدة الابداع جدي

بالنكاح والتمتع او صوت النكاح فاشهد
 لثلاثة يقع نظره على ما لا يحل فيه جدي

الحديث المشهور ما روى ابن عمر عن النبي
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان طلق الرجل امرأته
 او تزوجها من غير ان يطلقها او يبرأ منها
 كاف

يعد ان كانت المطلقة امة فاعادها لوطئها المطلقة
 لا يحل له ان يطأها عتقها ايمانه لان الشرط
 وطى زوج غير ولم يوجد شرط
 وروى عن الزوج الثاني ما روى الثاني اي حكم ايضا
 انما يبرأ من حكم الثلث بعد اطلاقها بطلقة
 او تطليقتين ونقض عدتها وتزوجت بزوج
 آخر عادت الى الزوج الاول عادت بثلاث
 تطليقات وبهذا الزوج الثاني حكم ما روى الثلث
 من طهره في ما عدها
 الغليظة

ولو طلقها ثلثا وتزوجت آخر ثم رأت منه
 وانقضت عدتها وعادت الى الاول عادت
 بثلاث تطليقات اجماعا عسى

بأنه ما قال والا وهو الثاني مؤقت جدي

وقوع طلاقه بآنية ان يزوج الكفارة او الحراء ان حث فلو قال
 لزوجته والله لا اقربك او والله لا اقربك اربعة اشهر كان مو
 وكذا لو قال ان اقربك فحلف او صوم او صدقة او فانت طالق
 او عبد حر فان قربها المدة حث وسقط الابداع والامانة
 بمضيه او سقط اليمين ان حلف على اربعة اشهر وبقيت ان يطلق
 فلو نكحها ثانيا عاود الابداع فان مضت مدة اخرى بلا وطى بان
 باخرى فان نكح ثالثا فذلك فان تزوجا بعد نكاح اخر فلا ابداع
 واليمين باقية فان وطى لزم الكفارة والبراء واليمين بمضيه المدة و
 ان لم يوطأ وكذا لو لم يوطأ من اجنبية او من مبانة اما الرجعية فكانت رجعة
 ولا ابداع فيما روى اربعة اشهر فلو قال والله لا اقربك شهرين بعد
 هما كان ابداع ولو مكنت يومئذ قال لا اقربك شهرين بعد شهرين
 الاولين فليس بابداع وكذا لو قال اقربك سنة الا يوما فان قربها
 وقد بقي من السنة اربعة اشهر صلا ابداع ولو قال الا دخل بصره وامرأته
 فيها لا يكون موليا وان عجز اللوطى وطى المرضع او مرضعها او رقيقها او
 صخرها او جبه اولاد بينا وبينه مسافة اربعة اشهر فبقيته ان يقول
 فبنت اليه ان استمر العدة من وقت الحلف الى اخر المدة فلو قال فقلت نعت
 البغي بالوطى وان قال لها انت على حرام كان موليا ان نوى التحريم او لم ينو

اذ كان نعت

بأنه ما قال

لها

او فانت طالق

او عبد حر

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

او فانت طالق

وان نوى ظهرا فظها حلال فالحمد وان نوى الكذب فكلب وان نوى
الطلاق فبائن وان نوى الثلث فثلث والفتوى على وقوع الطلاق
به وان لم ينو كذا بقوله كل حرام او حرام بدست من كبره
بروي حرام للعرف **باب الخلع** هو الفصل عن النكاح وقيل ان نفقته
المرة نفسها بما لا يخلعها به ولا يلبس به عند الحاجة وكبره اخذ شي
ان نشر واخذ اكثر مما اعطاها ان نشرت والواقع به وبالطلاق
على مال بائن ويلزم المال المسمى وما صالح مكر صالح بذلك للخلع وان
بطل العوض فيه يقع بائنا والطلاق يقع رجعا بشئ كما اذا
خالها او طلقها وهو مسلم على خروجنه او مينة او قالت خالني
على ما في يدي ولا شئ فبرها وان قالت على ما في يدي من ردي ولا شئ
فيه الزمها ثلثة ردي وان قالت من مال لن مهر ردي مهرها وان
خالها على عيها الا بقى على البائنة من ضمانه لا ثبوت له وان
تسلمه ان امكن والا ففخته ولو قالت طلقك ثلثا بالالف فطلق
واحدة فله ثلث الالف وبائن **باب الخلع** رجعا بشئ وعندها
كالباء ولو قال لها طلق نفسك ثلثا بالالف او على الف فطلقت واحدة
لا يقع شئ ولو قال انت طالق بالالف او على الف فقبلت ولو مهرها المال
وان قال انت طالق وعليك الف او قال الجدة انت خرو عيالك الف فطلقت

على المال الذي اعطاه الزوج الزوجه من مهرها
بعد ان تزوج اذا اعطى زوجه عشرة رطل من
عليه ثلثت المرأة فاعطت المرأة العشرة
وراجعها ان يخذ ما فوق العشرة

وعشق نكاحا وان لم يقبله وعندها مال يقبله واذا قبله لم
المال والخلع معاوضة في حقها فيصح رجوعها قبل قبوله بعد ما
اوجبت وشروط الخلع لا يبطل بالقيام عن المحس قبل قبوله وعين
في حقها فلا يرجع بعد ما اوجب ولا يفتح شرط الميار له ولا يبطل بالقبول
عن المحس قبل قبوله او جانب الجدة عن الفتوى على ما كانه او لو قال لها
طلقك امس بالالف لم يقبل في قالت بل قبلت فالقوله ولو قال لي
كذلك فالقول المشتري والمباراة كالمخلع ويسقط كل منهما حق لكل
واحد من الزوجين على الآخر ما يتعلق بالنكاح فلا يظلم بهما ولا
نفقة ماضية مفروضة ولا هو بنفقة عيها ولم يضر مدته اولا
بمهر له وخلع قبل الدخول وعند محمد لا يسقط الا ما سببا فيهما او
ابوي فصح الا امام في المباراة ومع محمد في الخلع ولو خلع صغيرته
من زوجها بماله لا يلزم المال ولا يسقط مهرها وطلقت في الاصح
وفي الكبيرة تنوقد على قبولها ولو على انه ضامن لزمه المالا وطلقت
ولو شرط المال عليها طلق بلا شئ ان قبلت والا فلا تطلق وخلع
المريضة من الموت معتبر من الثلث **باب الظهار** هو تشبيه زوجته
او عقوقها ما يحبته به عن جلتها او عن شايع منها بعضو يحرّم عليه
النظر اليه من محاربه ولو برضا عاقل وقال له انت عاقل فافترق او

فكروا طرف العدة معاوضة ومن المهر عينا او
تعلق العقد بشرط قبل العدة فبشرطها
المعاوضة في جانب العدة لا في جانب المهر

اورسك ونحوه او نصفك وشبهه او كبطط او كخذها وكظهر
 اخه او عتي ونحوهما حرم وطأ او زنا عليه حتى يكفر قلو
 وطئ قبل التكفير فليس عليه غير الاستغفار والكفارة الاولى ولا
 يعوده يكفر والعود الموجب للكفارة عنه على وطئ او ينفيها
 ان تمنع نفسها منه ونظا اليه بالكفارة ويجوز القاضى عدم التلفظ
 المذكور لا يحتمل غير الظاهر ولو قال انت على مثل اتي او كاتي فان نوى
 الكرامة صدق او الظاهر فظها او الطلاق فباين وان لم ينو شيئا
 فليس ولو قال انت على حرام كاتي ونوى ظهرا او طلاقا فكذا نوى
 ولو قال انت حرام كظهر اتي ونوى طلاقا او ابداء فهو ظهرا وعنه
 ما نوى ولا ظهرا الا من الزوجة فلا ظهرا من امته ولا ممن نكحها
 بغير امرها ثم ظاهرها فاجازت النكاح ولو قال للنسائه انتى على
 كظهر اتي كان مظاهرا منه وعليه لكل واحدة كفارة وان ظاهرا من واحدة
 من ربة يجلس او يجالس فعليه لكل ظهرا كفارة وبني عتيق ربة يجوز
 فيها المسلم والكافر الذكر والانثى والصغير والكبير والاعوان
 والاصم الذي اذا سمع يسمع ومقطوع احدى اليدين والاحدى
 الرجلين من خلاف او مكاتب لم يؤد شيئا ولا يجوز الاعمي
 والاصم الذي لا يسمع اصلا او الآخر من ومقطوع اليدين

ط
 والعقد الصحيح فاذا قصد وطئا او زنا عليه
 عما قاله في لو انا او ابغض على وطئا لم يكفر
 لعدم الرجوع وتذات الوصيات احدى ولو لم ينو
 رجوع وترك الفم

او ايمه ما او الرجلين او يد ورجل من جانب واحد ويجنون مطبق
 ومذبر وام ولد ومكاتب ادى بعضا ومضى بعضه ولو نوى ربة
 بيته صح وكذا لو حرر نصف عبده عنه ثم باقية قبل وطئ من ظاهر من اول
 حرر نصف عبد مشترك ومن باقية لا يجوز خلافه او كذا لو حرر نصف
 عبده ثم جامع للظاهرة منها ثم باقية فان لم يجد ما يصق صام شهرين
 متتابعين ليس فيه ما رمضان ولا شئ من الايام المنتهية فان وطئها
 ليلا عامدا او نهارا ساهيا استأنف خلافا لابي يوسف وان افطر بفطر
 او بغيره استأنف اجماعا فان استقطع الصوم اطعم هو او ثلثه شين
 مسكينا كل مسكين كالفطرة او قيمة ذلك ويصح اعطاء من
 مع منوى شعير او تمر وتصح الاباحة والكفارة والفدية دون
 الصداق والعشر فلو غداهم وغداهم غدا تبين او غداهم
 عشائين وشبههم جائز وان قلما اكلوا ولا بد من الادام في خير الشعير
 دون الحنطة ولو اطعم فقيرا واحد سنين يوما اجزاء وان اعطاه
 طعام شهرين في يوم لا يجزئ الا عن يوم واحد فان جامع في خلال
 الاطعام لا يستأنف ولو اطعم سنين فقيرا كل فقير مائة عن ظهاريين
 لا يصح الا عن واحد ولو عن ظهاريين واقطرا وصح عنهما وكذا صح لو
 حرر عبد من عن ظهاريين او صام عنهما اربعة اشهر او اطعم مائة وعشرين

او ايمه ما او الرجلين او يد ورجل من جانب واحد ويجنون مطبق
 ومذبر وام ولد ومكاتب ادى بعضا ومضى بعضه ولو نوى ربة
 بيته صح وكذا لو حرر نصف عبده عنه ثم باقية قبل وطئ من ظاهر من اول
 حرر نصف عبد مشترك ومن باقية لا يجوز خلافه او كذا لو حرر نصف
 عبده ثم جامع للظاهرة منها ثم باقية فان لم يجد ما يصق صام شهرين
 متتابعين ليس فيه ما رمضان ولا شئ من الايام المنتهية فان وطئها
 ليلا عامدا او نهارا ساهيا استأنف خلافا لابي يوسف وان افطر بفطر
 او بغيره استأنف اجماعا فان استقطع الصوم اطعم هو او ثلثه شين
 مسكينا كل مسكين كالفطرة او قيمة ذلك ويصح اعطاء من
 مع منوى شعير او تمر وتصح الاباحة والكفارة والفدية دون
 الصداق والعشر فلو غداهم وغداهم غدا تبين او غداهم
 عشائين وشبههم جائز وان قلما اكلوا ولا بد من الادام في خير الشعير
 دون الحنطة ولو اطعم فقيرا واحد سنين يوما اجزاء وان اعطاه
 طعام شهرين في يوم لا يجزئ الا عن يوم واحد فان جامع في خلال
 الاطعام لا يستأنف ولو اطعم سنين فقيرا كل فقير مائة عن ظهاريين
 لا يصح الا عن واحد ولو عن ظهاريين واقطرا وصح عنهما وكذا صح لو
 حرر عبد من عن ظهاريين او صام عنهما اربعة اشهر او اطعم مائة وعشرين

اي يطعم كل فطرة نصف صاع من بر وهو مائة او صاعا من تمر وشعير حديد
 الطعام حديد
 وهو من امره بالاطعام عنه حديد

فقبلاً صح عنهما وإن لم يعين وإن حرم عنهما رتبة واحدة أو صا
 شهرين ثم عتق عن أحدهما صح ولو عن ظلمه وفلادوان ظاهر
 القيد لا يجوز إلا الصوم وأن اعتق عنه سيده أو أظلم **باب**
اللقان هو شهادة مؤكدة باليمين مقبولة باللقن قائمة
 مقام حد القذف في حق الزوج ومقام حد الزنى في حق بافلو
 قذف زوجته بالزنى وكل منهما أهل للشهادة وهي ممن يحد
 قذفها أو ينفي نسب ولدها وطالبة بموجب وصح عليه القان
 فإن إلى حجة بالاعتراف ويكذب نفسه فيكذب فانه لا عين عار لا يفتقر
 وجب عليه باللقان وإن ابنت جت صح تلعن أو تصدق
 فإن لم يكن الزوج من أهل الشهادة بان كان عبداً أو كافراً أو مجنوناً
 في قذف وهي من أهل الحد وإن كان أهلاً وبني أمه صغيرة أو ثم قذفها قبل
 مجنونته أو مجنونة في قذفها أو كافراً أو ممن لا يحد قذفها فلا
 حد ولا لعن وصفته أن يبدأ بالزوج فيقول أربع مرات أشهد
 بالله أني صار ق فيما ريت من الزنى وفي الخامسة أن لعنة الله
 عليه أن كان كاذباً فيما ريت به من الزنى يشير إليه في جميع ذلك
 ثم يقول أربع مرات أشهد بالله أنه كاذب فيما راني به من الزنى
 وفي الخامسة أن غضب الله عليه أن كان صار ق فيما ريت به من الزنى

تشير إليه

المات عنان جليل

تشير إليه في جميع ذلك وإن كان القذف في الولد ذكره عوض
 ذكر الزنى وإن كان بالزنى ونفي الولد ذكرهما فإذا اتلا عنان في الحكم
 بينهما وهو مطلق بآية وينفي الولد إن كان القذف به وبلفقه
 بآية فإن أكذب نفسه بعد ذلك حد وحله أن يتزوجها خلافاً **باب**
 وكذا إن قذف غيرهما فحد أو زنت فحدت ولا لعن بقذف الآخر و
 لا ينفي الحد وعندهما يلعن أن انت به أقل من ستة أشهر ولو قال
 زنت وهذا الحد يلعن لأن اتفاقاً ولا ينفي القاض للحد ولو نفي الولد
 عند التهنئة وابتاع الة الولادة صح ولا عن به وإن نفي بعد ذلك
 لا عن ولا ينفي وعندهما يصح النفي فمدة النفاس وإن كان غائباً
 فحال علم كالأمة وإن نفي أو لم يضمن وأقر بالآخر حد وإن عكس
 لا عن وثبت نسبهما فيهما **باب العتق** هو من لا يحد على الجاع
 أو يحد على الشيب روي البكر فلو قرأه لم يصل إلى زوجته بطل
 الحكم ستة فنية هو الصحيح وجتنب رمضان وأيام حيف
 لأمدة مرضه أو مضاه فان لم يصل فيها فرق الحاكم بينهما أن طلبته
 وهو مطلق بآية فلو قال وطئت وانكرت أن قبل الثايل فإن
 كانت ثيباً أو بكر فظن أنها ثيباً فقلن هي ثيب فالقول لمع يمينه
 وإن قلن هي بكر أجل وكذا إن نكل وإن بعد الثايل ويحسب أو

حاشا في الزنى
 إذا كان الزوج
 قد مات أو كان
 كافراً أو مجنوناً
 أو عتق عنه سيده
 أو أظلم

في الصحيح وهو أني عشر شهر ومدة ثلثي الزنى
 أربعة وخمسون يوماً وثلاث يوم وثلاثة عشر يوماً
 وفي رواية للحسن بن علي أني عشر شهر ومدة ثلثي الزنى
 وهي مدة وصول الشجر إلى النقطة التي تفرقها من
 ذلك اليوم وذكر في ثلثي الزنى وهو ما بين يومين
 يوم الاثنين من ذي الحجة إلى يوم الثلاثاء من ذي الحجة
 البرودة أو الحرارة أو البسوس أو الرطوبة أو الفلج
 الشية مشتملة عليها أو أربع حار رطب
 والخصو حار يابس وخريف بارد يابس
 والشتاء بارد رطب وقد مضت السنة
 ولم يزل المرض طرأاً خلقاً

الا ان تخرج جيرا او خافت على مالها او انه يهدم المنزل او لم تقدر
 على كرايته ولا بكره يكتونهم معا بمنزل وان كان الطلاق بالثنا
 اذا كان بينهما سنة الا ان يكون فاسقا فان كان فاسقا او
 البت صفا خرجت والاولى خروجه وان جعد بينهما امره
 نقه تقدر على الحيلة فحق ولو اياها او ملك عنك في سفر
 وبينها وبين مصرها قرا من مدينته رجعت وان كانت مسافة
 من كل جانب تحببت معا في اولها والحد واحد وان كان في مفسدها
 لا تخرج منه مالم تغفره تخرج ان كان لها محرم وقال ان كان معا
 محرم جاز للزوج قبل الاعتدال **باب تبوت النسب** اقل مدة الحمل
 ستة اشهر واكثرها ثلثان ومن قال ان نكحت فلانة فمضى طلق
 فنكحها فولدت لسته اشهر منذ نكحها الزم به ومهرها وازا اقرت
 المطلقة بانقضاء العدة ثم ولدت لا قرا من ستة اشهر من وقت
 الاقرار ثبت نسبه وان لسته لا وان لم تقر ثبت ان ولدت لا قرا من سنتين
 وان لسنتين او اكثر لا الذي الزوجي وتكون رجعة بخلاف الباشي الا
 ان يرضيه فيه انقضاء وجعل على الوطى بشبهه في العدة وان كانت
 المسببة من هبة ان انت به لا قرا من ستة اشهر ثبت والافلاو
 عند ابي يثبت فيما دون سنتين ومن ملك عنك ان انت به لا قرا
 الزوج جديد

لقول عائشة رضي الله عنها الولد لا يبقى في البطن اكثر
 من سنتين ولو بفلانة فمضى طلق
 لقول عائشة رضي الله عنها الولد لا يبقى في البطن اكثر
 من سنتين ولو بفلانة فمضى طلق
 لقول عائشة رضي الله عنها الولد لا يبقى في البطن اكثر
 من سنتين ولو بفلانة فمضى طلق

من سنتين يثبت وان كانت من هبة فلا قرا من عشرة اشهر وعدة
 ايام يثبت والافلاو لا يثبت ولادة المعتدة الا بالشهادة رجلين
 او رجل وامرأتين وعندهما يكتفي بشهادة امرء واحد وان كان جليلا
 او اعترف الزوج به يثبت بمجرد قوله وعندهما لا بد من شهادة امرء
 وان ارعها بعد موته لا قرا من سنتين فصبر فمضى الوتره صح في
 حق الامرث والنسب هو للخنثى او من كتم فانت بولد لسته اشهر عند
 ثبت منه ان اقربا للولادة او كتم وان جعد فبشهادة امرء فان نفاه
 لا عن وان قرا من ستة اشهر لا يثبت فان ادعت نكاحا منذ ستة اشهر
 وان ادعى الاقل فالقول له مع البين وعند الامام بلو عمن وان علق
 طلقها بالولادة فشهدت بها امرء لا تطلق خلافها وان اعترف
 بالحبل تطلق بمجرد قوله وعندهما لا بد من شهادة امرء ومن نكح امرء
 فطلقها فاشترىها فولدت لا قرا من ستة اشهر منذ شرائها الزم بالافلاو
 من قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت امرء بالولادة
 فهي ام ولده ومن قال لخدمه بوابي ومك فقالت امه انا امرئته و
 هو ابنه برئانه فان جهلت حريتها وقالت الوتره انت ام ولده
 فلا ميراث له **باب الحضانة** الام احق بحضانه ولدها قبل الفقة
 وبعد هاتم امها وان علت ثم ام الاب ثم اخت الولد لا بد من ثلثه ثم
 لانها اشفق بقوة القرابة

اي وان ولدت لسته اشهر او اكثر جديد
 اي وان ولدت لسته اشهر او اكثر جديد

اي بعد الدخول بها طلاقا واحدا باربعين
 او رجعت او طلقها قيدا بما بعد الدخول
 لان لو كان قبل الدخول لا يلزم الولد الا
 ان تلد لا قبل من ستة اشهر منذ طلقها
 عليه حرمه غليظة يثبت النسب الكسبين
 من وقت الطلاق

اي وان ولدت لسته اشهر او اكثر جديد
 اي وان ولدت لسته اشهر او اكثر جديد

باب النفقة
في حق الزوج
والزوجة
والأولاد
والأقارب

ثم لا بد ثم خالدة كذلك ثم عتقانه كذلك وبنات الاخت او من
بنات الاخ وهذا ^{اي بنات الاخ جديده} من نكحت غير محرمه فقط حقه
لا من نكحت محرمه كام نكحت عمه وجدة نكحت جدته ويجوز الحق
بزوالنكاح ^{لانه قادم مقام ابيه فرائد} وقوله في نفق الزوج ويكون الغلام عند
حق الحضانه ^{اي بان يكون له لان المانع قد زال} حتى يستغنيان ياكل ويشرب ويلبس ويستنجي وحده وقد يشترج
او يسبح ثم يجبر الاب على اخذه والجارية عند الاطعام والجدة حتى تخلص
وعند الجدة حتى تشتهي كما عند غيرها صبه يفقه ان الزمان ومن لها
الحضانه لا تجبر عليها فان لم تكن امه فالحق للعصبة على ترتيب
لكن لا تدفع صبه الى عصبة غير محرم كابن العم ومولى العتاقة ولا
الى فاسق ما جن وان اجتهد في ذرية فاورعهم ^{كالاخوة لاب وام فرائد} اولهم اسنهم ولا
حولامة وام ولد الحضانه قبل الحق والذمية احق بولدها
المسلم ما لم يخف عليه الفالكفر وليس لادب ان يسل بولده حتى يبلغ ^{اي بان كان زوجها مسلما فرائد}
حد الكفاءة ولا لادم الا الى وطنها وقد تزوجها فيه ان لم يكن لها
الحرب وليس لذلك اخير ادم وان كان بين المصريين او القرنيين ما
يكن للادب ان يطلع عليه ويبيت في منزله فلا يكثر وكذا النفقة من
الفقة الى البصر بخلاف العكس **باب النفقة** يجب
النفقة والكسوة والسكنى للزوجة على زوجها ولو صغيرا مسلمة

لا حتم العجزها عن الحضانه الا اذا تعينت
بان لا يخذ الولد ثدي غيرها ولا يكون له زوج
محرم منه سواها فيجب على الحضانه مهره

كانت

كانت او كافرة كبيرة او صغيرة توطأ اذا سلمت اليه نفسه في منزله
اولم تسلم الحق اليه او لعدم طلبه وتفرضا النفقة كل شهر وتسلم اليه
والكسوة كل سنة ^{اي من النكاح} شهر ونقد من يكفاه من ابدان اسرف ولا تقير ويحبس
في ذلك حالهما في المويدين حال اليسار وفي العشرين حال العسا
وفي المختلفين بين ذلك وقيل يحتمل حال فقط والقوله في عسار ^{اي بين رزق نفقة اليسار وفي نفقة العسار جديده}
في حق النفقة والبسلة لها وبفرض عليه نفقة خادم واحد لها ولو
او عند ابدي يوسف نفقة خادمين ولو معسر ابدي له نفقة الخادم
في الصح ولو فرضت لعسار ثم اسر في صمته علم نفقة اليسار والعكس
بلزم نفقة العسا ولا نفقة لينا شره خرجت من بيته بغير حق و
تجوسه بدين ومريضه لم ترق ومقصوبة وصغيرة لا توطأ و
حاجة لا يبره ولو حجت مع فلم ينفق الحقة لا السفر ولا الكفر وان ^{اي حواله}
مرضت في منزله فلم ينفق لادب مرضت في بيته او زفت مريضه ولا
يفرق الجرم عن النفقة وتؤمر بالاستدانة لتجمل ولا تجب نفقة مدف
مضت الا ان تكون قرض عليه او نزل ضياء على مقدرها ولو ما اهد ^{اي حواله}
او طلق بعد القضاء او التراض قبل قبضها سقطت الا ان تكون
استدانت بامراض ولو عجل اليه النفقة او الكسوة لمدة ثم مات
احدهما قبل تمامها فلا يرجع خلاف المحدث ^{اي الزوج جديده} والزوج العبد بالادب

لم تزوج لم يمت
الي بيت زوجها
انتملك

بما كان انفق جزء الا حيل في بيتها

فإذا اجتمع عليه نفقة خمسة مثلاً ببيع
فيما إذا اجتمع مرة أخرى ببيع أخرى
أو لم يملك النفقة بتجدد وجوبها ببعض
الزمان فهو في حكم دين حادث فمستأنق
صورته عند تزوج امرأة باذن المولى ففرض القاض
النفقة عليه فاضاع عليه الف درهم فبيع بخمس
وهي قيمته والغشتر عالم ان عليه دين النفقة ببيع
مرة أخرى بخلاف ما اذا كان هذا الاثر عليه ببيع
آخر فبيع بخمس لا يباع مرة أخرى صدق الفقيه

فنفقة الابن عليه ببيع فيه مرة بعد اخرى ولا يباع في دين غيرها
على العبد جديده
الامة وعمل الزوج ان يسكن في بيت خال عن اهلها ولو ولد
من غيرها وبكيفية بيت مفرد من لرازا كان له غلق وله منع اهلها
ولو ولد لها من غيره عن الدخول عليه الا من النظر اليها والكلام مع
شأوا والصحيح انه لا يمنعها من الخروج الى الوالد من دخولها عليها
في الجملة مرة وفي غيرها في السنة مرة وبفرض نفقة زوجة الغائب و
طفله وابويه وما له من جس حفرهم عند موع او مضارب او مبد

يقرب وبالزوجية او يعلم القاض ذلك ويحلفها انه لم يعطها النفقة
اي للمال والنجية والولاية ولم يعترف من عنده المال
وتأخذ منه كغيره فلو لم يقرب بالزوجية ولم يعلم القاض بها فاقامت
بينة لا تقضي بها وكذا لو لم يحلفها الا فاقامت البينة على الزوجية
ليفرض لها النفقة ويأمر جارا الكسنة عليه لا يسمح بينها وعند
زفر بسمه ليفرض النفقة لا لبثوث الزوجية وهو المولى اليها
والخمس وتجب النفقة والسكنى لعدة الطلاق ولو بائنا والمرة

الموت والمفرقة بمحضية كبراء الحق والبلوغ والتفريق لعدم الكفاءة لعدة
مطلقة الثلث تحظر نفقة الاول ومكنت ابنه **فصل** نفقة الطفل
الفقيه على الزوج لا يشترط فيه احد كنفقة الابوين والزوجية ولا تجبر
بأن يكون له مال

اي نفقة طفل الفقير جديده
اي نفقة طفل الفقير جديده

فان قيل ابن الزوج لا يقع له النفقة من قبل المدة
في البداية من ان المدة النفقة من قبل المدة لا كانت
قال في مخرج الدرر في نفقة بعد الدخول سواء كانت
من قبل الزوج وجبت النفقة بعد الدخول سواء كانت
سماح كالطلاق او لعنتية كتنقيته

امه على ارضاعه اذا انقضت به وبشأجر من ترضعه عندها
ولو استأجرها وبني زوجته او معتدة من حرجي لرضع ولها الا
يجوز وفي معتدة البائس وريسان وبعد العدة يجوز وبني احق ان لا

تطلب زيادة على الغيرة ولو استأجرها وبني زوجته لرضع ولها من
غيرها صح ونفقة البنت بالغة والابن وبناته خاصة وبه يقع
وقيل على الاب ثلثاها وعلى الام ثلثها وعلى البنات ثلثها
نفقة اصول الفقير بالسوية بين الابن والبنت ويعتبر فيها الزوج والبنات
لا الارث فلو كان له بنت وابن ابن فنفقة على البنت مع ان ارثه لها نصفان

ولو كان له بنت وبنت واح فنفقة على بنت البنت مع ان كل ارثه للاخ
وعلى نفقة كل ذي رحم مسمى كان فقير او غنيا او زوا او
اعلى لا يحسن الكسب لخرقه او لكونه من ذوي السيئات او طالع علم وبه
عليها وتقدر بقدر الارث حتى لو كان لزوج من نفقات فنفقة
عليه من اجناسا كما يورث منه ويعتبر فيه اهلته الارث لا حقيقة
فنفقة من له خال وابن عم على خاله ونفقة زوجة الاب على ابنه و
زوجة الابن على ابيه ان كان صغيرا او زوا ولا تحظر نفقة للغير على فقير

الا للزوجة والولد ولا مع اختلاف الدين الا للزوجة وقرابة الولد
اعلى واسفل والاب ببيع عرض ابنه لنفقة لا ببيع عرض غيره
اي ليس للاب جديده

الزوج يدين الزوج وبني الزوج
عموم وخصوص من زوج
نصفه او على البنت ولاخت
وصرف الاول على البنت والزوج
الثاني لصحة نكاحها وصرف الاول
كلها دون الاول

اي نفقة طفل الفقير جديده

لربن له على الدين سواها ولا لادم بيع ماله بنفقة او عندهما لا يجوز
 للابن ايضا ولا ضمان عليه ما لو انفق من مال الابن عندهما ولو انفق
 المورع مال الابن عليه ما يضر امر قاض ضمن ولا يرجع عليه ما ولو فسخ
 بنفقة غير الزوجة ومضت مدة بغير انفاق سقطت الا ان يكون
 القاض امر بالامانة عليه وعلى المولى بنفقة رقيقه فان لم يكتسبوا
 وانفقوا وان لم يكن له كسب احرم على سبهم وغيرهم من الحيوان
 يوم يانه **كتاب الاعناق** هو اثبات النفقة الشرعية للملك
 انما يصح من مالك حر مكلف بصحة وان لم ينو كانت حر او محررا
 عتق او معتق او حررتك او اعتقتك او هذا مولاي وهذا مولى
 او باعرا او باعتق ان لم يجعل ذلك اسماله وكذا لو اضاف الحرية الى
 ما يجزى به عن البدن كرسك حر وعوه وكفولة لأمته فرجك حر
 بكتابة امن نوى كلامك عليك او لا بيل او لادق او خرجت من
 ملكي او خلت بملك او قال لأمته اطلقك ولو قال اطلقك لا تعتق
 وان نوى وكذا اسباب الفا صريح الطلاق وكتابة ولو قال انت طلق
 لله لا يعتق خلافا لهما ولو قال هذا ابني او ابنتي بدنية وكذا
 هذه امي وعندهما لا يعتق ان لم يصلح ان يكون ابنا له او ابنة
 ولو هذا جدي لا يعتق في الختار وكذا لو قال هذا اخي

بنفقة الزوجة
 بنفقة غير الزوجة
 بنفقة المولى
 بنفقة الرقيق
 بنفقة الحيوان

او لعبد هذا ابني ولا يعتق بالامانة في عليك وان نوى
 ولا بيا ابني وبياخي او انت مثل الحر وقيل يعتق ولو قال ما انت
 الاخر عتق ومن ملك راجح محرم منه عتق عليه ولو كان المالك
 صغيرا او مجنونا والمالك بكتاب عليه قربة الولد رغب خلافا لهما
 ومن عتق لوجه الله عتق وكذا لو اعتق للشيطان او لافيم وان عتق
 وكذا لو اعتق مكرها او سكران او اضاف العتق الى ملك او شرط مع
 ولو خرج عبد حر بالامانة عتق وللحر يعتق يعتق امه وصح
 اعتاقه وحده ولا تعتق امه به والولد يبيع امه في الملك والرق
 والحرية والتدبير والامانة والكتابة وولد الامنة من سبدها حر
 ومن زوجه امك لسبدها وولد العزور حر بيمينته **باب عتق**
البعوض ومن اعتق بعض عبد صح وسعي في باقيه وهو كالمالك
 الا انه لا يرث في الرق لو عجز وقال يعتق كله ولا يسعي وان اعتق
 نصيبه فله ما كان يعتق او يتر او بكتاب او يسعي والولد لهما
 او يضمن المعتق لو موثر ويرجع به المعتق على العبد والولد له
 قال ليس للاخر الا ضمان مع البسك والسعاية مع الدعوى ولا
 يرجع المعتق على العبد لو ضمن والولد له في الما بين ولو شهد كل منهما
 باعتاق شريكه سعي لهما في حفظهما والولد بينهما كيف ما كانا وقال

المورع رجل مشرك امه على ان يملك البائع او كره امره
 على ان يخرجه فقلت كل منهما ولد فظهرت له الاول ملكك
 له الرابع والثانية امه فتح بكره فظهرت له الثاني
 امه فظهرت له الثاني فظهرت له الثاني فظهرت له الثاني
 كادني في الاول فلا يتبعها وانما القربى فخر عتق جانب
 النجبة الاصلية والله اعلم بالصواب

يسعى المحسنين الى الدين وسرين ولو احدهما موسر والاخر محسر
يسعى للموسر فقط والولد موقوف في الاحول حتى يتفقوا و
لو علق احدهما عتقه بفعل عدا والاخر بعد منه فيه فصفه ولم يكن
عتق نصفه ويسعى في نصفه لهما مطلقا وعندها ان كانا موسرين
فلا سعاية وان كانا محسرين ففي نصفه عند اليكوف وكاله عند
مجد وان كانا مختلفين سعى للموسر فقط في رجة عند اليكوف وفي
نصفه عند مجد ولو حلف كل بعث عبد وللسئلة بحال لا بعث و
واحد وصوم من ملك ابنه مع اخيه او هبة او صدقة او وصية
عتق حصته ولا يضمن ولشريك ان يعثق او يبيع سعى علم الشريك
انه ابنه او اذوق الا يضمن الادب ان كان موسرا وعندها سعى
الابن وكذا الحكم والحد ولو علق عتق عبد بشر بعضه ثم اشترى به مع
اخر واشترى نصف ابنه ممن يملك كله ولو اشترى الاجنبي نصفه
ثم الادب باقية موسر ضمن الشريك او سعى وقال لا يضمن فقط ولو
ملكاه بالادب فلا ضمان اجماعا عبد لموسرين رتبة احد ثم عتقه
اخر ضمن الساكت مدبره والمدبر معتقه ثلثة مدبر لا مضمن و
الولد ثلثاه للمدبر وثلثة للمعتق وقال لا ضمن مدبر لشريك ولو
محسر والولد كله له وفيه المدبر ثلثا قيمته فبنا ولو قال لشريك

بنيان ولدك وانكر خدمته يوما ونوقفها فوق الا لئلا تكون
يستسحبها في حظه ان شاء ثم تكون حرة ومزلة ولا تقوم فلا
يضمن موسر عتق نصيبه منها او عندها اي شقونة فيضمن
حصته شريكه منها **باب العتق المبهم** لم تكتب ابي عبد الله الا ثلثين
عند احدهما خرج احدهما ودخل الاخر فاعاد القول ثم ثامن
غير بيان عتق ثلثة امراء الثابت ونصف الخارج وكذا من الدخول
نصفه وقال مجد ربعة ولو في مرضه ولم يخرج الورث جعل كل عبد رجة
كسهم العتق وعتق من الثابت ثلثة ويسعى في اربعة ومن كل
من الاخرين اثنان ويسعى كل منهما في خمسة وعند مجد يجعل كل
عبد ثلثة كسهم العتق عند ويضمن من الثابت ثلثة ويسعى في
ثلثة ومن الخارج اثنان ويسعى في اربعة ومن الدخول واحد ويسعى
في خمسة ولو طلق كذلك قبل الدخول ومثاله بيان سقط ثلثة
اثنان من الثابتة وربع من الخارجة ومن من الدخلة بالانفاق
هو المختار والبيع بيان في العتق المبهم وكذا العرض على البيع ولو
والتعريض والتدبير والاستبدال والهبة والصدقة مسلمين ولو
ليس بيان فيه خلاف لهما وفي الطلاق المبهم هو الموت ببيان
قال الامته اقل ولد تدبره ذكر فانت حرة فولدت ذكر او انثى ولم

ولم يرد له ما قاله من قبض ويعتق نصف كل من الامنة والدين
^{لا في الاطلاق غريم الفرج وخرج الله}
ولا يشترط الدعوى لصحة الشهادة على الطلاق واعتق الامنة ^{فري}
معيته وفي اعتق العبد وغير المعينة شتر طخاله فله ما قلوا شهدا
يعتق احد ^{عبد} بدينه او امينه لا تقبل الا في ذمته وعندها تقبل وان
شهدا بطلاق احد ^{نساء} قبلت اتفاقا **باب الحلف بالعتق**
ومن قال ان دخلت في كل مملوك يوم شتر بعتق بدخوله في ملكه
عند الدخول ^{الملك} سق كان في ملكه وقت الحلف او تجرد بعه ولولم
يقول يوم شتر لا يعتق الا من كان في ملكه وقت الحلف وكذا لو قال كل
مملوك لي خرج عدي والمملوك لا يشترط الحلف فلو قال كل مملوك لي تكرر
حروله امانة حامل فولدت ذكر لا فقل من نصف حوله منذ حلف لا يعتق
ولولم يقول كراعتق بعتق الامنة ولو قال كل مملوك لي خرج بموت
صاهر من كان في ملكه عند الحلف مدبر الا من ملكه بعد لكن يعتق
للبيع من الثالث عند موته **باب العتق على جعل** ومن اعتق
على مال او به فقبل عتق والمال بين عليه يصح الكفالة به بخلاف
بدل الكتابة وان قال وان ادبت الى الفافانت حرا وان ادبت صفا
ثمان وثمان مائة او يعتق ان ارى في المجلس او خلى بين المولى و
بين المال فيية والتعلق بان ومتى ارى او خلى في التعلق بالاربعين ^{المولى}

على القبض وان ارى البعض بعتق على القبض ايضا الا انه لا يعتق
ما لم يؤدى كماله ^{على} فلو حلف بعتق البعض فادى الباقي ثم ان ارى العاكسها
قبل التعليق ^{الكل} رجع المولى عليه بمثلها او يعتق وان كسب ببعده
لا يرجع ولو قال انت حر بعتق مولى بالفا فان قبل العبد بجهوده
واعتق الورث عتق والا فلا وان حرره على ان يجده سنة
فقبل عتق وعليه ان يجده تلك المدة فان مات المولى قبلها
لزمه قيمة نفسه وعند مخرج قيمة خدمته وكذا لو باع المولى العبد
من نفسه بعين فملك قبل القبض بلمزمة قيمة نفسه وعند مخرج
قيمة العين ومن قال لا خراعتق امثلك بالفا على ان تزوجهها
ففعل وابت ان تزوجه ^{فلا} كل شيء عليه ولو تمت عنه فسد الافعال
قيمة ما ومثلها ولزمه حصة القيمة وسقط ما يخص المولى
تزوجته فحصة المهر لى الوجهين وحقت القيمة للمولى في التنا
وهذا في الاول **باب التدبير** المدبر المطلق من قال له مولا
اذا مت فانت حرا وانت حر عن ذمته او يوم اموت او مع مولى
او عند مولى او في مولى وانت مدبر او قد يبرئك واذا مت
الى مائة سنة وغلب موته فيها او وصيت لك بنفسك او
برقبك او بثلث مالي فلا يجوز اخراجه عن ملكه الا ويعتق
^{بالعتق}

المرءة
بأنه الأول
من الضمة
وكس الأول
طلب النسب

2
بخلاف الأول فإنه لا يثبت نسب من لم يقر بالنسب
مسألة
أما عتق الأول فعين الولد مقصور من فصاله فاشا
كالشركة ولو لم يقر النسب العتق بعد العتق بثلاث
حصص در

استخدامه وكتابتها واجاز والامة نوطا وتزوج والامثلة
سيرة عتق من ثلث ماله وله وان لم يخرج من الثلث فبحسابه
وان لم يترك غيره سعي في ثلثه وان استغفره من المولى سعي في
كل قيمته ولو دبر احد الشريكين وضمن نصف شريكه ثم مات
عتق نصفه بالتدبير وسعي في نصفه خلافا لما والمعتق من
قاله ان مات من مضمون هذا او مضمون هذا او من مضمون هذا او الى
عشر سنين او الى مائة سنة واحتمل عدم موته فيها فبحسب سعيه
وان وجد الشرط عتق عتق المدين **باب الاستبدال** ولا يثبت
نسب ولولا ائمة من مولاها الا ان يتبعه واذا ثبت صارت ام ولله
لا يجوز اخراجها عن ملكه الا بالعتق وله وطؤها واستخدامها واجازتها
وتزويجها وكتابتها وتعتق بعد موته من جميع ماله ولا تسعي لادنيه
ويثبت نسب ولها بعد ذلك بغير عتق وان نفاه انتفى ولو استولاه
^{اي بعد اعتقائه منه بالاول الاول مسكنا}
بنكاح ثم ملكها ففهي ام ولله وكذا لو استولاه بملك ثم استحققت
ملكها بخلاف ماله لو استولاه بغيره ثم ملكها ولو سلمت ام ولد النمراني
عرض عليه الاسلام فان اسلم وهي له وان ابى سعت في قيمتها وهي كالنكاح
ولا تزني بغيرها وان مات عتقت بلا سعيه ومن ارعى ولدا لامة في
شركة ثبت نسب له وصارت ام ولد وضمن نصف قيمتها ونصف عتقها

مسألة
لا يثبت نسب من لم يقر بالنسب

في المولى

لا قيمة ولها وطؤها وان ارعىها معاشته نسب منهما وهي ام
ولدها وعلى كل نصف عتقها ونفاسا ويرث من كل منهما ميراث
ابن ويرثان منه ميراث اب واحد وان ارعى ولدا لامة مكاتبته
فصرفه المكاتب ثبت نسب منه وعليه قيمته وعتقها ولدا
نصير ام ولده وان لم يصدقه لا يثبت النسب الا ان دخل الولد
في ملكه وقتما **كتاب الايمان** اليمين تقوية احد طرفي الحد
بالقسم به وهي ثلث عتق وهي خلفه امر ماض او حال او كان بعد او
حكم بالاثم ولا كفارة فيها الا التوبة ولو نحو وهي خلفه امر ماض
يظنه كما قال وهو بخلافه وحكمها رجاء العفو ومنعقدة وهي خلفه
على فعل او ترك في السبق وحكمها وجوب الكفارة ان حث ومنها
ما يجب فيه البر كفعل الفرائض وترك المعاصي ومنها ما يجب فيه الحث
كبرجاء المسلم ونحوه وما عدا ذلك يفضل فيه البر حفظا لليمين
ولا فرق في وجوب الكفارة بين العامد والناسي والكفر في الحلف
الحث وهي عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين كما في عتق الظن
واطعامه او كسوتهم كل واحد ثوبين بستر عامة يدينه هو القسح
فلا يجزي السراويل فان عجز عن احدها عند الاداء صام ثلثة ايام
متتابعات ولا يجوز التكفير قبل الحث ولا كفارة في حلف كافر وان حث

مسألة
لا يثبت نسب من لم يقر بالنسب

في القبيح

كفعل المعاصي وترك الواجبات
ومنها ما يفضل فيه الحث

يؤمنه ليس اهلا للمدين جديده
 مسلمان ولا تصح بين الصبي والمجنون والتائم **فصل** وحرر والقسم
 الور والباء والتاء وقد نضر كالله افعله واليمين بالله او
 بلم من اسمائه كالرحمن والرحيم والحق ولا يفتقر الى التوبة الا
 فيما يمتنى به غيره كالحكيم والعليم او بصفة من صفاته بخلفه بغيرها
 كقوله الله وجلاله وكبريائه وعظمته وقد نهى عن بغير الله كالقرا
 والنج والكعبة ولا بصفة لا بخلفه بغيرها كقوله وعلمه ورضائه
 وغضبه وسخطه وعذابه وقوله لعن الله يمين وكذا الو
 قوله الله وسوكتي خورم بخدي وكذا قوله وعهد الله و
 مشاقه واقسم وخلفه واشهد وان لم يقبل بالله وكذا قوله على
 نذر او يمين او عهد وان لم يقبل الله وكذا قوله ان فعل كذا
 وهو كافر او يمين او نصراي او بنى من الله ولا يصح كافر
 بالحنث فيما سواه علقه بماض او مستقبل ان كان يعلم انه يمين
 وان كان عنده انه يكفر يصير به كافر او قوله ان فعله فعله
 غضب الله وسخطه او لعنة او هوان او سارق او شارب
 خمر او اكل ميو اليه يمين وكذا قوله حقا او وحق الله خلافا
 لابيوسف كذا قوله سوكتي خورم بخدي باطلا وزي ومن
 حرم ملكه لا يحرمه وان استباحه او شيا منه فعله الكفر
 اي كمل به معاملة المباح كقوله

حرم الله ما سواه علقه بماض او مستقبل ان كان يعلم انه يمين
 وان كان عنده انه يكفر يصير به كافر او قوله ان فعله فعله
 غضب الله وسخطه او لعنة او هوان او سارق او شارب
 خمر او اكل ميو اليه يمين وكذا قوله حقا او وحق الله خلافا
 لابيوسف كذا قوله سوكتي خورم بخدي باطلا وزي ومن
 حرم ملكه لا يحرمه وان استباحه او شيا منه فعله الكفر

وقوله كل جلال على حرم يحمل على الطعام والشراب والفتوى انه
 تطلق الفرية بلا نية ومثله قوله جلال بغير حرم وقوله حرم
 بدست رايست كبر من بوي حرم ومن نذر نذر مطلقا او مطلقا
 بشرطه بغيره كان قد نهى غايي فوجله في الوفاء ولو علقه
 بشرطه بغيره كان ربيته خير بين الوفاء والتكفير هو الصحيح
 ومن وصل بخلفه ان شاء الله فلا حنث عليه **باب اليمين**
 في الدخول والخروج والاسبان والسكنى وغير ذلك لا يدخل بيتا
 فدخل الكعبة والمسجد والبيعة او الكنيسة لا حنث وكذا لو دخل
 رهيرا او ظلة باب دار ان كان لو اعلق يمينه خارجا والاحتث كما
 لو دخل صفة وقيل لا حنث ايضا ولا يدخل دارا او دخل دارا اخرى
 لا حنث ولو قال هذه الدار فدخلها اخرى صرعا او بعد ما بنيت
 دار اخرى حنث وكذا لو وقف على سطحها وقيل لا حنث به في عرفها
 ولو دخل طاق بابها او رهيرا ان كان لو اعلق يمينه خارجا لا
 يحنث والاحتث ولو جعلت مسجدا او حماما او بيتا ما او
 بيتا بعد ما خربت فدخلها لا يحنث وكذا لو دخل بعد ان هدم
 الحمام وشابهه ولا يدخل هذا البيت فدخله بعد ما نهضه
 وصا صرعا او بعد ما بنى بيتا اخر لا يحنث بخلافه في الوسط

لقوله عليه السلام من نذر كسي
 فعلية الوفاء وبما سمي

صوفا

وفي الجدران وفي ايدخل هذه الدار وهو فيه لا يجت المخرج
ثم يدخل ولا يلبس هذا الثوب وهو لا يلبس ولا يركب هذه الدابة
وهو ركب اولاد يركب هذه الدار وهو ساكن ان اخذ في النزع
والنزول والنقلة من غير بيت لا حنت ولا حنت ثم ولا يسكن
هذا البيت او هذه الدار لا بد من خروجه جميع اهله ومساكنه حتى
لوبيق ونزحيت وعند اليوسف ففعل اكثر وعندهم رجل
ما تقوم به كتحراثة وهو الاذن والاروق ثم لا بد من نقلته
الى منزله لا يخرج لا يبر ينقله الى السكة او للسحر وكل في لا يسكن
في هذه الحلة وفي السكن هذه البلدة والقرية يبر يخرج وتترك
اهله ومساكنه فيها ولا يخرج فامر من حمله واخرجه ولو حمل و
اخرج بداهة مكرها او راضيا لا يجت ومثله لا يدخل وفي لا يخرج
الا الى جنازة فخرج اليها ثم الى حاجة اخرى لا يجت وفي لا يخرج الى
مكنة فخرج يريها ثم رجع حنت وفي لا ياتيها لا يجت مله يدخلها
والدهاب والخروج في الاصح وفي الباتين فلا فام بانه حنت ما
حنت في اخر اجراء حسانه وان قيد الاثيان غدا بالاكستطاعة
فهو على سلامة الادوات وعدم الموضع فلولم يات ولا مانع
من مضاو سلطان حنت ولونوى الحقيقة صديق ريانة لا
اي حقيقة الاستطاعة جديدة

قضاء في المختار وفي لا يخرج الابانة شرط الا في كل خروج
وفي الا ان اذن بكفي الاذن مرة وفي لا يخرج الابانة لو اذن
لها فيه من شات ثم نهالها فحنت لا يجت عند اليوسف خلا
لمجد ولو اذن الخروج فقال ان خرجت او ضربا الجدي فقال ان
ضربت نفسي الحنت بالفعل فورا فلو لبثت ثم فطحت لا حنت قال
لا خراج ليس ففقدني فقال ان تغديت فكل لا يجت بالتغدي
لا معه ولو في ذلك اليوم الا ان قال ان تغديت اليوم وفي لا يركب
دابة فلا يركب رتبة عبد له فمأزون لا يجت الا ان نوه وهو
غير مستغرق بالدين وعند اليوسف فحنت مطلقا ان نوه وعند
لمجد حنت مطلقا وان لم ينوه **باب البمين في الاكل والشرب**
واللبس والكلام لا ياكل من هذه النحلة فهو على شرا وبها
غير المطبوخ لا ينيد ها وخلصها وبها المطبوخ ومن هذه الشاة
فهو على اللحم دون اللبن والزبد ولا ياكل من هذا البسر فكله
رطب الا حنت وكل من هذه الرطب او اللبن فكله ثم لا يجت او
بخل ولا يكلم بهد الصبح فكله شاة او خا او لا ياكل من هذا الجمل ففقدني فوزي برجاه
فاكله كبشا ولا ياكل بسرا فاكل رطب الا حنت ولو اكل من رطب حنت
وكذا لو اكله بعد ما حلف لا ياكل رطبا وقال لا يجت فيه ما ولو اكل من رطب
او اكل من رطب

بعلم ما حلفه لا يأكل طعاما ولا يشرب شرابا

فأشترى كبشاً بغير طيب لا يحنث كما لو اشترى بغير طيب
ولا يأكل طعاما ولا يشرب شرابا ولا يحنث
الشراء ولو أكل الإنسان أو شرب من حنث وكذا لو أكل كبشاً أو كرشاً
والحنث إن كان لا يحنث بهما في عرفنا كما لو أكل البنية ولا يأكل شجراً
ينفقد بشحم البطون فلا يحنث بشحم الظفر خلافاً لهما ولو أكل البنية
أو الجمال لا يحنث اتفاقاً وفي لا يأكل من هذه الخطة ينفقد بكلها فصح
فلا يحنث بأكل خبز خالداً لهما وفي لا يأكل من هذه الدقيق يحنث
بأكل خبزه لا يحنث في الصحيح والخبر يقع على ما اعتاده أهل مصر
خبز البر والشعر فلا يحنث بخبز القطايف أو خبز الدرة بالعراق والآ
أو النوى والشوى على الله لا على الباطن بخان أو الخبز أو البيض إذا كان في
والطبخ على ما يطبخ من اللحم بالماء وعلى ما فيه إذا نوى غير ذلك
والرئيس على ما يباع في مصر ويكس في التناثر والفاكهة على التفاح
والبطيخ والتين وعندهما على العنب والربط والزمان أيضاً ولا
يقع على القثاء والخيار اتفاقاً والإمام على ما يصطليح كالخ
والزيت والبن وكذا الملح لا الله والبيض والجبن الآبالية وعند
محمد بن إمام أيضاً والعنب والبطيخ ليس بأرام في الصحيح لو حلف لا يتخذ

على قياس أن يحنث لأنه
والقياس أن يحنث لأنه
أن النسبة مجازية لأن الحنث
لا يسكن في الماء
طاعوا أن الشجر أربع
والعظم وشحم على ظاهر الأمعاء وشحم البطن
وانفقوا على أن يحنث في شحم البطن والفتنة على
الاختلاف

بفقط
بفقط

الأكل فيما بين طلوع الفجر والزوال والعشاء فيما بين الزوال ونصف
الليل والسحور فيما نصف الليل وطلوع الفجر وإذا أكلت أو شربت
أوليت أو كنت أو تزوجت أو خرجت ونوى يحنث لا يصدق
ولو أكل طعاماً أو شرباً أو نحو صدق بانه لا قضاء ولا ين
من رجلة لا يحنث بشربه منها بانه ما لم يكن في خلافهما وإن
قال من ماء رجلة حنث بالاناء اتفاقاً وكذلك في الحب والبر وفي الفاء
بعينه وأما مكان البر شرط صحة الحلف خلافه لا يوجب حلف
لشرب ماء هذا الكون اليوم ولما فيه أو كان فصبت قبل فبسته
لا يحنث خلافه وكذا إن لم يقل اليوم إذا كان فصبت ماؤه فانه
يحنث بالاتفاق وفي لا يصعدن السماء أو يطيرن في الهواء أو
ليقتلن هذا البحر زحبا أو ليقتلن زبداً عالماً بموته انحنثن و
حنث للحال وإن لم يعلم بموته فلا خلاف في لا يوفى وفي لا يتكلم
فقر القرآن الوسخ أو هلل أو كبر لا يحنث سواء في الصلوة أو
خارجها هو المختار وفي لا يسكبه فكله يحنث بسمع وهو نائم حنث
أن يقظه وقيل مطلقاً ولو كان غريم وقصد سماعه لا يحنث
ولو سلم على جماعة يوفى حنث وإن نوههم رونه لا يحنث ولو
قال لا بانه فإذن ولم يعلم فكله حنث خلافه لا يوفى وفي لا يحنث
أي لا يكلم الآبانية من الحالف بالآبانية

هو الأكل اه جديده

أي القدماء أم الأكل جديده

لم يذكر مفعولاً جديده

بأن يحنث

معنى

أي المخلوق عليه جديده

أي لا يكلم الآبانية من الحالف بالآبانية

شهر فهو من حين حلف ويوم اكله لمطلق الوقت ونصحه بشبه الشهر
فقط وليلا اكله على الليل حسب ^{حلف} وان كلمته الا ان يقدم مريدا

حتى يقدم اولادان يثابرن زيدا وحنه يثابرن فكلهم قبل ذلك حنوا وان
القديم والاذن جديد

فات مزيد حفظ الحروف ولا تأكل طعام فلان أو لا يدخل امرأه أو لا يلبس
مكان ناع حديد

توبه اول برك ربته اولايكم عبد ان عتب ورايكمه وفعل لا بحث
الطعام والذيار واخوانه لم

خلاف المجدد في الصد والذرة والمجدد لا يحث انفاقا وان لم يعين

لا بحث بعد الزوال وبحث بالتحديد ولا بكم امرئ او صديقه بحث
اي بعد زوال الرجعية والصديقه بحث اجماعا ذكر

في البصير بعد الابانة والمعارف وفي غير هذا الذي وليته عن محمد و
عنه

بالمخدور ولا يكلم صاحب هذا البيت افعاله فكل من حث اكله
فلو نزع فلان زوجه بعد الحلق او صارق صدقوا فكل من حث جديده

حينما اوفدنا الوالحين او الرومان ولايتهم فلهي استهروا

مانوی وان قال الدهر والدبد فهو على العمى ولو قال بهر فقد يوفق

الامام وعند ما هو كالزمان ويؤلفا تاما او موقعا
وله انهم لم ينقل احد من ارباب اللغة تقديره فوجب التوقف والبقاء لا يدري بال

ثلاثة وان عرفوا عظم كاياها فاشبه وقالوا على جمعة في الايام ابن
 بان قال الايام والشهور والتسعين جديده

وستفي الشهور والعمر السنين **باب الجبين في الطلاق والنفقة**

قال ولدت ولدًا فانت كذا حنت باليت ولو قال وهو حمر

فولدت ميتام جيانغ الى خادها ماو ^{قوله جديد} وولعبد الله

عبد الله بن عبد الله بن محمد بن علي

ولقد فهم ولو أرادوا حدة عنق الآخر ولو قال آخر عبد امكلمة شئت

بجر ملك عبد واحد لا يعتق ولو بعد ملك عبد من متفرقين عتق

الاخر من ملكه من كل مال وعند ما عند موته من الثلث وعلى هذا

اخر من تروجه و هو طالق ثلثا فلا تترت خدو فالهما و كل عبد

بشرى بكذا وهو حشر ثلثة مفرقون عن الاول واول بشرى

معا عتق ولولا ان اجرتي عتقت في الوجهين ولولوني كقارئة نبت

أبوه سلفه لا يشترط منه استولوا بها بالنكاح أو عيلا حلقا بغيره

الآن قل ان استرسلت منكم عن كفارة وادان تسرلت امة فري

حرم فسر من في الله وقت خليف عنت والد نرى من ملكها

بقوله لا ينفق وفي كل مملوكة على حرق عبيد ومملوكه واقمهات
اولا ولا مكانه الا ان يفرغ من مملوكه الا ان يفرغ من مملوكه

اولادهم مكاتبوا الا ان نوحهم وهدى طلاقا وهدى وهدى طلفت
الاخيرة وختة في الالهة لم يكن الا في الالهة

والشراء والتزويج وغير ذلك مما لا يشك في وقوعه من التزويج

البيع والشراء والإحالة والاستعارة والمصلحة والموتة . والأمة

[illegible]

عن ربه عن الفضل والاسقف واذا في الملة خافه صفة من انة

والهبة والصدقة في صحيح
لا قضاء وكذا ضرب الصدق والبر والنماء والكرامات والادب

والباء والواو والياء واللام والياء

والاعارة والاستعارة وقضاء الدين وقضه والكسوة
 والملاذاته لو نوى المبارة بصدق قضاء وريانة ولا يتزوج
 فزوجته فضولي فاجاز بالقول حث وبالفعل لا يحث ولا
 يتزوج عبده او امته بحث بالتوكيل والاجازة وكذلك ابنته و
 بنته الصغيرين والكبيرين لا يحث الا بالكسوة والدخول الا لام
 على البيع كان بيعت له ثوبا بقتضه اختصاصه بالفعل بالخلاف
 عليه بان كان بامر سواه كان ملكه اولا ومثله الشراء والاجازة
 والقبضات والبناء وعلى العين كان بيعت ثوبا بقتضه اختصاصا
 به بان كان ملكه سواه امره اولا وكذلك دخولها على الضرب والاكل و
 الشرب والدخول وان نوى غيره صدق فيها عليه لا فيما له وان
 بعته وان اشترى به فهو حر فحقد بالخيار عتق وكذلك لو عقد
 بالفساد او الموقوف ولو بالباطل لا يعتق وهذا لم ابعه فكذا فاعقه
 او بدم حث قالت تزوجت علي فقال كل امرئ الى طالع طلقته
 ايضا الا في رواية عن ابي ذر فان نوى غيره هاضق ريانة لا قضا
 ومن قال على المشي الى بيت الله او الى الكعبة لزمه حج او عمره مشيا فان
 ركب فعليه رم ولو قال على الخروج او الذهاب الى بيت الله او المشي الى القفا
 او المروة لا يلزمه شيء وكذلك لو قال على المشي الى الحرم او الى المسجد الحرام خلافا

لها وفي عبده حران لم يحج العام فشهد بكونه يوم النحر بكوفة
 لا يعتق خلافا للمحدث ولا يصوم فقام ساعة بنية حث وان
 ضم صوما او يوما لا مال لم يتم يوما ولا يصلي حث اذا لم يجد
 سجدة لا قبله وان ضم صلوة فشفع لا باقل وهذا ان لم يست من ذلك
 فهو هدي ملك فقلنا او قلناه وسيج فليس هو هدي خلافا لما هو
 ان ليس ما غرت من قطن في ملكه وقت الحلفه يدرى بالاتفاق
 خاتم الفضة ليس بحلي بخلاف خاتم الذهب وعقد اللؤلؤ ان رضع
 فحلي والافان وقاله حاتم مطلقا وبه يفقه ولا يجلس على الارض
 فجلس على بساط او حصر لا يحث وان حال بينه وبينه ثيابه حث
 ولا ينال على هذا الفرش فجعل فوقه فرش فنام عليه لا يحث وان
 جعل فوقه فراشا حث ولا يجلس على هذا السرير ان جعل فوقه
 سريرا فجلس لا يحث وان جعل فوقه بساطا او حصر حث **باب**
الجمين في الضرب والقفل وغير ذلك الضرب والكسوة والكلا
 والدخول بخنصر فحلبا بالحي لا يحث من قال ان ضربته او كسوته
 او كلبته او دخلت عليه بغيره بعد موته بخلاف الغسل والحمل واليس
 لا يضربها قد شرعها او خنقا او عضاها حث لا يضربه حتى يموت
 فهو على شد الضرب ليقضين ربه في بيانها وول الشرف ريب
 حلف

ان قال رجل عبده ذكرا
 ثم قال السيد حث وانك المجد وانك بشاهدين جديد
 لوجوب النظر الشرط وهو الاسكان في وقته مع الشبهة

وسمى ظن غير الدليل بالبدل فلا يحد فيها ان ظن الحبل والاحمد والعدة
 كوطي معتدته من ثلث او من مطلق على مال او اتم اعتقدها امة
 اصله وان علا او امة زوجته او سببه وكذا ووطي المرتبة
 المهرونة في الاصح وتبين في الحبل وهي قيام دليل نافي لحرمة في قوله
 راته فلا يحد فيها وان علم بالحرمة كوطي امة ولده وان سفل وما لا لا يحد
 او تركت او معتدته بالكنايات دون الثلث والبايع البقية
 او الزوج المهرور قبل تسليمه والنسب يثبت فلهذا عند الدعوة
 لا في الاول وان ارتعاه ويحد بوطي امة اخيه او عمه وان ظن
 حلها وكذا بوطي زوجها على فراشه وان كان اعلى الان ارتعاه
 فقالت انا زوجتك لا بوطي اجنبية زفت اليه وفلان يحد
 وعليه المهر ولا بوطي بهيمة وزنى في دار حرب او بغي ولا بوطي لحم
 نوزجها او من استاجرها لغيره في باخدا فالها ومن ووطي اجنبية
 فمارون الفرج بغير زور وكذا الووطي في الدبر او عمل عمل قوم لوط
 وعندهما يحد وان زنى في جارية في دارنا حد الزنى فقط وعند
 ابو يوسف يحدان وفي عكس حدت الزنية لا المهرية وعند ابو يوفى
 يحدان وعند محمد لا يحدان وان زنى مكلفا يحدونه او صغيرة
 حد وفي عكس لا يحد عليها الا في رواية عن ابو يوفى ولا يحد في
 اي في زنا المجنون والصغير بالمكفلة واية

بإحدى امة

ثم ان كانت الزانية ممالا وكل يدع ثم يحرق
 بالنار ولا يحرق قبل الذبح كذا الآثار وعند الفاعل
 قيمة الدابة ان كانت لغيره لا يحد في قطع الناحية
 والاخرى بالنار ليس يوجب بالقطع الناحية ولا
 وان كانت مما يملك يده فيؤكل عند البقية ولا
 يحرق بالنار وعند محمد فتمت ان كانت لغيره وعند ابى
 يحد في حرق ويحد ان كانت لغيره موصى كذا في الحديث

سواء كان المكره الزنا او المذبذبة جديدا

المكره ولا ان اقرا حدهما بالزنى وان عي الاخر النكاح ومن
 زنى بامة فقتله بامه لزمه الحد والقبحة وعند ابى يوفى القبحة
 فقط والحليقة يؤخذ بالمال وبالفصا ص لا بالحول **باب الشارة**
 على الزنى والرجوع عنها لا تقبل الشارة عند منقاد من غير
 عن الامام الا في الفذف وفي السرقة يضمن المال ويصحب العقر
 خرم الا في الشرب ونقاد من غير الشرب بشه في الاصح والشرب يزول
 الرجوع وعند محمد يشبه ايضا وان شهدوا من بغيته فقلت
 بخلاف سرقته من غائب وان شهدوا الزنا بغير حوله حد وان شهد
 كذلك لا يحد وكذلك لو اختلفوا في طوع المهر وعندهما يحد الرجل ولا
 يحد احد لو اختلفا الشهود في بلد الزنا او شهدا اربعة في بلد
 في وقت واحد اربعة به في ذلك الوقت ببلدا اخر وكذا لو شهدا اربعة
 على امرته به وبهي بكر او هم فسقة او شهدوا على شهود وان شهد
 به الاصول بعد ذلك وحد المشهور عليه لو اختلف شهوده في زوايا
 البيت والشهود فقط لو كانوا اعميانا او محدورين في ظرف
 او اقل من اربعة او احدثهم عبد او محدورا وكذا لو وجد احد
 عبد او محدورا بعد حد الشهود عليه ورينه في بيت المال ان يرحم
 وار شرج ضربه او موته منه هدم وقال في بيت المال ايضا وكذا
 اي كونه جديدا

بكمش زمان

نقطع به قربة
 ط كون لي لحي اولدي كهن
 مما اركدي

في ظرف ذلك
 في ظرف جديدا
 في ظرف جديدا
 في ظرف جديدا

الخاف لو رجع الشهود ولو رجعوا بعد الحج حذروا وغيره من الآلية
 وكل واحد رجع حذره غيره رجعوا ولو رجع احد خمسة فلا شيء عليه
 فان رجع اخر حذره غيره رجعوا ولو رجع واحد قبل القضاء حذروا
 كلمه ولو بعد قبل الحد فكذلك وعند رجع فقط ولو شهد
 وكذا في حذره غيره وكذا في الآلية على الذين ان رجعوا
 عن التوكيد والآلية استمالوا وقالوا عيب المال مطلقا ولو
 فكل احد المأمور به حذره غيره في الآلية في مال القاتل ولو اقر
 الشهود بنحو النظر لا في شهادتهم ولو انكر الاحتياط بشتة
 رجلين او رجلا وامرئين او ثلاثة روجه منه **باب حذره الشرب**
 من شرب خمر او لوقطة فاحذره رجلا او رجلا او رجلا او رجلا
 ولو من نبيذ وشهد بذلك رجلان او اقر به مرة وعند اقر به
 مرتين وعلم شربه طوعا حذرا اذا صاح شمانين سو طالحا
 واربعين للصدقة فاعا بدنه كما في الزنا وان اقر وشهد عليه
 بحد زوال رجه الا بعد المسافة لا بحد خلاف الحد ولا بحد من
 وجد منه رجة الخمر ونقيها او اقر منهم جمع او اقر بسكران
 والسكر الموجب للحد ان لا يعرف الرجل من المرأة والارض من السما
 وعندهما ان يحد ويخط كلامه وبه يفقه ولو اقر بسكران
 لأن الكفر من باب الاعتقاد ولا يتحقق مع زوال العقل

بحد جلد وقصاصه ما ذكره
 اي حذره غيره

اي حذره غيره

وقالوا عيب المال مطلقا

اي حذره غيره

اي حذره غيره

اي حذره غيره

اي حذره غيره

اي حذره غيره

اي حذره غيره

اي حذره غيره

اي حذره غيره

اي حذره غيره

اي حذره غيره

اي حذره غيره

اي حذره غيره

اي حذره غيره
 اي حذره غيره

لا تبين امرته **باب حذره الشرب** هو كحد الشرب كية وشوتا
 فمن قذف محصنا او محصنة بصرح ان في حد طلب القذف
 عليه متفرقا ولا يبرع عنه غيره ولا يبرع عنه غيره ولا يبرع عنه غيره
 مكلفا حراما مسلما عفيفا عن الزنا ولو نكاهه عن ابية بان قال
 لست لابيك اولست بابن فلان ان في غضب حد الاقدام
 لا يحد لو نكاهه عن جد او نسيه البيم او المعة او خاله او ابنة او
 قال يا ابن ماء السماء او قال لرجلي يا بنطلي اولست بعزتي ووجد
 بقذف البنت المحصنة ان طالب به الوالد او الولد او ولد ولد
 محر وما عن الدار وكذا ولد البنت خذوا الحجر ولا يطالب ولد
 اباه ولا عبد سبته بقذفه ولا يطل بموت المقتول ولا بالرجوع
 عن الاقرار ولا بصرح العفو ولا الاعتياض عن ولو قال زنا
 في الجبر وعنه الصحو الى الجبر حد خلاف المحذور ان قال يا ابن ماء
 حذروا لو قال لامرته وعكست حذرت ولا لعان ولو قالت زني
 بك بطل الحد ايضا وان اقر بولده ثم نكاهه بلاء عن وان عكس حد
 والولد في الوحيين ولا يشك ان قال ليس بابني ولا ابنتك ولا حد بقذف
 امرأته او ولد ابنته لم اباه ولا عنت بولده ولا عنت بغيره و
 لا بقذف جده وطغي حراما لعنة كوطي في غير ملكه من كل وجوه

حيث ثبت كل منهما شهادة رجلين ولا تقبل فيه
 شهادة النساء كما في سائر الحدود

اي حذره غيره

اي حذره غيره

اي حذره غيره

اي حذره غيره

اي حذره غيره

اي حذره غيره

اي حذره غيره

اي حذره غيره

اي حذره غيره

اي حذره غيره

اي حذره غيره

اي حذره غيره

اي حذره غيره

اي حذره غيره

اي حذره غيره

كوطيئة امه مشركة او مملوكة حرمت ابد كالمته التي هي اخته ^{عنا}
 ولا بقذف لم يكره او مكاتب وان كان متد عن وفاء و
 جحد بقذف من وطئ حراما غيره كوطيئة امه المحوية او امه وه
 حايض وكذا وطئ مكاتبه خلافا لابي يوسف ويجوز من قذف مسدا كان
 قد كرم معه في كفره خلافا لهما ويجوز من قذف مسلما في زنا
 وبكفي حجبنا بك اخذ جنسه الا ان اختلف **فصل في التعزير** يعزير من
 قذف مملوكا او كافرا بالزنى او قذف مسلما باسقا باكافرا بحيث
 بالضرر بافراجا منافع بالوطئ يامن يلعب بالميت باكل الربوا شيئا
 الخمر ياربوت يا حنث يا حنين يا ابن الفجيرة يا زني
 يا قطين يا قاطي الزواني او اللصوص يا حرام زارة ليا حار يا كاذب
 يا قري يا خمر يا بقر يا حية يا حجام يا ابن الحجام وابوه ليس كذلك
 يا غيا يا مولج يا ولد الحرام يا عبا يا ناكس يا نكوس يا خمر يا صحت
 يا كتمان يا بالله يا مومس يا حسن يا قريه اذا كان المقول له
 فقيها او علويا والزواج ان يعزير زوجة ترك الزينة وترك الاجا
 ازادها الى فراشه وترك الصلوة وترك الغسل من الجنابة والامر
 والخرج من بيته واقبل التعزير ثلثة اشواط واكثر تسعة وثلاثون
 وعند ابو فحمة وسبعون ويجوز حبسه بعد الضرب واكثر الضرب

التعزير ثم حد الزنى ثم الشرب ثم القذف ومن حد او عزير فذلك
 قد منه حد جحد او تعزير الزوج **كتاب السرقه** هي اخذ
 مكلف خفية قدر عشرة دراهم مضروبة من حرز لادمك له فيه
 ولا شبهة وثبت بما ثبت به الشرب فان سرق مكلفا وعبد
 ذلك القدر محرر كما كان ام حافط واقر بها وشهدا عليه وسألهما
 الامام عن السرقه ما هي وكيف هي وابن هوكم هو ومو هي ومن
 سرق ويباها قطع وان كان واجعا واهبا كالمسهم قدر نصيبها
 ما قطعوا وان تولى الاخذ بعضهم ويقطع بسرقه الساج والابن
 والصلل والفصوص ^{الصلل هو شجر طيب} والياقوت والزبرجد والادمان والياقوت
 التحذين من الخشب بسرقه تنافه بوجد مباح في اواني كالت
 وخشب وقصص ومك وصيد وطير وزنج ومغرة ونورة
 ولا مما سرق فكاه كلبن ولم وفاكهة ربطة وبطيخ وكافور
 على شجر ورع لم يحصل ولا بما يشا وفيه الانكار كالشربة مطبوخة
 والآن لهو كافي وطير وبريطوم ومار وطنبور وصيلب ذهب
 او فضة وشطرنج ونرد ولا سرقه باب مسجد وكتب علم ومصحف
 وصحيفة ولو عليها احلية خلافا لابي يوسف وعبد كية وقدر
 بخلاف الصغير وقدر الحسا ولا بسرقه كلب وفهد ولا حيا و

واختلاس سر وكذا ينشئ خلاف الابن يوفى ولا يسرقه مال العامة
او مشتركة او مثل بينه او ان يدعى الا كان او مؤجلا وان كان ربه
نقد فسرقة عرضا قطع خلاف الابن يوفى وان كان دنانير سرق
لرهم او بالعكس لا يقطع وقيل يقطع ولا بما قطع فيه ولم يتغير
وان كان قد تغير قطع ثانيا كغيره **فصل في السرقة** في الحرز وهو
قائم بمكان كبيت ولو بالباب او باب مفتوح وكصدوق وبجاف
كن هو عند ماله ولو نائم في الحرز بالمكان لا يغيب الحافظة ولا قطع
بسرقة مال من بينهما فانية وادل ولا يسرقه من بيت زنى حر محرم
ولو مال غيره ويقطع بسرقة ماله من بيت غيره وكذا يسرقه من بيت
محرم رضا اخذ فالابن يوفى فظلام ولا قطع بسرقة مال زوجته
او زوجها ولو من حرز خاص وكذا لو سرق من سبده او زوجته
سبده او زوج سبده او مكاتبه او خنته او ضربه خلافهما فيهما
او من مغنم او حمام نهرا وان كان ربه عنده او من بيت ارن في
دخوله او مضغرة وقطع لو سرق من الحمام ليلا او من المسجد متاعا
وربه عنده او ان دخل به في صندوق غير اوكمة او جيبه او سرق
جوالق فيه متاع وربه يحفظ او نام عليه او سرق المخرج من بيت
المستاجر خلافهما ولو سرق شيئا ولم يخرج من الدار لا يقطع خلاف

في لادى رحم مكرمه

مالواخرجه من حجره الى الدار او سرق بعض اهل حجره من حجره اخرى
فيها او اخذ شيئا من حرز الفداء في الطريق ثم خرج فاحذو او حمله
على حمام فسافه فاخرجه من الحرز ولو دخل بيتا فاحذو واو من
به خارج لا يقطع ان وكذا لو دخل الخارج يد فتناء ولو قال ابو يوفى
بقطع الدار في الاولى ويقطعان في الثانية وكذا لا يقطع لو نقب **د** ل
بيتا او دخل به فيه واخذ شيئا او طرقت خارجة من كم غير خلفا
وان حمله او اخذ من داخل الكم قطع اتفاقا ولو سرق من قطار جارا او
حملا لا يقطع وان شق الحبل واخذ منه شيئا قطع والفسطاط كما ليت
فصل في كيفية القطع وان شانه يقطع عمن السارق من زنده و **ا** و **ز** سركو
تحمم حبله اليسرى ان عار فان سرق ثالثا لا يقطع بل تجس خن **ب** يلك ون قطع انك
ينوب واطلب السروق منه شرط القطع ولو سرقا او غاصبا او مطلقا
الربوا او مستعيرا او مستاجرا او مضاربا او متبذرا او قابضا **ا** امانت قد سرك ادم
على سرق الشراء او من شئنا ويقطع بطلب المالك ايضا في السرقة من
هو لاء لا بطلب السارق والمالك لو سرق من السارق بعد القطع
بخلع مال سرق منه قبل القطع او بعد له الحد شبهة وان لم يطل **ا** ان سارق مالك
اخذ لا يقطع وان اقر جوبها ولا من حضوره عند الاقرار والشها **د**
والقطع ولو كانت يد اليسرى او يدها مفلوكة او شدة او **د**
نور ومو

بيلك ون قطع انك

لا يسرق بركون وطلوي ايل

ان سارق مالك

او اصبحان سوى الادبهم كذلك لا يقطع منه بل يحبس وكذلك
 كانت رجلة اليمنى مقطوعة او شلاء ولا يضمن الماسور بقطع
 اليمنى لو قطع اليسرى وعندهما يضمن ان تعد ومن سرق شيئا
 ورده قبل الخصومة الى المالك لا يقطع وكذا لو نقصت قيمته من
 النصب قبل القطع او ملكه بعد القضاء او ادعى انه ملكه وان لم
 يثبت وكذا لو ارعاه احد السارقين ولو سرقا وغاب احدهما و
 شهدا على سرقتهما قطع الاخر ولو اقر العبد المازون بسرقته قطع
 ورثته وكذا الخوارج عند الامام وعند الجيوش في قطع ولا تروى وعند
 محمد لا يقطع ولا تروى ومن قطع بسرقته والعين قائمة ورثتها وان
 لم تكن قائمة فلا ضمان عليه وان استهلكها وان سرق سرقا ففقط
 بكتلها او بعضها لا يضمن شيئا منها وقالوا يضمن ما لم يقطع به ولو
 سرق ثوبا فاشقه في الدية ثم اخبره فقطع لان سرقا شاة فذبحها ثم
 اخبرها ولو سرق الماسوق راها او رثا فقطع ورثتها وعندهما
 لا يبرئها ولو صبغ امره لا يؤخذ منه ولا يضمنه وعند محمد يؤخذ منه
 ويعطى ما زاد الصبغ وان صبغ اسود اخذ منه ولا يعطى شيئا و
 حكما فيه حكم ما في الاحكام **باب قطع الطريق** من قصد قطع الطريق
 من مسلم او ذمي على مسلم او ذمي فاخذ قبله جسر حتى يتوب وان اخذ

ذهب
 فسر به

مالا وحصل لكل واحد نصيب السرقه قطع يده اليمنى ورجله
 اليسرى وان قتل فقط ولو بعصا او حجر قتل حدا فلا يضمن عفو
 الولي وان قتل واخذ مالا فقطع وقتل او صلب او قتل او صلب
 وخالف محمد في الفطع ويصلب جبا ويبيع بطنه بوجه حتى يموت
 ويترك ثلثه ايام فقط ويرى ما اخذ الى مالكه ان باقيا والا فلا
 ضمان ولو بثلثي الفحل بعضهم حدوا كلهم وان اخذ مالا وجرح
 فقطع من خلافه والجرح حد وان جرح فقط او قتل فتاب قبل ان
 يؤخذ فلا حد والحق للولي ان شاء اخذ بوجه الجنابة وكذلك
 كان فيهم حية او مجنون او ذمي محرم من المقتول عليه او قطع
 بعض الغافلة على بعض او قطع الطريق ليل او نهار بمصر او بين
 مصرين ومن خنق في مصر غير من قتل به والا فكالقتل بالثقل
كتاب الجهاد الجهاد بداء منافقين كفاية ان اقام به بعض سقت
 عن الكل وان تركه الكل اشهر ولا يجب على صبي وامرأة وعبد واعمي
 ومقعور او قطع فان جرح العرو وفقر عين فخرج المدة والعبد يدا
 الزوج والمولى وكون الجرح ان كان في واد فلا وار احاصرناهم نزلهم
 الى الاسدوم فان اسلموا فبها والا فالجزية ان كانوا من اهلها او بين
 لهم فدرها ومن تجب فان قبلوا فلهم مالا والناو عليهم ماعلينا و

ط
 يوقاذا سيق ما الدرس

ن
 نحو يومه ادراس

فقال من لم ينلغه الدعوة قبل ان يدعى ويندب دعوة من بلغته فان
 ابواستعين بالله ونفادهم نصب المجانيق والتخريق والتفريق و
 قطع الاشجار وافساد الزرع ونزيبهم وان تنسوا باسارى المسلمين
 ونقصهم به ويكن اخراج النساء والصالحين في سيرة لا يؤمن عليها
 لا في عسكر يؤمن عليه ولا في خواص من اليهم ^{عصفه} كذا ابو فون
 العهد ونزيب عن الغدر والغلول والمثلة وقتل امة او غير مكلفه شح
 او اعلى ومفقد او اقطع البني الا ان يكون احدهم قاررا على القتال او
 ان اراد في الحرب او ذمال بجثبه او مسلكا وعن قتل اب كافر بل ياتي الابن
 ليقتله غير الا ان قصد الاب قتله ولا يمكنه دفعه الا بالقتل و
 يجوز صلحهم ان كان مصلحة لنا واخذ مال الاجل ان لنا به حاجة و
 هو كالمثلية ان كان قبل ان يلبس احدهم وكالتي لو بعد ووقع المال
 ليصلحوا لا يجوز الا بخوف الهلاك ويصلح المزدورين بدون اخذ
 مال وان اخذوا برون ثم ان ترجع البند بين اليهم ومن بدل منهم نجيا
 قتل فقط وان بانفاقهم او بازن ملكهم فون للنجح بل يندوا
 يساع منهم سلاح ولا خيل ولا حد يد ولو بعد الصلح ولا يجزئ اليهم
 وصح امان حر او حرة كافر او جماعة او اهل حصن وحم قتلهم
 فان كان فيه ضرر بين اليهم واوب ولغا امان زلي واسيرا وتجر

اسك قتل

قل

بنا اولا

عندهم وكذا امان من اسلم ولم يهاجر او محنون او فقه او عبد
 غير ما زوئين بالقتال وعند محمد يجوز امانهم ما و ابوي فقه
 في رواية **باب الغنائم وقسمتها** ما فتح الامام عنوة فسيه
 بين المسلمين واقر اهل عليه ووضع الجزية عليهم والخرج على
 ارضهم وقتل الاسارى واسترقهم او تركهم احرار امة للمسلمين
 واسلامهم لا يمنع استرقاقهم ما لم يكن قبل الاخذ ولا يجوز تركهم
 الى اهلهم ولا امن ولا الفداء بالمال وقيل لا يكره عند الحاجة اليه
 ويجوز بالاسارى عندهم او تدفع موائش او نقله او تحرقه ولا
 تعقر ويجوز سلاح شق نقله ولا تقسم غنيمة في الحرب الا لالا
 بداع ثم شق ولا تباع قبل القسمة والمقاتل والرد وسوء في الغنيمة
 وكذا امر لحقهم قبل احرارها بدرا ولا حق فيها السوق لم يقانوا ولا
 لمن مات في الحرب قبل احرارها بدرا ولو بعد الاحرار يورث نصيبه
 وينفع منها بلا قسمة بالسلاح والركوب والمبسل الاحتيج والطفل
 والمطرب والذهن والطيب مطلقا وقبل ان احتيج لا بالبيع اصلا
 ولا التمول ولا بعد الخرج بل يرد ما فضل الى الغنيمة وان استغنى به
 رة قيمته وان قسمت قبل الرد تصدق به لو غنيا ومن اسلم منهم
 قبل اخذ احرار نفسه وطفله وكل مال هو ممة او وربعة عند سلم

اي عند الكفار

اي بالذلة او فقه

اي ان لم يسلوا

عبد

اوزمي وعقار في وقيل فيه خلا ومحمد وابو في قوله الاول
 قوله الكبير وروجه وحملها وعبد المقاتل وماله مع حرق بخص
 او وربعة في وكذا ماله مع مسلم اوزمي بخص خلا فاما وقيل
 ابو يوسف مع الامام **فصل** وتقسيم الغنمة للراجل سهم وللراكب
 سهمان وعند ثلثة سهم ولفرسه سهمان ولا يسهم لا كثر
 من فرس وعند البقي فبسهم لفرسين والبر ابين كالعتاق ولا يسهم
 لرجلة ولا بغل والعجزة كونه فارسا او رجلا عند المجاورة فينبغي
 للامام ان يعرض الجيش عند دخوله في الحرب ليحكم الفارس من الرجل
 من جاوز رجلا فاشترى فرسا فله سهم لرجل ومن جاوز فارسا
 فنطق فريسه فله سهم فارس ولو نعه قبل القتال او وهبه او لجه
 او وهبه فبسهم لرجل ظاهر الرواية وكذا لو كان مريضا او مهنلا
 يقاتل عليه ولا يسهم المملوك او مكاتب او حرة او امرأة اوزمي بل
 بنضلم بحسب ما يرى ان قاتلوا او ذوات المنة الحرجي او ذل الذي
 على عورته او على الطريق الجيش للشيامي والمساكين وابن السبيل
 بقدم منهم والفقير الفقراء ولا حق فيه لا غنياءهم وكونه تعالى للتبكر
 وسهم النبي عليه السلام سقط بموته كالصبي وان دخل في الحرب من
 لا منصف له بلا اذن الامام لا يحبس ما اخذوا وان بارزوا ولم يمتد خمس لنفسه
 اي لا عسكره

وللامام ان ينقل قبل احراز الغنمة وقبل ان تضع الحرب اوزارها
 فيقول من قتل قتيل فله سلبه ومن اصاب شيئا فله مربعة
 او يقول السيرة جطت لكم الربيع بعد الحزم ولا ينقل بكر الا اخذ
 ولا يجد القدر الا من الحزم والسلب للكران لم ينقل وهو مكبه
 وماعليه وشبابه وسلاحه ومما معه لا مما مع غلامه عذابة
 اخرى والتسليم لقطع حق الغيرة للملك خلافا للمحمد فلو قال من اصاب
 جارية فهي له لا يحمل من اصابها الوطخ ولا البيع قبل الاخر خلافا
باب استيلاء الكفار اذا سبى الترك الروم واخذوا اموالهم ملكوها
 وتملك ما وجدوا من ذلك او اعلينا عليهم وان غلبوا على اموالنا
 واخرى وهابوا هم ملكوها وكذا لو ندمنا اليهم بجبر فلا اظلمنا
 عليهم فن وجد ملكه اخذ قبل القسمة بمجانا وبعد هان
 كان مشليا لا ياخذ وان كان قيميا اخذ بالقيمة وان اشتراه
 منهم تاجر واخرجه وهو قيمي ياخذ بالثمن ان اشتراه به وان اشتراه
 بعرض فقيمة العرض وان وهبه فقيمة ومثله للثمن واشترائه
 بثلث او عرض وان اشتراه بخس او وهبه لا ياخذ وان كان
 عبد اقيقت عينه في يد التاجر واخذ بثمنها ياخذ بكل الثمن ان
 شاء وان اسره من يد التاجر فاشتراه آخر ياخذ المشتري

الاول منه بثمنه ثم المالك منه بالثمنين وليس له اخذه من الشئ
 الثاني ولا يملكون حربا ومدين او امة ولدنا ومكاتبنا ونملك
 عليهم كل ذلك ولا يملكون عبد ابق اليهم في اخذه ماله بعد
 القسمة بخانا ايضا لكن بغرضه من بيت المال وعندهما
 بهوكلنا سور وان ابق بغرض او متاع فاشترى رجل ذلك
 كله واخرجه اخذ المالك ما سوى العبد بالثمن والعبد بخانا
 وعندهما بالثمن ايضا وان اشترى مستامن عبد مسلما وادخله
 ربه عتق خلا فاما ما وان اسلم عبد له ثم فجاءنا او ظهرنا عليه
 او خرج الى عسكرنا فهو حر **باب المستامن** اذا دخل تاجرنا اليه
 بامان لا يخل له ان يعرضه من ماله او ربه فان اخذ شيئا
 واخرجه ماله مخطورا فنصفه فيه وان غدر به ماله فاحذر
 ماله او جسه او فعله لك غيرة بحله حاله التعرض كالاسير وان
 اذانه ثم خرجنا واذا ان حربنا او غصب احدنا من الاخر وخرجنا اليها
 لا يقضه شئ وكذا لو فعل ذلك حربنا وخرجنا مستامين وان
 خرجنا مسلمين قضى بالدين لا بالخصم ولو لم يلحقه بعد ما غصب
 المسلم ثم خرجنا بغيره بالرد بانه وان قتل احد المسلمين المستامين
 الاخر ثم فعله الذمة في ماله والكفارة ايضا في الخطا وان كانا كافرين
 اي في ذل الحرب

فلا شئ الا الكفارة في الخطاء وعندهما المستامين ولا شئ
 في قتل المسلم ثم اسلم ^{اي في ذل الحرب} ولم يجر سوى الكفارة في الخطاء اتفاقا
فصل لا يمكن مستامن ان يقيم في ذل سنة ويقال له ان ائت
 سنة نضع عليك الجزية فان اقام سنة صارا متبا ولا يمكن من
 العود الى ذل وكذا لو قيل له ان ائت شهر ونحو ذلك فاقام او
 اشترى ارضا ووضع عليه خراجها وعليه جزية سنة من حين وضع
 الخراج وان كنت المستامنة زميلا لوكيلك فهو زمينة فان رجع الى ذل
 حر ربه وان كان له وريثة عند مسلم او زنتى او بين عليهما فاقبل
 او ظهر عليهم سقط دينه ومكاتب وريثته فيا وان قتل ولم يظهر
 عليهم او مات فمات الوريثة فان جاء حرقا بامان وله وريثة هنا
 وولد وماك عند مسلم او زنتى او حرقا فاسلم هنا ثم ظهر عليهم فاكل
 في وان اسلم ثم جاء ثم ظهر عليهم فطفله حر مسلم وورثته عند مسلم
 او زنتى له وغير ذلك في ومن اسلم ثم وله هناك وارث مسلم
 فقتله اسلم عدا او خطاء فلا شئ عليه الا الكفارة في الخطاء واذا
 قتل اسلم لا ولي له خطاء او مستامن اسلم هنا فلا دم اخذ الذمة
 وليس له من عاقلة القاتل وفي العمد ان يقض او ياخذ الذمة
 وليس له العفو بخانا **باب العشر والخراج** ارض العرب شرية



وهي ما بين العذيب الى اقصى حجر يلين بمئة الى احدى الشام وكذا
 النصف وكل ما اسلم اليه او فتح عنوة وقسم بين الغائبين و
 ارض السور خيرية وهي ما بين العذيب الى عقبة حلوان ومن
 التعلية او العلت الى عبالان وكذا كل ما فتح عنوة واقرا اليه
 عليه وصوره واسوي مكة وارض السور مملوكة لاهلها يجوز
 بيعهم لها ونصفهم فيها وان احب موت بعينه قرية عند يوسف
 وماؤه عند محمد والخارج نوعان خراج مقاسمة فيخلق بالخارج
 كالعشر وخراج وظيفة ولا يراد على ما وضع عمر رضي الله عنه على
 السور لكل جريب صالح للذرع صاع من بر او شجير ودرهم لجريب
 الرطبة خمسة دراهم وجريب الكرم والخل المتصل عشرة دراهم ولما
 سواه كزعران وبستان ما تطبق ونصف الخارج غايه الطاقة
 وان لم تطبق ما وظف بقصر ولا يراد وان اطاف عند يوسف
 خلا فالحمد والخارج ان انقطع عن ارضه الماء او غلب عليها او اصاب
 الزرع آفة ويجب ان عطلها ما لم يكن ولا يتغير ان اسلم واشترها
 مسلم ولا عشره فخرج ارض الجرح ولا يتكرر خراج الوظيفة بتكرار
 الخارج بخلاف العشر وخراج المقاسمة **فصل الجزية** اذا وضعت
 بتر ارض وصال لا تغبر وان فتحت بلدة عنوة واقرا لها عليها فوضع
 اسمها ارض اوردى

بمظن

اول مشق

وهو ان يكون الواجب جز
شايعة الخارج كالربع
والخمس ونحوهما

على الظاهر الغنى في السنة ثمانية واربعون درهما وعلى المنى بسط
 نصفها وعلى الظاهر القادر على الكسب ربعها وتوضع على كتابي
 ومجوسى ووثى عجمى ادعربى ولا على من تدفعه فيقبل منهم الا الا
 او السيف وتسرق انشاهما وطفلهما ولا جزية عاصية وامرأة و
 ومملوك ومكاتب وشيخ كبير ورضع وامرأة ومقعور وفقيه لا يكتب
 وراى كالحاط ونحوه في اول الحول ويؤخذ فسط كل شهر فيه و
 تسقط بالهدم والموت وتدخل بالسكر خلا فالحمد بالخارج
 الارض ولا يجوز احدث بيعة او كنيسة او صومعة في ديار بلوت على
 المنهية من غير نقل وتيمم الا في قرية ومركبة وسرجة ولا يركب
 خيل ولا يعمل سدوح ويظهر الكسب ويركب سكاك الا في الاوقاف
 ان لا ينزل كان يركب الا لضرورة وح ينزل في الجامع ولا يلبس ما
 يحصل اهل العلم والزهدي والشرف وتيمم انشاء في الطريق والحمام و
 يجعل على ارضه علامة كي لا يستغفر له ولا يبدى بسايم ويضيق
 عليه الطريق ويؤتى الجزية قائما او الاخذ قاعدا ويؤخذ بتلبيس
 بهن ويقال له الجزية يا زنى او يا عدو الله ولا ينقص منه بالادب
 عن اوبرياه بملء وقته سلم او شبه النجعة على السلام بل لا
 بالحاق بل الجزية والغلبة على موضع لم يربنا ويصير كل من كان

م

وهو صراط عليهما من القوة يقدر الصبح
الذي فوق شياه دوى الزنار المتخذ من ابريق
وهو فارسان من غير الزنار

ان عقد الدمة
لان استغفر والكفر المقارن له
عقد الدمة فالطارى كيف جميع وقسمه

لواثمة سرق والمزني بقتل ويؤخذ من بني تغلب من رجال الهدو
 سائهم ضعف الزكاة لمن صيانهم ويؤخذ من موالهم الجزية
 والمخرج كولي القريش ويصرف المخرج والجزية وما أخذ من بني تغلب
 او من اهل اجدالها عن اهل البادية او اهل الحب او اخذ منهم بلا ذنبا
 في مصالح المسلمين كسبل الخوارج وبناء القنابر والجسور وكفا
 العلماء والدرسين والفتين والقضاة والعمال والمقاتلة
 وذراريهم ومن مات في نصف السنة حرم من العطاء **باب المذبذ**

من ارتد العباد بالله يعرض عليه الاسلام وتكشف شبهته
 ان كانت الشبهة فان استعمل جبر ثلثة ايام فان تاب تجوزها
 والا قتل وتوبة بالتبري عن كل دين سوى الاسلام او عما انفصل
 اليه وقتله قبل العرض ترك ذنب لا ضمان فيه ويؤخذ ملكه
 عن ماله موقوف فان اسلم عار وان مات او قتل او لحق بدبر
 الحرب وحكم به عنق مدبره وامهات اولاده وحلت ديونه
 وكسب ادمته ودين ربه من كسبه او بوقف يبيع وشراؤه
 اجارته وهبته ورهنه وتبريره وعنفه وكتابته ووصيته فان
 اسلم صحت وان مات او قتل وحكم بالحاقه بطلت وقال لا يبرئ
 ملكه عن ماله وتقف ديونه مطلقا من كل كسبه وكلاهما

لو ارثه المسلم وكسب رتبة في وقفه
 لو ارثه من كسب اسلامه
 لو ارثه من كسب اسلامه
 لو ارثه من كسب اسلامه

لو ارثه

لو ارثه المسلم ومحمد اعتبر كونه وارثا عند الحاق وابويوسف
 عند الحكم به ونصح نصرة فاته ولا توقف غير المفاوضة لكن كسبه في
 الصحيح عند ابو يوسف وكسبه الميراث عند محمد وبصح اتفاقا
 استلزامه وطلاقه ويطلق بكاحه وبنجته وينوقف مفاو
 ضته وتبرئه امراته المسلمة ان مات او قتل وهي في العدة وان عاد
 مسلما بعد الحكم بالحاقه اخذها وجده باقيا في بدو ارثه ولا
 ينقض عتق مدبره وامه ولدان وان عاد قبله فكان له لم يردوا
 لان قتل بل تجبر حجة تنوب ونفرب كل ايام والامه يجبرها
 وينقض جميع تصرفاتها في ماله وجميع كسبه الوارث المسلم ان مات
 ويبرئ ازوجها ان ارتدت مبيضة لان ارتدت صحبة وقالها
 بعد فقط وسائر احكامها كالزوجة فان ولدت امته فارعا ثبت
 نسبها وامومتها والولد حر ربه مطلقا ان كانت مسلمة وكذا
 ان كانت نصرانية الا ان ولدت لكثر من نصف حوله من اهل دين وان
 لحق بماله فقطر عليه فهو في الحق ثم يرجع فذهب به فقطر عليه
 لو ارثه قبل القسمة وان لحق فقطر بجده لابنه فكانت الابن
 فجاء الميراث مسلما قبل الكتابة والولادة ومن قتل من خطاء
 فقتل عار ربه او لحق فدينه في كسبه ادمه وقال في كسبه مطلقا

لو ارثه المسلم وكسب رتبة في وقفه
 لو ارثه من كسب اسلامه
 لو ارثه من كسب اسلامه
 لو ارثه من كسب اسلامه

لو ارثه

لو ارثه

ومن قطعت يده عمداً فارتد العباد بالله ومات منهم ^{أي من القطع}
 حتى تم جهادهم ومات منهم فصفى بيته لوارثه في مال ^{أي من القطع}
 القاطع وإن أسلم بدون لحاق فمات فتمام الآية وعند محمد ^{أي من القطع}
 نصف ما كان يملكه فاحتماله فقتل فبدل الكتابة لوكاه
 والباقي لوارثه وإن ارتد فحقاً فولدت المرأة ثم ولد للولد
 فظهر عليهم فالولدان في وجوب الولد على الإسلام لا ولد و
 الإسلام الصبي العاقل صحيح وكذا إن تداره خلافاً لأبي يوسف
 ويجوز على الإسلام ولا يقتل إن **باب البغاة** إذا خرج
 قوم مسلمون عن طاعة الإمام وتخلبوا على بلد دعاهم إلى العدو
 وكشف بينهم وبدلهم بالقتال أو تخبروا جماعة من وقيل لا مل
 يبدؤوا وإن كان في فئة اجتمع على جرحهم وانزع مؤيديهم والدفع
 ولا تنسب إليهم ولا يقسم ما لهم بل يجسد حتى يتوبوا فيرت
 عليهم فجاز استعمال سلاحهم وخيلهم عند الحاجة وإن قتل باغ
 مثله فظهر عليهم لا يجزئ وإن غلبوا على مصر فقتل بعض أهل
 آخر منه عمداً قتل به إذا ظهر على المروان فقتل عارل موارثه الباغي
 ولو بالفسك لا يرثه الباغي إلا أن ادعى أنه كان على الحق وعند أبي
 لا يرثه مطلقاً وكذا بيع السلاح ممن علم أنه من أهل الفتن وإن

لم يعلم فلو **كتاب القبط** ^{أي فقد البصيرة} النفاضة منسوب وإن خيف هلاكه
 فواجب وكذا القطة ويوحر إلا أن ثبت رقبته بجهة ونفقة
 في بيت المال وكذا جنايته ووارثه لم وإن انفق عليه المنقط ^{أي أخذ القبط}
 فهو متبرع إلا أن يأتى الحاكم بشرط الرجوع أو يصدق القبط
 أن يبلغ ولا يؤخذ من منقطه وإن ارتعاه وأحرقت نسبه
 ولو عبد فهو حر أو زمي فهو مسلم إن لم يكن في مفرهم وذو
 كان فيه وإن ارتعاه اثنان معا ثبت منه ما وإن وصف أحدهما
 عداً في أوسق فهو أوثى والحر والمسلم أو كمن العبد والذمي
 وإن شرع عليه مال أو عداً بآية فهو عليه ينفق منه عليه ^{أي على القبط}
 بامر قاض وقيل بدونه أيضاً وله شراء ما لا من طعام وكسوة ^{أي على القبط}
 وقبض رهينة وتسلية في حرفة لا تزوجه ولا تصرفه في ماله
 لغبر ما ذكر ولا اجارته في الأصح وقيل له اجارته والله أعلم ^{أي على القبط}
كتاب القطة هي أمانة إن شهد أنه أخذها ليوثها على ^{أي على القبط}
 صاحبها وإن ضمن والقول للمالك إن أنكر أخذه للرجوع وعند أبي
 للمنقط وكيف في الأشيا قوله من سمع صوت منقط فخذ
 لوقه وأجره في مكان أخذها وفي الجامع من يخط على ظنه ^{أي على القبط}
 عدم طلب صاحبها بعد ما هو الصريح وقيل إن كانت عشرة ذرهم

فأكثر فحولا وان كانت أقل فإياها وما لا يبقى يعرف إلا بالخافق
ثم تصدق به ان شاء فان جاء من به بعد اجاز ان شاء واجه ^{أي لو ان التصديق}
له اضمن الملتقط او الفقه لوهالكه واتبها ضمن لا يرجع على
الآخر ويأخذها منه ان باقية ونقطة الحول والمهم سواء ويجوز ^{أي من الفقهاء}
التقاط البهيمه ويؤيد في انفاقه عليها بل ان حاكم وان با
بشرط الرجوع فدين على ربه ان يحبسها عن بيعه يأخذ فان امتنع ^{أي عن الرضا}
بيعت في النفقة فان هلكت جعل الجسد سقطت وان قبله لا ^{أي عن الرضا}
ويوجب القاض مال المنفعة وينفق منها وما لا منفعة له تارن ^{أي عن الرضا}
بالانفاق ان اصلح ان اقام البينة انها لفظة وان قال لا بينة ^{أي عن الرضا}
لي بقوله انفق عليها ان كنت صارقا والاداعه وامر بحفظ
ثمنه والممنفطان يستفع باللفظة بعد التعريف لو فقير وان ^{أي وان لم يكن الانفاق اصلح}
غنيته تصدق به ولو على ابويه او ولد او زوجة لو فقير ^{أي لو كان احرارا}
وان كانت حقة كالنوى وقصور الرضا والسبل بعد الحضا
يستفع به بل دون التعريف والمالك اخذها ولا يجب رفع اللفظة
الى مدعيها الا بينة ويجل ان بين علامته من غير **كتاب**
الابن نذير اخذ من قوي عليه وكذا الاصل وقيل تركه افضل ^{أي لو كان فقيرا}
ويرفعان الى الحاكم فيجس الابن رون الصال ولئن بره من ملة ^{أي لو لم يكن الفقير}

سفر ابن جبر وان كانت فبمنه اقل من ابوين فبمنه ^{أي لو كان فقيرا}
الاولى هم عند محمد ج وعند ابو سفيان جبر وان ربه من ^{أي لو كان فقيرا}
رونها فبمنه وان ابوين منه لا يضمن ان اشهد انه اخذ له ربه
والا فلا شيء له ويضمن ان ابوين منه وجعل الرهن على المهرين ^{أي لو كان فقيرا}
وجعل الحاق على المولى ان فله وعمل في الجنانية ان دفعه وجعل ^{أي لو كان فقيرا}
المديون من ثمنه ويقدم على الدين ان بيع فيه وعلى المولى ان ^{أي لو كان فقيرا}
اراه عنه وجعل الموهوب على الموهوب له وان رجع الوهب ^{أي لو كان فقيرا}
في هبة بعد الرضا وامر ببقية كاللفظة وامر الولد والمدير كالف ^{أي لو كان فقيرا}
وان كان الرضا بالمولى وابنه وهو في عياله او وصيه او احد الزوجين ^{أي لو كان فقيرا}
فلا شيء فلا شيء له والمالك الحق كالبالغ **كتاب المفقول** هو غا ^{أي لو كان فقيرا}
لا يدري مكانه ولا حياته ولا موته فنصب له القاض من يحفظ ^{أي لو كان فقيرا}
ماله ويستوف حقه مما لا وكيل فيه ويبيع ما يخاف عليه من ماله و ^{أي لو كان فقيرا}
ينفق على زوجته وقريبه ولا ذرا وهو حي فحق نفسه فلا تنكح ^{أي لو كان فقيرا}
امرته ولا يقسم ماله ولا يفسخ اجارته ميت فحق غيره فلا يرث ^{أي لو كان فقيرا}
من ملك خلا فله ان حكم بموته فيوقف نصيبه كالا او يعرض الى ان ^{أي لو كان فقيرا}
يحكم بموته فان جاء قبل الحكم به فهو له والا فامرته يرث ذلك المال ^{أي لو كان فقيرا}
لولاه وان ارضع من عده ما لا يعش البه اقران وقيل سجون سنة ^{أي لو كان فقيرا}

من يوم ولد وعليه التقوى والظاهر ان ربه
يغدر بموت اقرانه حيا حكم بموت وروى
الحسن عن ابي حنيفة بعد ما لم يولد
سنة وقرى عن ابي يوسف

وقيل مائة وعشرون سنة حكم بموته في حق ماله فلا بد من شيء
من ما قبل ذلك وتعدت روجه الموت عند ذلك **كتاب الشركة**
هو ضربا لشركة ملك وشركة عقد فالأولى ان يملك اثنان عينا رتا
او شرا او ائنا با او استبلا او اختلط مالهما بحيث لا يتميز او
خطاه وكل منهما اجتنبي ففصبت الآخر فيجوز بيع نصيبين شركة في
جميع الصور ومن غير ان يغير اذنه فيما عدل الخاطو والاختلاط فلا
يجوز بدله اذنه والثانية ان يقول احدهما شرا شركة فيكون الآخر
وكنه الاجاب والقبول بشرط اعاده ما يقطعها كشرط ان يملك
من الربح لاحدهما او اربعة انواع شركة مفادضة وهي ان يشترك
مساويان نصف او ثلثا او مالا ورجحا ونضمن الوكالة والكفالة
فلا يجوز تسليم وزني خلافه الا بيقوف ولا بين عبد وحر ولا بالغ و
صبي ولا بين مسكين او عديم او مكاتبين ولا بد من لفظ الفاوضنة
او بيان جميع مقتضياتها ولا يشترط تسليم المالا ولا خطه وما اشتراه
كل منهما سوى طعام اهله وكسوتهم فلم يملكوا كل دين لزم احدهما بما نفع
فيه الشركة كبيع وشراء واستيجار لزم الآخر وان لزم بكفالة بامر لزم
الآخر خلافه ما اكد ان لزم بمقتضى خلافه الا بيقوف والكفالة بدلا مما
لا يلزم في الصحيح وان ورت احدهما ما نفع به الشركة او وهب له وقضه

صارت عينا وكذا ان فقد فيه لغيره لا يشترط في العنان و
ان ورت عرضا او عقارا بقت مفادضة ولا تصح مفادضة
ولا عنان الا بالدرهم والدنانير او بالفلوس النافقة عند محمد
او بالنبر والنقرة ان يحامل الناس بهما ولا يصح ان العنان و
ان يبيع نصف عرضه بنصف عرض الآخر ثم يعقد الشركة ولا بالمكبل
والموزون والعددي التقارب قبل الخلط وان خلط احدهما وحده
ثم شرا كشركة عقد عند محمد وملك عند ابو حنيفة وان خلط احدهما
لا تعقد اتفاقا وشركة عنان وهي ان يشتركا مسأوين فيما ذكر
او غير متساويين ونضمن الوكالة دون الكفالة وتصح في نوع
من التجارات وفي عمومها وببعض مال كل منهما وبكل ومع اتفاق
في تسليم المال والربح ومع التساوي فيهما او احدهما دون الآخر
عند علمهما ومع زيادة الربح للعامل عند عمل احدهما ومع كون
مال احدهما رهنهم والآخر نائين ولا يشترط فيهما الاضام والوضيم
على قدر المال وان شرط غير ذلك وما شرا كل منهما طوبى لثمنه هو
فقط ورجع على شركة بحصة منه ان اراه من ماله ويبطل الشركة
بهلاك المدين او احدهما قبل الشراء وهو على ما لكه قبل الخلط اهلك
في يده او في يد الآخر وعليهما بعده فان هلك بعد ما شرا الاخر بماله

كتاب الحنفية بالشعير مثالا فريدا

فالمشترى بينهما ورجع المشتري على شريكه بثلث حصته و
 ان يملك قبل شرا الآخر فان كان وكلاهما شركاء في الشئ صريحاً فالمشترى
 لهما شريك ملك ورجع بحصته والا فالمشترى فقط ولكل من
 شريكه للمفاوضة والعنان ان يبضخ ويضارب ويستاجر و
 يوكل ويبيع ويك في المالايد في امانة وشركة الصابغ والتقبيل و
 ان يشترى خيما طان او صباغ وحياطا على ان يتقبل الاعمال و
 يكون الكسبيهما ولو شرا العمل بنفسين والرجح ^{ان لا يثا} وكل عمل يتقبل
 احدهما يلزم لهما فكل منهما ^{اي الشريك} يطلب العمل وكل منهما يطلب الجرح
 ويبذل الدافع بالدفع الى احدهما والكسبيهما وان عمل احدهما فقط
 وشركة الوجوه وهما ان يشتركا ولا مال لهما على ان يشتريا بوجوههما
 ويبعا والرجح بينهما فان شرطاهما فاضنة صحيحة ومطلقا عتقان
 وتنضم الوكالة فيما يشترياه فان شرطاهما مناصفة فالمشترى
 او مثاليه فالرجح كذلك وشرط الفضل باطل **فصل** ولا تصح لشركة
 في الانصاف الوكالة به كالا حنطاب والاحتشاش والاصطبار
 والاستقاء وما جمعة كل فله وان اعانه الاخر فله اجر مثله لا يزداد
 على نصف العمل ^{صواب} الماخول عند الجيوع فخلد والمجد وما اخذ معا
 فلهما نصفين وان كان لاحدهما بغير ولاخر روية فاستغنى احدهما
^{ان لا يثا}

فالكسب

فالكسب

فالكسب
 له والاخر اجر مثل ماله والرجح في الشركة الفاسدة على قدر المال وبطل
 شرط الفضل وبطل الشركة بموت احدهما وبطلان ماله من ان الحكم به
 ولا يبرئ كى احدا مالا الاخر لا اذنه فان اذن كل لصاحبه فان
 ضمن كل حصته صاحبه وان اذنا متعاقبا ضمن الثاني علم بدار
 الاول او لا وقال لا يضمن ان لم يعلم وان اذن احد للمفاوضين
 لشريكه ان يشترى امة لبطاء هاف ففعل في له خاصة بذكره ويؤخذ
 كل بضمه او لا يضمن حقيقة شريكه **كتاب الوقف** يوجب العين
 على ملك الوقف والتصرف بالمنفعة كالعارية فلا يلزم ولد
 يزول ملكه الا ان يحكم به حكم قبل او يعلقه بموته بان يقول انا
^{اي ملك الوقف} ست فقد وقف وعندهما يوجب العين على ملك الله تعالى
 على وجه يعود نفقه الى العباد فيلزم ويزول ملكه بحجر القول
 عند الجيوع وعند محمد لا مال مسلم الى ولي فلو وقف على الفقراء
 او بني سقاية او خانا او رباطا بنى السبل او جعل ارضه مقبرة لا
 يزول ملكه عنه الا بالحكم وعند البيهقي يوجب القول وعند محمد
 ان اسلم الى متول واستقى الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط
 واقتوا في المقبرة وشرط تمامه ذكر معرف مؤيد وعند البيهقي يصح
 بدونه وان انقطع صرفه الى الفقراء ومنع عن البيهقي وقف المشاع وجعل

مخا

علة الوقف والولاية لنفسه وجعل البعض والكل لآلهات
 اولاده او من تهر به ما اموال احياء وجردهم للفقراء ^{بشرط ان لا يستند اليه} وشروط ان لا يوقف
 غيره ان اشاء خلافا للمجد والكل وصح وقف العقار وكذا المنقول
 المتعارف وقف عند محمد كالفائس والمزق القديم والمشار
 والجنانة وشبابه والقدور والمراجل والمصاحف والكتب وابواب
 محرق وقف السلاح والكرع كالحيل والابل ^{اي قازان} وسبيل الله وبه بقة
 ويصح عند ابو حنيفة وقفه بتعاكس وقف ضيقة بقرها واكثرها ^{ولا يملك}
 وهم عبيده وسائر الال والحراثة وان اخرج الوقف فلا يملك الآلة
 يجوز فسخه المشاع عند ابو يوسف ويبدل ان ارتفاع الوقف بجماعته
 فان لم يشترطها الوقف ان وقف على الفقراء وان علم معين فعليه فان
 امتنع او كان فقيرا اجرة الحاكم وعمره من اجرة ثم يرد اليه وينقض
 الوقف تصرفا في عمارته احياء والا حفظ الى وقت الحاجة وان تعذر
 صرفه عينة يباع ويصرف ثمنه اليها ولا يقسم بين مستحق الوقف
فصل ان ابني مسجد لا يزل ملكه عنه حتى يقر ملكه بطريقه ياذن
 بالصلوة فيه ويصل فيه احد وفي رواية شرط صلوة جماعة ولا يضر بغير
 جعله تحت سائر المصالح وان جعله لغیر مصالحه او جعل فوفة
 بينا وجعل بابا الى الطريق وعزله واتخذ وسطا ان مسجد اوازن

بالصلوة فيه لا يزل ملكه عنه وله بيعه ويبرئ عنه وعند ابو حنيفة
 يزل بغير القول مطلقا ولو بناق المسجد ويجنب طريق العامة ببيع
 منه وبالعكس رباط استغنى عنه بغير وقفه الى اقرب رباط اليه و
 والوقف فلا يرضو منه ويتبع شرط الوقف في اجارة الوقف ان وجد
 والا فيختار ان لا يوجر الاضباع اكثر من ثلث سنين ولا غير اكثر من
 سنة ولا يوجر الا باجر المثل ثم لا يقض ان زادت الاجرة لكثرة
 الرغبة وليس للوقوف عليه ان يوجر الا بائنا او ولديه ولا
 بعار ولا ويرثه وان غصب عقاره يختار وجوب الضمان و
 لو شرط الولاية لنفسه وكان خائبا يترفع منه وان شرط ان لا يترفع
كتاب البيوع البيع مبادلة مال بمال وينتقد بايجاب قبول
 بلفظي الماطع كبت وتزيت وما زال على معناه وبالتماطع النفس
 والخبيث هو الصحيح ولو قال خذ بكذا فقال اخذت او رضيت صح
 اذا وجب احدهما فلا اثر ان يقبل كل المبيع بكل الثمن في المجلس او يترك
 لا بعضا وان بعض الا اذا بين ثمن كل وان رجع الموجب وقام احدهما
 عن المجلس قبل القبول بطل الإيجاب واذا وجد الإيجاب والقبول لزوم
 البيع بلا خيار مجلس ويصح في العوض المشار اليه بلا معرفة قدره و
 وصفه ولا غير ويضمن حاله ومثله باجل معلوم ولو لم يدر باجل سنة
 او بصلح البيع فزايده
 يشترط الملق

في اوضاع الطريق وجب مسجد يتبع الطريق منه

كذا الخافدة في قشره والارز والسهم وكذا اللوز والفسق
 والجوز في قشره الاول واجرة الكيل على المبيع ووزنه ووزنه
 على البايع واجرت نقد الثمن ووزنه على المشتري وفي بيع سعة
 بشئ سلم به واذا لم يكن مؤجلا في بيع سعة او ثمن
 بشئ سلم معا **باب الخيار** صح خيار الشرط لكل من العاقدين
 ولهما معا ثلثة ايام لا اكثر الا ان اجازة الثلثة وعندهما يجوز
 ان يبين مدة معلومة اى مدة كانت وان اشترى على انه ان ينقد
 الثمن الى ثلثة ايام فلا بيع صح والى اربعة الا ان ينقد في الثلثة
 وعند محمد يجوز الى اربعة واكثر وخيار البايع يمنع خروج المبيع
 عن ملكه فان قبض المشتري فملكه لزم قيمته وخيار المشتري لا
 يمنع فان هلك في يده لزم الثمن وكذا لو تحبب الا انه لا بد خذ ملك
 المشتري خلا فلهما فلو اشترى من زوجته بالخيار لا يفسد النكاح وان
 وطئها فله بها الا انه بالنكاح الذي البكر ولو ولدت في مدته لا تغير
 اتم ولده ولو اشترى قريبه او عبدا بعد قوله ان ملكك عبدا فهو
 حر لا يعتق ان في مدته ولا بعد قبض المشتري به في مدته من الاستبراء
 والثلثين على البايع ان رتب له لو قبض المشتري المبيع باذن البايع
 ثم اودعه عنده فملكه فهو على البايع لا ارتفاع القبض بالرد لعدم

الملك ولو اشترى المثلثون شيئا به فابراه بايحه عن ثمنه في خيار
 ولم يرد له بل عدم التملك ولو اشترى من زوجه شيئا به فابراه
 في مدته بطل شرطه وكذا يملكه المثلثون بالاجازة خلا فلهما المجمع
 ومن له الخيار يجزى بخصم صاحبه وغيبته ولا يفسخ الا بخبرته
 خلا فالا يوفى فان فسخ وعلم به في المدّة انفسخ والا تم العقود
 يتم العقود ايضا بموت من له الخيار وكذا يفسخ المدّة وبالاخذ بشفعة
 بسبب المبيع وبكل ما يدل على ان الصاكال كونه لخياره والوطئ والاعتنا
 وتواجه ولو شرط المشتري الخيار لغيره جاز وان اشترى اجازة او فسخ
 صح وان اجاز واحد وفتح الاخر اعتبر السابق وان كان معا فاف
 فالفتح ولو باع عبد بين بالخيار في احدهما فان عينه وفصل
 ثمن كل صح والا فلا ويجوز بيع خيار التعيين ويبيع احد الثنين
 او ثلثته على ان ياخذ المشتري ما يشاء ويجوز في اكثر من ثلثة وتقييد
 بخبره بمدّة خيار الشرط على الاختلاف والمبيع واحد والباقي امانة اى ارجح
 فلو قبض الكل فملك واحد ونعتب لزم البيع فيه ونعتب الباقى
 للامانة وان هلك الكل لزمه نصف ثمن كل او ثلثه وليس له رد الكل
 الا ان ضم اليه خيار الشرط ويورث خيار التعيين والعيب الشرط
 والرؤية ولو اشترى باعيا انهما بالخيار فرضه احدهما لا يورث الاخر

خلافا لهما وعلى هذا خيار العيب والرؤية ولو اشترى عبد الله
 انه خيار او كاتب فظهر خلافه اخذ بكل الثمن او ترك
فصل من اشترى مالم يره جان وله رده اذ اراده مالم يوجد ما يطله
 وان رضى قبله ولا خيار لمن باع مالم يره ويطل خيار الرؤية
 ما يطل خيار الشرط من ثقب ونقص فيه وتعدله في بعضه
 ونقص لا يفسخ كالدعاق ونواحيه او يوجب حقا للغير كالبيع
 المطلق والرهين والادجان قبل الرؤية وبعدهما وما لا يوجب حقا
 للغير كالبيع بالخيار والساومة والخبية لا بد من تسليم يطل بعد ذلك
 قبلها وكفت رؤية وجه الرقيق والدابة وكفها وفي شاة اللحم
 لا بد من الجسور وفي شاة القنينة لا بد من رؤية الصرع ورؤية ظاهر
 الشوب ان لم يكن معلما كافيه ورؤية علمه ان معلما ورؤية دخل
 الدار وان لم يمش احد بيوتها او عند زيارته من مشاهدة البيوت
 وعلم الفتى اليوم وان رأى بعض المبيع فلا خيار ان رأى باقيه
 وما بع من التوابع كالكيل والموزون فروية بعضه كروية كله
 وفي ما يطعم لا بد من الذوق والنظر الوكيل بالشر وكاف لا ينظر
 الرسول عندهما ابو الوكيل وبيع الدعي وشراؤه صحيح وله الخيار
 ان اشترى بسفط المبيع او شتمه او زوجه فيما يعرف بذلك ولو

المعجى

صاغال

جشن كبي

والقبض

وفيه من اشترى مالم يره جان وله رده اذ اراده مالم يوجد ما يطله
 وان رضى قبله ولا خيار لمن باع مالم يره ويطل خيار الرؤية
 ما يطل خيار الشرط من ثقب ونقص فيه وتعدله في بعضه
 ونقص لا يفسخ كالدعاق ونواحيه او يوجب حقا للغير كالبيع
 المطلق والرهين والادجان قبل الرؤية وبعدهما وما لا يوجب حقا
 للغير كالبيع بالخيار والساومة والخبية لا بد من تسليم يطل بعد ذلك
 قبلها وكفت رؤية وجه الرقيق والدابة وكفها وفي شاة اللحم
 لا بد من الجسور وفي شاة القنينة لا بد من رؤية الصرع ورؤية ظاهر
 الشوب ان لم يكن معلما كافيه ورؤية علمه ان معلما ورؤية دخل
 الدار وان لم يمش احد بيوتها او عند زيارته من مشاهدة البيوت
 وعلم الفتى اليوم وان رأى بعض المبيع فلا خيار ان رأى باقيه
 وما بع من التوابع كالكيل والموزون فروية بعضه كروية كله
 وفي ما يطعم لا بد من الذوق والنظر الوكيل بالشر وكاف لا ينظر
 الرسول عندهما ابو الوكيل وبيع الدعي وشراؤه صحيح وله الخيار
 ان اشترى بسفط المبيع او شتمه او زوجه فيما يعرف بذلك ولو

ويوصف الحفار له ومن رأى احد الثوبين فشرهما ثم رأى الآخر فله
 اخذهما او ردهما لا ردها احدهما ومن رأى شيئا ثم شره فوجده
 متغيرا بجيرة والافلا وان اختلفا في تغير فالقول للبائع وان
 في الرؤية فلم يشرى ومن اشترى عدل رطل في باع منه ثوبا او وجب
 وسلم فله ان يرد به عيبا بخيار رؤية او شرط **فصل** مطلق البيع
 يقتضي سلامة المبيع فلهن وجده مشرته عيبا رده واخذ بكل
 ثمنه لا امساكه ونقص ثمنه الا برضى بايعه وكل ما اوجب نقصان
 الثمن عند التجار فهو عيب فالأباق ولؤلؤ ما رون سفر من صنف
 يعقل عيب وكذا السقفة والبول في الفارشر وهو في الكبير عيب آخر
 فلو باق اوراق او بال في صغره ثم عاوده عند المشتري فيه رده
 وان عاوده عنده بعد البلوغ لا والجنون عيب مطلقا فلو جحد في
 صغره وعادوه عند المشتري فيه او فكه رده والنجس والذوق
 والرقي والتولد منه عيب الجارية لادى الخلام الا ان يكون
 من راء والاختصاصه عيبا وكذا عدم حيض بنت سبع عشرة سنة
 لا قبل ويعرف ذلك بقول الامه فتر اذا انضم اليه تكول البايح
 قبل القبض وبعده هو الصحيح والكفر عيب فيما وكذا الشيب والدين
 والسعال القديم والشعر والماء في العين فان ظهر عيب قديم بحرما
 او بفكر

وفيه من اشترى مالم يره جان وله رده اذ اراده مالم يوجد ما يطله
 وان رضى قبله ولا خيار لمن باع مالم يره ويطل خيار الرؤية
 ما يطل خيار الشرط من ثقب ونقص فيه وتعدله في بعضه
 ونقص لا يفسخ كالدعاق ونواحيه او يوجب حقا للغير كالبيع
 المطلق والرهين والادجان قبل الرؤية وبعدهما وما لا يوجب حقا
 للغير كالبيع بالخيار والساومة والخبية لا بد من تسليم يطل بعد ذلك
 قبلها وكفت رؤية وجه الرقيق والدابة وكفها وفي شاة اللحم
 لا بد من الجسور وفي شاة القنينة لا بد من رؤية الصرع ورؤية ظاهر
 الشوب ان لم يكن معلما كافيه ورؤية علمه ان معلما ورؤية دخل
 الدار وان لم يمش احد بيوتها او عند زيارته من مشاهدة البيوت
 وعلم الفتى اليوم وان رأى بعض المبيع فلا خيار ان رأى باقيه
 وما بع من التوابع كالكيل والموزون فروية بعضه كروية كله
 وفي ما يطعم لا بد من الذوق والنظر الوكيل بالشر وكاف لا ينظر
 الرسول عندهما ابو الوكيل وبيع الدعي وشراؤه صحيح وله الخيار
 ان اشترى بسفط المبيع او شتمه او زوجه فيما يعرف بذلك ولو

حدث

هذا المشتري ^{عيب فريد} اخرج رجوع بالنقصان كشوبه ففقطه فاطم
 على عيب وليس له الرد الا ان يرضى البايع باخذ ذلك فله ذلك
 حتى لو باع المشتري قطعا رجوعه فان خاط الشوبه او صبحا
 او لست السويق يستحق ثم ظهر عيبه رجوع بنقصانه وليس له بايعه
 ان ياخذ حتى لو باعه بخبر روية عيبه لا يسقط الرجوع ولو اعتق
 بلا ملل او بر او سول ثم ظهر العيب رجوع وكذا ان ظهر بعد موت
 المشتري وان اعتق على مال او قبل الابرجع شي وكذا لو اكل الطفا
 كله او بعضه وليس التوبه فخرق الابرجع خالفه ما وان شري
 بيضا وجوز او بطيخا او فشا او خبارا فكسر فوجده كاسا
 فان كان يستفح به رجوع بنقصانه والا فكل ثمنه ولو وجد البعض
 فاسدا وهو قليل كالواحد والاشنين في المائة مع البيع والافسد
 ورجع بكل ثمنه ومن باع ما شره فري عليه بعيب يقضاه باقرار او
 تكول او شبه رده على بايعه ولو قبله برضاه لا يرد له عليه ومن
 قبض ما شره ثم انما عيبا لا يجزى له رفع ثمنه ولكن يبرهن ويحلف
 بايعه فان قال شهدي عيب رفع ان حلف بايعه ولزم العيب ان نكل ^{شاهد}
 ومن اتى باق مشتريه يبرهن اولاه ان ابق عنده ثم يحلف بايعه بالله
 لقد باعه وسلم وما ابق قط او بالله ما الحق الرد عليك من الوجه
^{من البعدين}

الذي

الذي يدعي وبالله ما ابق عندك قطا بالله لقد باعه وما به هذا العيب
 او لقد باعه وسلم وما به هذا العيب وفي ابق الكبير يحلف بالله ما ابق
 من مبلغ مبلغ الرجال وعند عدم بينة المشتري على ابا فقه عند يحلف
 البايع عندها انه ما يعلم انه ابق عنده ^{اي عند المشتري فريد} واختلفوا على قول الامام
 فان نكل على قوله ما حلف ثانيا كما مر ولو قال بايعه بعد التقاض
 بعثك هذا مع آخره قال المشتري بل وجدته فاقول له وكذا لو انتفقا
 على قدر البيع واختلفا في المقبوض ولو اشترى عبد بن حقيقه ^{واحد فريد}
 فقبض احدهما وجد المقبوض وبالاخر عيبا رجاها واخذهما او
 لا يبرن البيع المصيب وحده الا ان ظهر العيب بعد قبضهما ولو وجد
 بعض الكيل او الوز ^{اي رجاها} فقبض ركله واخذ وقيل هذا
 ان لم يكن في وعائين والافيه والعبدان ولو اخطى بعضه بعد
 القبض ليس له رده ما بقي بخلاف الشوبه ومد اولة المصيب بعد روية
 العيب مكره رضى ولو اكله ليرده او سقيه او شره علفه وما
 لا بد له منه فاد ولو قطع يد البيع بعد قبضه او قبل بسبب البايع
 رده واخذ ثمنه وقال رجوع بفضل ما بين كونه سارقا وغير سارق
 وقائد او غير قائل ان لم يعلم بالعيب عند الشراء والافلا ولو نزل ولته ^{اي اخذته}
 الا بدليتم قطع في يد الآخر رجوع الباعة بعضهم على بعض كذا لا
^{نحو}

وعندما يبيع الآخر على بائع لا بائع على بائع ولو باع بشرط
 البئر من كل عيب صح وان لم يعد العبد ويدخل البئر في الحارث
 قبل قبض عند ابي يوسف خلافا للمذاهب **باب البيع الفاسد** بيع ما
 ليس بالبيع والبيع به باطل كالمدة الميتة والحر وكذا بيع اثم الولد والمذنب
 وكذا بيع الكاتب الا اذا كان يحرر وكذا بيع مال غير منقوض كالميراث
 بالثمن وبيع قبة في حرم مكة كسنة ضمت الى مكة وان بين
 ثمن كل واحد منهما يوضح العبد والركبة ان بين الثمن ووجه فرق
 ضم الميراث الى غير ما يوضح وكذا في ملك المملوك في الوقف الصحيح
 وبيع العرض بالجر او بالعكس فاسد وكذا بيعه بالجر بالجنس ولا يجوز
 بيع طير في الهواء وسكر في الماء لم يفسد او صيد في الفخ في خيطه فلا
 يجوز فيه بلا حيلة او دخل اليه انفسه ولم يفسد دخله وان صيد
 والقي فيه او امكن اخذه بلا حيلة صح ولا بيع الحبل والشاح واللبين ^{او زولي}
 في الصرع وكذا اللؤلؤ في الصدفة والصوف في عظم الغنم خلافا لابي حنيفة
 فيهما ولا بيع الدية في الشاة وضربة الفانصر وجذع في سقف وزرع
 من ثوب وان ذكر وهو قطعة فلو قطع الجذع او قطع الذراع وكلم قبل
 الفسخ عان بها ولا للرائية وهي بيع التمر على النخل يتم بمجرد
 ملكه خرصا والمخافة وهي بيع البئر في سنة يترتب كيد خرصا

ولا البيع بالمال المستعمل والمنافعة والقاء الحجر بان يشترط ما سلكه
 فيلزم البيع ولو لم يمس المشتري او وضع عليه حجر او نبذها اليه ^{المشتري}
 البائع ولا يوثق من ثوبين الا بشرط ان يأخذ اية ما شاء ولا يبيع
 المبيع ولا اجارته ولا النخل بل كواكبات خلافا للمذاهب ولا يبيع
 ومعه وعنده ابي يوسف يجوز في الدور اذا كان مع المقر ولا يبيع
 عنه قولان وعند محمد يجوز بيعه مطلقا وهو المختار ولا يبيع
 الا بقر الامم ^{منهم} عنده فان عار قبل الفسخ لا ينقلب صحا
 وقيل ينقلب ولا بين امره ولو بهو الحلب وعنده ابي حنيفة يصح
 ثمن الامة ولا شعر الحنظل ولكن يباح الانتفاع به للزمر ضرورة
 يفسد الماء القليل عند ابي حنيفة ولا عند محمد ولا يبيع شعر الاعمى ولا
 الانتفاع به ولا يبيعه من اجرائه ولا يبيع جمل الميتة قبل الذباغ و
 يجوز بيعه وينفع به وبيع عظم او ينفع به وكذا اعصابها
 وقربها وصوفها وشعرها وبرها ^{وهو يفتن بغيره} وكذا عظم الفيل خلافا للمذاهب
 ولا يجوز بيع علق سقط ولا المسيل ولا هبته ^{وهو يفتن بغيره} وصحة الطريق
 ولا يبيع شخص على اية امة فازا هو عبد ولو باع كبش فازا هو ناقة ^{او قويع}
 صح ويجوز ولا يبيعه ما باع ما قبل مما باع قبل نقد الثمن وكذا اشياء
 مع غيره بثمن الاول قبل نقد ويصح في الضم حصته ولا يبيعه

فثبت على ان يترتب بطلان ويطرح عنه كل ظرف ومقدار معتبر
 ان شرط طرح مثل وزن الظرف صحيح وان اختلفا في الظرف وقدره
 فالقول للمشتري ولو امر مسلم ومبايع خرا وشراها صح خلافا لما
 وكذا لو امر الحر ببيع عبده ولو شرا كافرا عبدا لم او موصفا
 صح ويجوز ان يخرجها من ملكه والبيع بشرط يقضي العقد صحيح
 كشرط الملك للمشتري وكذا بشرط لا يقضي ولا نفع فيه لاحد كشرط
 ان لا يبيع الدابة المبيعة ولو بشرط لا يقضي العقد وفيه نفع لاحد
 العقد العاقدان او لم يبيع بحق فهو فاسد كبيع عبد علي ان يعقده
 المشتري او يدره او يكتبه او امانة علي ان يستولدها فلو اعقده
 المشتري عاد البيع صحيحا فليزيم الثمن وعندنا لا يعود فتلزم القيمة
 وكثيرا ان يستعمله البايع بشرط ان يملكه او لا يملكه او لا يملكه او لا يملكه
 المشتري او يملكه او يملكه او يملكه او يملكه او يملكه او يملكه او يملكه
 فباء او قبضا او يحذر العمل ويشترط ويصح في العمل ان كان او
 لا يجوز بيع امانة الاحمل او لا يبيع الى الغير وزواله جاز وصوم
 النصارى وفطر اليهودى ان لو يعلم العاقدان ان ذلك ولا يبيع الى
 الحرام او شرارة ^ط الحرام والدياس والقطاف والخزاف وقروم الحاج ونصح الكفالة
 الى هذه الاوقات فان اخطأ الاجل قبل حلوله صح وكذا لو باع مطلقا
 او المشتري

ثم اجل الى هذه الاوقات ومن باع نصيبه من الرعيون ان علم
 المتعاقدان خلافه لا يجوز وكيفية علم المشتري عند محرم
فصل قبض المشتري المبيع بيبا باطلا بان بايعه لا يملكه
 هو امانة في يده عند القبض ومضمون عند القبض وقيل لا
 قول الامام والثاني في انهما اخذا من الاختلاف فيما لو بيع برب
 او امانة وله فوات في يد المشتري حيث لا يضمن عنده خلافهما
 ولو قبض المبيع بيبا فاسدا بان بايعه صريحا او لالة كقبضه في
 مجلس عقده وكل من عوضه ماله ملكه ولو لم يملكه مثله حقيقة
 او مع كالفية في الفسحة وكل من ماله فسحة قبل القبض وجعله مالا
 في الملك المشتري اذا كان الفسحة في طلب العقد كبيع ربيع بربعين و
 ان كان بشرط ان يدره له حذية فكذا قبل القبض واما بعد
 فالفسحة لمن الشرط الا لمن عليه ولا يأخذ البايع حذية ثمنه فان مات
 البايع فالمشتري احق به حذية يأخذ ثمنه وطالب للبائع ربيع ثمنه بعد
 التقاضي لا للمشتري ربيع ثمنه فينصرف به كما طالب ببيع مال ارغاه
 فقطع ثم تصارق على عدمه فربيع مارج فيه المدعي فان باع المشتري
 ما شرا فله حذية وكذا لو اعقده او وهبه وملكه فقطع حق
 الفسخ وعليه قيمته ولو بئى فله شرها فاسدا او غير شر فطيله
 او بقاء برب دملك

مسألة

قيمتها وقال لا ينقض البناء في الغرر ويرد لها ونسك اليوسف
 في رواية محمد عن الامام لزوم قيمته ولم يشك محمد وكرم الجحش ^{بفحشاء}
 والسوم على سوم غيره اذ ارضيا بثن وثاني الجلب المضر لا بل ^{البلد}
 وينع الخاضع للباي طمعا في غداة الثمن ^{استفاد} فمن الفحط والبيع ^{غيره}
 عن ازان الحجة لا بيع من ينز ويصح البيع في الجميع ومن ملك ^{زيادة}
 مملوكين صغيرين او كبير وصغيرا احدهما زوجه محمد من الآخر
 كونه ان يفراق بينهما بدون حق مستحق ويصح البيع خلافا لـ
 يوسف في قرابة الوالد في رواية وفي الجميع في اخرى فان كانا كبيرين
 فادبوا بالثمن ^{بزيادة} **باب الفحالة** تصح بلفظين احدهما مستقبل
 خلافا لمحمد وتوقف على القبول في المجلس كالباع ويصح جديد
 في حق غير العاقلين اجماعا وفي حقهما بعد القبض فسخ فان تعدد
 جفها ففسخا بطلت وعند ابو يوسف بيع فان تعدد ففسخ فان
 تعدد بطلت وعند محمد فسخ فان تعدد فبيع فان تعدد بطلت
 وقبل القبض فسخ في النقل وغيره وعند ابو يوسف في العقار بيع
 فلو شرط فيه اكثر من الثمن الاول او خلا في الجنس بطل شرط ولزم
 الثمن الاول وعند ما يصح الشرط لو بعد القبض وتجمل بيعا
 وان شرط اقل من غير تعيب لزوم الاول ايضا وعند ابو يوسف تجمل

زيد عمره ثلثا يبيع ايدركه اخر
 شخص زبده وكمك

بيعا

بيحا ويصح الشرط وان تعيب بفتح الشرط اتفاقا ولا يصح بيع
 ولادة المبيعة خلافا لها ولا يضمنها هذا كالثمن بل يملك
 الباع ويملك البعض بفتح بقدره **باب المراجعة والتولية**
 المراجعة بيع بما شره به وزيارة والتولية بيعه به بزيادة ولا
 نقصان والوضعية بيعه بانقص منه ولا يفتح ذلك ما لم يكن
 الثمن الاول مثليا او في ملك من يرب الشراء والبرج معلوما
 ويجوز ان يضم الى رأس المال اجرة القصاص والصبح والطرار
 والقتل والمحل ووق الغنم والسماء ^{بكمك} او لكن يقول قام على بكذا الا
 اشترى بكذا ولا يضم نفقته ولا اجر الرعي والطيب والمعلم ^{النسب}
 الحفظ فان ظهر للشراء خيانة في المراجعة خيرة اخذ بكل ثمنه او
 تركه وفي التولية يحظر من ثمنه قبل الخيانة وهو القيلولة والوضعية
 وعند ابو يوسف يحظرهما قبل الخيانة مع حصصهما من البرج في
 المراجعة وعند محمد يحظرهما قبل الرضا وامتنع الفسخ
 لزوم كل الثمن اتفاقا ومن شري ثوبا بعشرة فباعه بخمسة عشر
 ثم شراه ثانيا بعشرة يراجع على خمسة وان شراه ثانيا بخمسة لا يراجع
 وعند ما يراجع على الثمن الاخره طلقا وان اشترى فان من مديون
 بعشرة وبيع من يده بخمسة عشر او بالعكس يراجع على عشرة و

اي نقض

تدبا

والضارب بالنصف لو شري بغيره وباع من ربح المال بخمسة
عشرين ربح ربح المال على اثنا عشر ونصف ربح بلا بيان لو
اعوزت البيعة او وطئت وهو يشأ او اصبأ الثوب فزاد او
حرق نار وان فقيت عنهما او وطئت وهو بكر او تكسر الثوب
من طية ونشره لزم البيا وان اشترى نبت وراح بلا بيان
خير المشتري فان اتلفه ثم علم لزمه كل ثمنه وكذا التولية ولو اشترى
توبين صفقة كلاب خمسة كره بيع احداهما امرجة بخمسة بلا بيان
ومن لم يما قام عليه ولم يعلم مشرية قدره فسد وان علمه في
الحلوس خين **فصل** لا يصح بيع المنقول قبل قبضه ويصح بالعقا
خلافا للمحد ومن اشترى كلبا لا يجوز له بيعه ولا اكله حتى
يكيله وكفى كيل البايع بعد العقد بخضرة هو الصحيح ومثله
الوزن والعدوى لا لزوم وضع النصف في الثمن قبل قبضه **والخطا**
منه الزيادة فيه حال قيام البيع لا بعد هذا كره وكذا الزيادة في البيع
ويطلق الاستحقاق بكل ذكر فراج ويؤتى على الكيل ان زيد وعلا
ما بقي ان خطا والتفيع ياخذ بالاف في الفاضل ومن قال ببيع عبد
كهن زيد بالف على ان يضمن كذا من الثمن سوى الالف اخذ الالف
من زيد والزيادة منه وان لم يقل من الثمن فالالف على زيد ولا شيء

عشر

عليه

عليه وكل ابن اجل باجل معلوم صح تأجيله الا الفرض الذي
في الوصية ولا يصح التأجيل الى مجهول منفا حشر كهبوب الروح
وصح في المتقارب كالحصاة وخو **باب التبرؤ** وهو
فضل مال خال عن عود شرط الاحد العاقدين في مضاوضة مال
بمال وعلته القدر والجس فمبيع الكيل او الوز في خمسة
لونسيت ولو غير مطعوم كالجص والحديد وحل ما اندامع مساو
التقابل ومتفاضلا غير محب كخنة بحفتين وببيضة
بيضتين وتمر بتمرتين فان وجد الوصفان حرم الفضل
والسواء وان عدم ما حلا وان وجد احدهما فقط حل التفاضل
لا النساء فلا يصح لمهر وى فهورى ولا بخر في شعير وشوط
التعبين والتقابض في الصنف والتعبين فقط في غيرهما نقص
على تحريم الربا فيه كيد فهو كيد ابرأ كبر وشعير وتمر وملاح او
على تحريم وزنا فهو وزنا كيد كالذهب والفضة ولو تصور في خلا
وما لانصر فيه حل على العرف كغير الستة المذكورة فلا يجوز بيع البر
بالبر مماثل وزنا ولا الذهب بالذهب مماثل كيد وجاز بيع
فلس معين بفلسين معينين خلافا للمحد ويجوز بيع الكروبايس
بالقطن وبيع اللحم بالحبون وعند محمد لا يجوز بيعه بحبوان جنسه



حقه يكون اللحم اكثر مما في الحيوان من اللحم ويجوز بيع الدقيق
 بالدقيق مما تلاه كيد لا بالسويق اصلا خلافا لما ويجوز
 بيع الرطب بالرطب مما تلاه وكذا بيع الرطب بالتمر والعنب
 بالديب مما تلاه خلافا لما وكذا بيع البر طبا او مبلولا بمثله
 او باليابس والتمر والديب منقعين بمثلهما متساويا خلافا لما
 ويجوز بيع لحم حيوان بالحجر حيوان اخر غير جنسه متفاضلا وكذا
 اللبن والجوامع مع البقر جنس واحد وكذا المخرم مع الضان والخبث
 مع العراب ويجوز بيع خل العنب بخل الدف متفاضلا وكذا التخم البطن
 بالالنية وباللحم والخبز بالبر والدقيق او السويق وان كان احدهما
 نسيبت به يفق ولا يجوز بيع الجيد بالردى مما فيه الربو الامساويا
 وكذا البسر بالتمر ولا بيع البر بالدقيق او بالسويق او بالنخالة مطلقا
 ولا بيع الزيتون بالزيت او السمسم بالشبوح حقه يكون الزيت او الشبوح
 اكثر مما في الزيتون والسمسم ليكون الزبارة بالشبوح ولا يستقرض
 الخبز اصلا وعند الجبوع يجوز زنا به يفق وعند الجبوع عذرا
 ايضا ولا يابى السبد وعنده المسام والحجر في الحرب **باب**
الحقوق والاستحقاق يدخل العلو والكنيف في بيع الدار لا الظل
 الا بذكر كل حق هو له او جرفه او بكل قليل وكثير هو فيه او منها

عندهما

وعندهما ان يدخل في بيع الدار ان كان مضافا في الدار ولا يدخل
 العلو في شرا من الدار الا بذكر كل حق ولا في شرا بيت وان ذكر كل
 حق ولا الطريق ولا المسبل والشرب الا بذكر كل حق ولا يدخل
 في الدار بدون ذكر **فصل** البيعة حجة متعربة والاقر حجة قاهرة
 والتناقض يمنع دعوى الملك الحرة والطلاق والنسب فلو ولدت
 امه بيعة فاستحققت بيعة يتبعها ولدها ان كان في يده وقضيه ايضا
 وقبل بكفي القضاء بالام وان اقرته بالرجل لا يتبعها وان قال شخص
 اشترى فانا عبد فاشتره فانه هو حر فان كان البايح حاضرا او مكانه
 معلوما لا يضمن الامر والا ضمن ورجع عبد البايح اذا حضر فان قال
 انني حر فلا ضمان اصلا ومن انعم حقا بغيره ولا في دار فوضوح عدي شي
 فاستحق بعضهما فلا رجوع عليه ولو استحق كل واحد من العوض وفهم
 منه صحت الصلح عن الجهول ولو كان انعم كل واحد بحصة ما استحق ولو
 بعضا ولكن باع فضولي ملكه ان يفسخه ولم ان يجيز بشرط
 بقاء العاقدين والمحقوق عليه والمالك الاول وكذا بقاء الثمن ان
 عرضا وان اجاز فالثمن العرض ملك للفضولي وعليه مثل البيع لو
 مثليا والا فقيمته وغير العرض ملك للمجيز امانة في يد الفضولي
 وللفضولي ان يفسخ قبل اجاز المالك وفتح اعتاق المشتري من

اي امة ولو
 اخذ اوليها

كما في رواية وقضية اخرى
 فلا ضمان في الرهن اصلا ان قال
 الرهن قال جيد فانه ضمان قبان صل
 فلا عليه سوال علم مكان الرهن الا
 لان الرهن ليس عقد ومعاوضة
 فلا يكون الامر به ضمانا للسلامة
 كان
 صدر

من الغاصب اذا اجبر البيع خلافا للمجد ولا يصح بيعه ولو قطعت
 يده عند المشتري فاجبر فانه له ويتصدق بما اذا انصف
 ثمنه ومن اشترى عبدا من غير سيده ثم اقام بيته على اقرار
 البائع او السيد بغير الامر واداره لا تقبل ولو اقر البائع
 بذلك عند القاضي فله رده ولو اشترى ركا من فضولي وارادها
 في بيته فلا ضمان على الفضولي خلافا للمجد **باب السهم** هو بيع
 اجر باعاجل ويصح فيما امكن ضبط صفته ومعرفة قدره لاني غيره
 فصح في الكيل والموزون سوى النقد بن وفي العرري المتقارب
 كالخمر والبيض عدد او كيلة وكذا الفلوس خلافا للمجد وفي اللبن و
 الاجر اسمي ^{اي قاي} يمين معلوم وفي المزرع كالشجر ان يبين طوله
 وعرضه ورقته ^{قالب} وفي السمك للبيع وزنا ونوعا معلومين وكذا
 الطير في حينه فقط ولا يجوز فيها عدد او كيلة في الحيوان واطرافه
 وادى جلوه عدد او كيلة في الخطب خمر او الرطبة جرز او ادنى الجواهر
 والحز وادى الدليم ^{بالحق} او كيلة او صفة موضع معلوم منه
 بصفة معلومة ولا يجوز السلم بكيل او راع معين لا بدري قدره
 ولا في طعام قرية او ثمر نخلة معينة ولا فيما لا يبقى من جن العقد
 للجن المحل وشروطها الخمس كبر او شجر ونوع كسقية او نجاسة
 الاصلون

والصفة

والصفة كجداور ردي والقدر نحو كذا رطلا او كيلة بما لا ينقص
 ولا يسطر واجل معلوم واقلة شهر او الاصح وقد ريس المال ان كان
 كيليا او وزنيا او عدديا فلا يجوز في كل من بدل بغير مال كل
 منهما ولا ينقد بن بدليا احصته كل منهما من المسلم فيه ومكان
 له ايقانه ان كان له حمل ومونة وعندهما لا يشترط معرفة قدره
 المال ان كان معينا ولا في مكان الا بقاء وبوفيه في مكان عقده وتسلم
 الثمن والاجرة والقسمة وما الاجل له بوفيه حيث شاء في الاصح اتفاقا
 وقبض ريس المال قبل التفرق شرط بقاءه فلو سلم مائة نقدا ومائة
 ريسا على المسلم اليه في كبر بطر في حقته الدين فقط ولا يجوز التفرق
 في ريس المال او المسلم فيه قبل قبضه بركة او تولية ولا شئ من السلم
 اليه ريس المال بعد ايقاله قبل قبضه ولو اشترى كرا وامر ريس السلم
 بقبضه فخصه لا يصح ولو امر بقبضه بذلك صح وكان الامر ريس السلم بقبضه
 ثم لنفسه فاكنت له لاجل السلم اليه ثم لنفسه صح ولو اكتال المسلم اليه
 في ظرف ريس السلم باسمه وهو غايبك يكون قبضا ولو اكتال البائع
 كذلك كان قبضا بخلافه لو اكتال في ظرف نفسه او في ناحية بينه
 ولو اكتال الدين والعين في ظرف المشتري كان بدلا بالعين كان قبضا و
 ان بدلا بالدين فلا وعندهما صح قبض العين فان شاء رضى بالشركة

و

وان شاء فصح البيع ولو لم يتم ذكر قبضته ثم تقابلت فانت
 قبل رها في التقابل ويجب فيه يوم قبضه ولو كانت تقابلا
 صح وكذا القابضة في الوكيل بخلاف الشراء بالثمن فيهما ولو
 ارعى احد معاقد ^{في بيع العتق بالعتاق} والسمك الاجل واشترط الدابة وانكر الا
 والقول لم يجرهما مطلقا وقال لا يمكن ان كان رب السلم الاول
 المسلم اليه والثانية والا يستصاع باجل مسلم فيصح فيما يمكن ضبط
 مضمته وقدره تعورا ولا يولد باجل يمتد فيما تعور فيحق وطئت
 وفقته وهو بيع كاعدة فيجب الصانع على عمله ولا يرجع المستضع
 عنه المبيع هو العين لا عمله فلو اذبح ما ضعه غيره او ضمه به
 قبل العقد فاحذر ولا ينعين للمستضع بلا اختياره فيصح بيع
 الصانع لم قبل رعيته ولم اخذه وتركه ولا يمتد فيما لم يتعارف كالشراء
مسائل يمتد بيع الكلب والعهد وسائر السباع علمت اولاً
 والذي في البيع كالمسلم الا في الحيوان فانه في حقه كالشاة ومن
 روج مشرته قبل قبضه باجار وان وطئت كان قبضا والافراد ومن
 اشترى شيئا فباعه بغيره معروفة لا يباع في دين باجم وان لم يكن معروفة
 يباع في دين بهن انه باعه منه اذ لم يكن قبضه وان غاب احد المشتريين
 فالحاضر رفع كل الثمن وقبض المبيع وحسبه اذا حضر الغائب بغيره

في بيع العتق
 في بيع العتق
 في بيع العتق

وان اشترى بالف مثقال ذهب وفضته فما انصفان وان قال
 بالف من الذهب والفضة فن الذهب خمسمائة مثقال ومن الفضة
 خمسمائة درهم وروي سبعة ومن قبضه يقابل الجيد غير عالم به
 فانفق او هلك فهو قضاء وقال ابو بكر غير مثل الربيع يقض
 الجيد وان فرح طير او باخر او ضل او تكسر طير فيولن اخذه وكذا
 صيد يعلق بشبكة منصوبة للحيوان او يدخل الى وسكر يدعيه او
 يسكن شقوق عدايب فان اعد صاحبه لذلك او كف بعد السقوط
 او اغلق باب الدار بعد الدخول ملكه وليس للغير اخذه كما لو غسل الفحل
 في ارضه او بنت فيه شجرة واجتمع ثلث يجزيان المثال وما لا يضح
 تعليقه بالشروط ويطلبه الشرط القابل للبيع والاجارة والقسمة
 والاجارة والرجعة والصلح عن مال والدين وعن الكيل
 والاعتكاف والزرعة والمعاملة والاقلام والوقف وكذا النكاح
 عند ابى يوسف فخلو والمحمود وما لا يطلبه الشرط القابل للقبض والعتق
 والصدقة والنكاح والطلاق والخلع والرهن والايصال والوصية
 والشركة والمضاربة والقضاء والامانة والكفالة والحالة والوكالة
 والدفالة والكتابة وازن العبد في التجارة وعقود الولد والصلح
 عن ذم العبد والمجاعة وعقد الذمة وتعليق الرق بغير اختيار شرط

اي له يحول لصاحب الارض
 له ان للصبي من اخذه والحر
 يتكسر الظبي انكسر الرجل
 وانما قال تكسر لانه لو كسر
 احد يكون له له لو اخذ وفي
 البعض تكسر او دخل
 في الكناس وهو ما اواه
 بخلاف ما اذا اعد
 صاحب الارض ارضه
 لذلك وبخلاف ما اذا
 لم يحسن الخلل في ارضه
 صدر السر

التفرق لغة زيادته ^{وغيره}
 ومقتله ^{بدر}
 او عزله القاضى **كتاب البيع** هو ثمن بثمن تجانب الاول
 ثم فيه التقابض قبل التفرق ^{بغيره} ويصح بيع الجنس بغيره ^{بغيره} بمجازفة ^{بغيره} بغيره
 لا يبيع بجنس الامساوي وان اختلفا جودة وصياغة فان بيع
 بمجازفة ثم علم التساوى قبل التفرق صح ولا يجوز التفرق قبل التفرق
 قبل قبضه فلو باع زحبا بفضة واشترى بها ثوبا قبل قبضه افسد
 بيع الثوب ولو اشترى امة تساوى القامع طوق قيمته القابلين
 ونقد القامع وثنى الطوق ولو اشترى هابا القين الف نقد والف
 نسبة فالنقد ثمن الطوق وان اشترى سيفا حلية ثمن بمائة
 ونقد خين وهو حصة الحلية وان لم يبين اوقاله من ثمنه لم
 وان تفرقا بله قبض صح والسيف له ان تخلص بله ضرر والا
 بطل فيما وان باع امانة فضة وقبض بعض ثمنه واقترا قاصح
 فيما قبض فقط والائناء مشتركة بينهما وان استحق بعضه اخذ
 المشتري ما بقى بحصة اوره ولو استحق بعض قطعة تقرب
 اشترىها اخذ الباقي بحصة بله خينا وصح بيع درهمين ودينار
 ردينارين ودينار وبيع كبري وكبر شعير كبري وكبر شعير وبيع
 احد عشرة درهما بعشرة درهم ودينار وبيع درهم صحيح ودينار
 غلة بدرهمين صحيحين ودينار غلة وبيع رينار بعشرة درهم عليه

ط
 قيل التفرق مشتق
 وبيع ود لا يجسد
 انما ذكره القضا والمطرق
 وليد كذا التفرق
 لا يشبهه في البيع والشراء
 بل يشبهه في الفضل والفرق
 فذكرها صفة التفرق

او بعشرة مطلقه انفع الدينار ويتقاضان العشرة بالعشرة
 ما عدا الباقية او الذهب فضة ونهب حكما ولا يجوز بيع الخالص
 به ولا يبيع بعضه ببعض الامساوي او زنا ولا استقرضه الا وزنا
 وما غلب عليه الفضل منه فما هو في حكم العروض فيصير بالضرر على
 وجوه حلية السيف ويصح بيعه بجنس متفاضل بشرط التقابض في
 في المجلس والتبايع والاستقرض مما يبرح منه وزنا وعدا الوهب
 ولا ينعين بالنعين لكونه ثمن او لو اشترى به فكسره بطل البيع وقاله
 لا يبطر ويحب قيمته يوم البيع عند الجبيل فلو اخذ ما تعامل به عند
 محرم وما لا يبرح منه ينعين ويساوى الفضل كغلو به في التبايع
 والاستقرض وكذا في الضرف وفيه كذا به ويجوز البيع بالفلوس
 النافقة وان لم ينعين فان كسدت فالخلاف كما يكسب الغشوش
 ولو استقرضها فكسدت برن مثله او عند ابي يوسف قيمته يوم القبض
 وعند محمد قيمتها يوم الكسب ولا يجوز البيع بغير النافقة ما لم ينعين
 ومن اشترى بنصف درهم فلو اودى نصفه فلو اودى فلو اودى فلو اودى
 البيع وعليه ما يباع بنصف درهم او نصف او غير طمنه او يرفع
 الى صيرته رهما وقال اعطى بنصفه فلو ساو بنصفه نصفه الا
 حبة فسد البيع في الكل وعندهما في الفلوس ولو كثر اعطى

ما عدا الباقية
 الخالص
 به ولا يبيع

صح في القول واتفاقا ولو قال اعطيه نصف درهم فلو سري
 نصفه الاجبة صح في الكل والنصف الاجبة بمثله والفلوس ^{بالبحر}
كتاب الكفالة هي رزمة الى رزمة في المطالبة لا في الدين هو الاصح
 ولا يصح الا من يملك التبع وهو ضمان بالنفس والمال فالاولى
 ينقضي بكفلة نفسه او برقبته وخوفا مما يجزيه عن البرن
 او بجزي شايح منه كصفه او عشرة او خمسة او بدو عا او
 الى او انا عيم او قيل به لا بانا ضامن بعرضه صح اخذ كفيلين
 او اكثر وجب في احضار المكفول له اذا طلبه الكفول له فان لم يحضره
 جسر وان عين وقت تسليمه لزمه ذلك فيه اذا طلبه فان سلمه
 قبل ذلك بئري فان غاب المكفول به وعلم مكانه امهله الحاكم مدة
 رهابه واياه فان مضت ولم يحضره جسه وان غاب ولم يعلم مكانه
 لا يطالب به وينتظر بعون الكفيل والمكفول به ولو عذرارون مومن
 المكفول له بل يطالب وارثه او وصيه الكفيل ويبرأ اذا سلمه حيث يمكن
 مخاصمته وان لم يقبل اذ ارفع اليه فانا بئري وسلمه وكيل الكفيل او
 رسوله وسلمه للمكفول به نفسه من كفالة فان شرطت شيئا في مجلس
 القاض فسلمه في الشوق قالوا بئري والمختار في زمانه الله لا بئري
 ان سلمه فمصر آخر لا بئري عندها او بئري عند الامام وان سلمه في بئري

او في التور لا بئري وكذا ان سلمه في السجدة وقد جسد غير الطالب
 فان كفله بنفسه على انه ان لم يوف به عدله فمضامن لما عليه فليوف
 به عند الزم ما عليه وان ما ولا يبرأ من كفالة النفس ومن ادعى
 على آخر مائة دينار بينه او لم يبرأ فكفله بنفسه رجل على انه ان لم يوف
 عدله فله المائة فلم يوف به عند الزم المائة خلافا للمجد ولا يجوز اعطاء
 كفيل بالنفس وحده وقضا صرفا ان سمحت بنفسه به صح ولا يجوز القضا
 وحده القضا فان شهد عليه مستورا في حذو وقود جسر وكذا ان شهد
 عليه على واحد خلافا له في روية صح الرهن والكفالة بالخروج وكفلا
 بالمال صحيحة ولو مبيع ولا اذا كان رينا صحجا بكفلة عنه بلافا
 بمالك عليه او بمالكه ككفلة هذا البيع وكذا لو علقها بشرط مدته كشرط
 وجوب نحو ما بايعت فلانا او ما عصبك او ما اذ لك عليه وان الخف
 المبيع فعلى وكشرط امكان الاستيفاء نحو ان قديم زيد وهو المكفول له
 وكشرط تعذر الاستيفاء نحو ان غاب عن البلد وان علقها بغير الشرط
 كهبوب الرجوع وبجي الميطر بطل وكذا ان جعل احدهما اجلا فتصح
 الكفالة ويجب المال حاله وللطالب مطالبة اي شاء من كفيلة واصيله
 الا ان شرط بئري الاصيل فيكون حوله كما ان الحوالة بشرط عدم بئري
 المحيل كفالة ولو طالب احدهما لمطالبة الآخر فان كفله بماله عليه فمهرن

هذا عند ان يثبت وعندها
 يجوز قضا القضا لان فيه حق
 العبد وشرطه قصاص ولا
 حاقص حق العبد ولا يثبت
 ان يشاء على الدار ولا يجب
 قضا الا في حق صدر

على الفلوسه وان لم يبرهن صدق الكفيل فيما اقرته مع يمينه
 والاصل في اقراره بالكفر على نفسه خاصة فان كفل بلامه لا يرجع
 عليه بما اقر عنه وان اجازها المكفول عنه وان كفل بلامه رجع
 ولا يظلمه قبل الاداء فان لو لم يبرهن صدق الكفيل رجع
 ويبرأ الكفيل بان لا يصل وان ابرأ الطالب الاصل او آخر عنه برئ
 الكفيل وثاخر عنه وان ابرأ الكفيل آخر عنه لا يبرأ الاصل ولا
 يثاخر عنه فان كفل بالدين الحال مؤجلا الى وقت يثاخر عن الاصل
 ايضا ولو صالح الكفيل عن الفلوس مائة برئ او رجع الكفيل بها فقط
 ان كفل بغيره وان صالح عن الاصل يحسن اخرج بالفلوس وان صالح
 عن موجب كفالة برئ هو دون الاصل وان قال الطالب الكفيل بالام
 بالامر برئت الى من المال رجع الى امه وكذا في برئت عن ابي يوسف
 خلافا للمجد وفي ابرأ لا يرجع وان كان الطالب حاضرا يرجع اليه
 في البشاي والكل ولا يصح تعليق البرء على الكفالة بالشروط كسائر البرئ
 والمختار الصحة ولا يجوز الكفالة بما نعتز باستيفائه من الكفيل كخبرة
 والقصاص ولا بالاعيان المضمونة بغيرها كالمبيع والمهون
 ولا بالامانات كالورقة والمستعار والمستاجر ومال المضاربة
 والشركة ولا بد من غير صحيح كمال الكتابة كخبره او غيره وكذا بدو الشفا

ط
 بايعك بدنه
 فلك اوله

عند

عند الامام ولا بالحمل على ربة معينة او بحرية عبد معين بخلاف
 غير المعين ولا عن ميت مطلق خلافا لها ولا بد من اقرار الطالب
 وقال ابو يوسف في جوارع غيبة ان بلغه فاجاؤه وان قال المدين لو ائنه
 تكفل عني بما عني فاكفل مع غيبة الغنياء جاز التفاق ولو قال لا جسي
 اختلف فيه المشايخ ويجوز بالاعيان المضمونة بنفسها كالمبيع والمهون
 الشراء والمغصوب والمبيع فاسد او تبديم المبيع الى المشتري والمهون
 الى الترخيم والمستاجر الى المستاجر وبالتمن ^{فمضرب} ولو دفع الاصل
 المال الى كفيله قبل دفع الكفيل الى الطالب لا يسترد منه ومما رجع فيه
 الكفيل فله ولا بد صدق به ورثه المطلق واجب ان كان المدفوع شيئا
 يتعين كالتبر خلافا لها ولو لم الاصل كفيلة ان يتعين عليه ثوبا ففصل
 والثوب للكفيل والبرج عليه ومن كفل لآخر بما ابرأه عن غيره او
 بما قضى له به عليه فغاب الغريم فيبرهن الطالب على الكفيل بان له على
 الغريم الفلوس يقبل ولو برهن ان له على زيد الفلوس وهذا الكفيل بامره فضة
 عليها ولو بلامه فضة على الكفيل فقط وضمان الدرك للمشتري عن
 البيع تبديم بطل دعوى الضامن المبيع بعد ذلك وكذا لو كتبه ثاخره
 ختم على صك كتبه فيه باع ملكه او بيعا باثنا خلافا لما لو كتبه باع او
 العاقدين وضمان الوكيل بالبيع الثمن للموكل باطل وكذا ضمان المضا

رب

الثمن لرب المال وضمان احد الشريكين حصته شريكه من ثمن
 ما باعاه صفقة واحدة ولو صح لو بصفقتين وضمان الدرك
 والخرج والقسمة صحيح وكذا ضمان التوثيق سواء كانت بحق
 كبرى النهر واجرة الحارس او بغير حق كالجبايات وضمان العهدة
 باطل وكذا ضمان الخلاص خلافا لما لو قال الكفيل ضمني الى
 شهر وقال الطالب بل حالا فالقول بالكفيل في اقرار للمقر له ولا
 يؤخذ ضمان الدرك ان استحق المبيع مالم يقض بتمنه على بايعه
باب كفالة التجلين والعبدان من ربن عليهما كقول كل من صاحبه
 فما اراده احدهما الا يرجع به على الآخر الا اذا اراد على النصف ولو
 كفلا بما عن رجل وكفلا كل منهما بما عن صاحبه اراده رجوع بنصفه
 على شريكه او بكلاهما على الاصل ولو باعه وانابوا الطالب احدهما
 فلم اخذ الآخر كله ولو فسخت المفاوضة فطرب الدين اخذ من
 شاء من شريكه باكثر دينه وما اراده احدهما الا يرجع به على الآخر ما
 لم يزل على النصف واذا كوثب العبدان بعقد واحد وكفلا كل عن
 صاحبه رجوع كل على الآخر بنصف ما اراد وان اعنى السيد احدهما
 قبل الاراء صح ولم ان ياخذ حصته الاخر منه اصفالة او من المصدق
 كفالة ويرجع المصدق فقط بما اراد على صاحبه ولو كان عبيد

مال لا يجب عليه الا غنقه فكفل به رجل كفالة مطلقة لزم الكفيل حالا و
 ان اراد لا يرجع على العبد الا بعد غنقه ولو انعم في ربة بعد كفله من رجل
 فارت العبد فرب من المدعى انه ضمن الكفيل قيمته ولو كفل سيد عن غيره
 باصر او عبيد غير من ربن عن سيد فعنى فاني لا يرجع على الآخر **كتاب**
الحوالة نقل الدين من رتبة الى رتبة ونصح في الدين الذي العبد يرضى
 المحال والمحال عليه وقيل لا بد من رضى المحيل ايضا وان امتنع برى المحيل
 بالقبول فلا يباخذ المحال من تركته لكن يباخذ كفيلا من الورثة او الغرما
 فخافة التوى ولا يرجع عليه المحال الا اذا توى حقه وهو موقوف المحال
 عليه مفلسا او نكاح الحوالة وحلف ولا يثبت عليه ما وعده من قبل
 القضاء اياه ايضا ونصح بالدين الموعده ويبرئ المحال عليه بملاكه
 وبالمقصوثة ولا يبرئ بهلاكها وان اقيمت الحوالة بالدين او الورثة
 او الخصم لا يطالب المحيل المحال عليه مع ان المحال اسوة الغرما للمحيل
 بعد موته وان لم تنقيد بشئ فله المطالبة فلا تبطل الحوالة ياخذ من
 ما على المحال عليه وعند واذا طالب المحال على المحيل بمثل ما حال به
 فقال حلت بدني الى عليك لا يقبل بلا حجة ولو طالب المحيل المحال بما
 حاله فقال حلت بدني الى عليك لا يقبل بلا حجة ويكره التسفحة وهو
 هو الاقراض لسقوط خطر الطريق **كتاب القضاء** القضاء بالحق

خصه ان له مالا ويجسه مدقة يغلب على ظنه انه لو كان له
 مال لا يظهر به الصحيح وقيل شهرين او ثلثة اشهر فان لم يظهر له
 مال خلا سبله الا ان يبرهن خصمه على سبأ فيؤيد جسه ولا يسمع
 ولا يقبل البينة على اعطاء قبل جسه وعليه عامة الشايع و
 يحبس الرجل لنفسه زوجته ولا يحبس والد في ابن ولده الا ان
 ابي من الاتفاق عليه ولو لم يرض في الجسد لا يخرج ان كان له من يحمي
 فيه والاخرج ولا يمكن المحسار ومن اشتغاله فيه هو الصحيح
 ويمكن من وطئ جاريتة ان كان فيه خلوة وان اعتلقت لم
 يظهر له مال خلا سبله ولا يجوز بينه وبين غريمائه بل يردونه
 ولا يمنعونه من النكاح والسفر وتأخذون فضل كسبه ويقسم بينهم
 بالخصص والملازمة ان يردوا معه حيث لا وفان دخل دار جلسوا
 على الباب ولو كان الدين للرجل على امرأة لا يدينها بل يبحث امرؤ قدامها
 وقالوا اقل الحكم بحول البينة وبين غريمائه الى ان يبرهنوا ان له مالا
فصل اذا شهدوا عند القاض على خصم حاضرا حكم به او كتب بالحكم وهو
 السجل وان شهدوا على غائب حكم به بكتاب الحكم المكتوب اليه وهو
 كتاب القاض الى القاض والكتاب الحكمي وهو مثل شهادة في الحقيقة و
 يقبل وكل ما لا يسقط بالشبهة كالدين والعقار والنكاح والنسب

والغصب

والغصب الامانة والمضاربة المحجوزين وعن محمد قوله في كل ما
 ينقل وعليه المتأخرون وبه يفتي ولا بد ان يكون من معلوم المطلق
 بان يقول من فلان الى فلان ويذكر نسبه ما فان شاء قال جدي والى
 كل من يصل اليه من فضاة المسلمين ويقدم على من يشهدهم عليه ويعلمهم
 بما فيه ويكون اسمائهم داخلية ويختتم بحضرتهم ويحفظون ما فيه
 وسلم اليهم وابويهم فلم يشترط شيئا من ذلك سوى ان يشهدهم ان
 كتابه لما ابتلى بالقضاء واختار السخري قوله وليس الجبرك العيان
 واذا وصل الى المكتوب اليه فطر الختم ولا يقبله الا حفصة الختم
 رجلين او رجل وامرأتين انه كتبه فلان القاض قرأه علينا وختمه
 وسلمه اليها في مجلس حكم وعند الجبرك فانه كتبه فلان وختمه وعنه ان
 الختم ليس شرط فاذا شهدوا ففتحوا وقرأه على الختم والزعم ما فيه ويبطل
 الكتاب بموت الكاتب وعزله قبل وصول الكتاب بموت المكتوب اليه الا ان
 كتب بغير علم المحكم من يصل اليه من فضاة المسلمين لا يجوز الخصم بل ينفذ
 على امرئ واذا علم القاض بفتح من حقوق العباد في زمن ولايته و
 محله جازله ان يقضيه **فصل** ويجوز قضاء المدة بغير حرج وقضا
 ولا يستخلف فاضل الا ان يفوض اليه ذلك بخلاف الامور بالبيعة واذا
 استخلف المفوض اليه فثابت له ان يخل ولا يموت بل يابى الاصيل وغير المفوض

استخلف المفوض اليه فثابت له ان يخل ولا يموت بل يابى الاصيل وغير المفوض
 يعزله صح

ان قضى نايب محضرة او بغيته فاجاز كما في الوكالة وازا رفع
الى القاضى حكم قاض آخر فامر اختلاف في المصدر ^{الوقت} المضاء ان لم
يخالف كذلك ^{او السنة} المشهورة والاجماع وما جمع عليه الجمهور
لا يقصر فيه خلاف البعض والقضاء على اوجز منه بنفذ ظاهر او باطنا
ولو شهادة زور او اوعى سبعتين وعندها لا ينفذ باطنا بشهادة الزور
فلو اقام شئنة زورانية تزوجها وحكم به حلها تمكينة خلاف الما ووافد الاملا
للمسئلة لا ينفذ باطنا اتفاقا والقضاء في محضه في ثلث نايبا
او عاملا لا ينفذ عندها وبه يفتقر عند الامام بنفذه لو نايبا و
في العذر وايضا ولا ينفذ على غايب التجرية نايب حقيقة كوكيله
او شرع كومتى نصبه القاضي او حكما بان كان ما يدعى على الغايب يسألما
بدعى على الحاضر فان كان شرط الادب صح ويقضى القاضي مالا يستقيم ويكتب
ذكر الحق ولا يجوز ذلك للموئ ^{اي لا قاض} ولا للذبح ^{فصل} ^{الادب} ولو حكم الخصما
من يصلح قاضا بينهما ^{ليحكم} صح وينفذ حكمه عليهما بيينة او اقر او تكول
اخباره باقر له احد الخصمين وبعدالة الشاهد حال ولانية وكل منهما
ان يرجع قبل حكمه لا جد وازا رفع حكم القاض امضاء ان وافق
مذنبه والآنقضة ولا يصح التحكيم فحد وقول ويصح في شئ المحضرات
قالوا ولا يفتقر به دفعا لتجاسر العلوم ولو حكما في دم حطاء حكم بالدية

على العاقلة لا ينفذ ولا يصح حكم الحاكم ولا المولى لأبويه وولده
وزوجته ويصح عليهم ويصح لمن ولده وعليه مسائل **شري**
لدى سفل عليه علو لغيره أن يتدفع سفله أو يقبضه بداره في
العلو التي به ولا الذي الحلقان بيني عليه وعندهما الكل منهما أفضل ما
لا ضرر فيه بداره الآخر وفي قولنا ما تفسير لقوله وليس له من رايته
مستطيلة ينشعب منها مستطيلة غير نافذة فتح باب في المنفعة و
في النافذة ومستدركه ليقطرها لهم ذلك ومن اتى به في وقت
فَسَلَّ بَيْتَهُ فَيُجَالِدُ الشَّرَّاءَ مِنْهُ أَوْ يَمْلِكُ ذَلِكَ فِيهِ مِنْ عَدُوِّ
الشَّرَّاءِ بِعَرُوقِ الْهَيْبَةِ يَقْبَلُ وَلَوْ قَبْلَهُ لَا يَقْبَلُ وَمِنْ أَدْعَى أَنْ يَرْتَدَّ اشْتَرَى
جَارِيَةً فَانْكَرَ زَيْدٌ وَتَرَكَهُ بِوَصْفِهِ حَلَالٌ وَطَرَأَ مِنْهُ أَوْ يَقْبِضُ
عَشْرَةَ دُرَاهِمٍ وَأَدْعَى أَنْ يَنْزِلَ بِوَفَاءِ بَيْتِهِ حَتَّى يَصْدَقَ إِنْ أَدْعَى أَنَّهُ كَسَفَتْهُ
وَلَا إِنْ أَقْرَبَتْ بِقَبْضِ الْحَيَارِ وَالْحَقُّ وَالْثَمَنُ أَوْ بِالْكَسْفَاءِ وَالزَّيْءُ بِمَارِدَةٍ
بَيْتَ الْمَالِ وَالشَّهْرُ مَا يَرَى التَّجَارُ أَيْضًا وَالسُّقُوفُ مَا غَلِبَ غَيْرُهَا مِنْ
قَالَ ثَمَنُ أَقْرَبَ بِالْفَالِيسِ عَلَى شَيْءٍ ثُمَّ قَالَ فَمَجْلِسُهُ لِي عَلَى الْفَلَا
يَقْبَلُ مِنْهُ بِلَا حِجَّةٍ بخلافه ما لو كان بين قاله اشترى مني هذا ثم صدق
ومن قال لمن ادعى عليه ما لا مكان له على شيء فطاف به من عليه فيه من
هو على القضاء أو الدماء قبل برهانه وإن ادعى على مكانه ولا يعرفك
أي أنه ذلك المال قريب

عبدالله بن محمد بن عبدالمطلب

فلا ولو ارى على اخربيع امته من والى رايها جيب فانكر فيهم
 المدعى على البيع والتمكر على البرقة من كل عيب لا يسمع به هناك التكر
 وزكر ان شاء الله في اخر صك بطل كله وعند ما اخره فقط و
 هو احتساب **فصل** مات نصراني فقال روجنه اسلمت
 بعد موته وقال وارثه بل قبله فالقول له وكذا لو مات مسلم
 فقالت اسلمت قبل موته وقال الورث بل بعد وقال الموع
 هذا ابن مولى الميت لا ورث له غيره ووقع الوديعة اليه وان
 قال لا خير هذا ابنه ايضا وكذبه الاول قضى الاول ولو قسم
 الميت بين الورثة والغرماء بشهادة لم يقولوا فيه لا تعرف له
 ورثا او غيره اخر لا يؤخذ منه كغيره وهو احتياط ظلم وعندهما
 يؤخذ من ان عي غفارة الرثالة ولاخيه الغائب ويجهن عليه دفع
 اليه نصفه وتركه باقية مع زوى السيد بل اذا كفى فيه ولو جاحدا وقال
 ان كان جاحدا اخذ النصف الاخر منه ووضع عند امين وفي النقول
 يؤخذ منه بالاتفاق وقيل على الخلاف وارا حضر الغائب دفع اليه نصيبه
 بدون اعادة البينة ومن اوصى بثلاث ماله فهو على كل ماله ولو قال
 مللي او ما اسلكه صدقة فهو على مالا تركوه ويدخل فيه ان يرث العشر
 عند يوفى خلاف المهر فان لم يكن له مال غيره اسكنه قوته فاذا اضا

مالا

مالا تصدق بمثل ما اسكنه ومن اوصى اليه ولم يعلم فهو وصي
 بخلاف التوكيل وقيل في الاجل بالتوكيل خبر فريوان كان فاقا
 لدفي العزل منه الا خبر عدل او مستورين وعند ما هو كالا قول
 وكذا الخلاف في اخبار السيد بحسبانية غيرة والتشجيع بالبيع و
 والبكر بالزوج ومسلم بهاجر بالشرع ولو باع القاض او امينه عبد
 للغرماء واخذ المال فضاغ واخو العبد لا يضمن ويرجع المشتري
 على الغرماء ولو باع الوصي لاجله بامر القاض لم يضمن او ما قبل قبض
 وضاع للمالك يرجع المشتري على الوصي ويؤخذ على الغرماء ولو قال لك
 قاض عدل عالم قضيت على هذا بالرجح او القطع او الضرب فافعله
 وسكر ففعله وكذا في العدل غير العالم ان يفسر فاحسن تفسيره والا
 فلا ولا يعمل بقول غير العدل مطلقا ما لم يعاين سبب الحكم ولو قال قاض
 عز الشخص اخذت منك الف الف درهم ففعله الى فلان قضيت به عليك
 او قال قضيت بقطع يدك ففعله فاقبل بل اخذته او قطعت ظلم
 اعترف يكون ذلك حال ولاديه صدق القاض ولا يمين عليه ولو
 قال فعلته قبل ولا يتكلم بعد ذلك وادعى القاض فعله فولا لاديه
 فالقول له ايضا هو الصحيح والقاطع والاختزان كانت دعوى كد عوى
 القاضى ضمن هذا الا لا والاول **كتاب الشهادات** هي اخبار بحق الخبر

الذي ملك المدينه

لا يصدق ان يجرى مع القاضى ويصدق ان يصدق من غيره وامان القاضى له ان يصدق

ظلم

٢٢٩

على الغير من مشاهدة الاعن ظن ومن تعين التحمل لا يستعانه ان
 لا يجوز
 يمنع منه ويفترض ان اوها بعد التحمل اذا طلبت منه الا ان يقوم
 الحق بغيره واسترها في الحدود افضل ويقول في السرقه اخذ لاسرق
 ونشر للملئ ان اربعة رجال وللقصاص وبقيته الحدود رجلا وللوقرة
 والبقرة وعيوب النساء مما لا يطالع عليه الرجال امره وكل ما لا يستلزم
 المولى في حق الصلوة لا الارث وعند ما في حق الارث ايضا وفي
 ذلك رجلا او رجل وامرأتان ما لا كان او غير ما كان كالتكاح والرضاع
 والطلاق والوكالة والوصية ونشر للملك الحرية والامانة والعدالة
 ولفظ الشهادة فلا تصح لو قال اعلم وان يقن ولا يسأل قاض عن
 شاهد بل يطعن الخصم الا في حدوده وعند ما يسأل في سائر
 الحقوق سرا وعلا وبه يفتى في زماننا ويجوز الاكتفاء بالسرا وفي
 للتركية هو عدل في الامم وقيل لا بد من قوله عدل جازا في الشهادة
 ولا يصح نعت بل الخصم بقوله هو عدل لكن اخطاء او نسيه فان قال
 هو عدل صرف ثبت الحق وبكفي الواحد لتركية السر والنسبة والرسالة
 الى الميراث والاشان احوط وعند مجاز لا بد من الاثنين ونشر طاعة
 في تركية العداية دون السر **فصل** في شهد بكلمة اسمها وراة كالميع
 والاقرار وحكم الالم والغصب والقتل وان لم يشهد عليه ويقول الشاهد

لا تشهد في ولا يشهد على شهادة غير اسمع انما او اشهاد الغير
 عليه ما لم يشهد به عليه ولا يجعل شائدا ولا قاض ولا يرى وعظه
 ما لم يذكر وعند ما يجوز ان كان محفوظا في يده ولا يشهد بما لم
 بعينه الا النسب والموت والتكاح والدخول والدية القاض واصل
 الوقفا ان اخبر به من يثق به من عدلين او عدل او عدلين وفي
 في الموت بكفة العدل ولو اتى من غير الخار ويشهد من راي جالس
 مجلس القضاء يدخل عليه الخصوم انه قاض ومن راي وجوه وامر
 يسكنان معا وبينهما انسابا لا ارجح انها راجحة ومن راي شهادتين
 شيا سوي لا يدرى في يومه مرف فيه نظر المدرك انه لم ان وقع في قلبه
 ذلك والادري ان علم رقة او كان صغيرا لا يجز عن نفسه فكل ذلك
 ولو قصر القاض ان يشهد بالنساع او بعانية اليد لا يقبلها او
 من شهد انه حضر في زيدا وصلى عليه قبلت وهو عيان
باب من يقبل شهادة ومن لا تقبل لا تقبل شهادة الاعن خلافا
 لا يجوز فيهما ان يحمل بهما ولا شهادة للملوك والقبض الا في حال
 حال الرق والصغر وارتبا بعد الصنق والبلوغ والشهادة الحدود
 في قذف وان تاب الا ان حذرا فاشتم اسم ولا الشهادة لاصله وان
 على ورفعه وان سفل وعبد ومكاتبه ولا من احد من زوجين للشر



والمخلع ان اتى العبد والقاتل والرجل والمثمة وان اتى القدر
 كان كدعوى الدين والاجارة كالباع عند المدة وكالدين بعدها
 وفي النكاح تقبل بالانكاح استحقاقا ولا فرق فيه بين دعوى الاقل
 او الاكثر وقالوا ردت في ايضا ولا بد من الجزاء في شهادة الادريثان
 يقول الشاهد مات وتركه ميراثا للمدعى او مات وهذا ملكه او فدين
 خذوا لا بد من خوفان قال كان هذا الشيء لا بد للمدعى اعان من رضى
 او او عن اياه قبلت بلا جرح وان شهد ان هذا الشيء كان في يد المدعى
 منذ اذ ردت وان شهد انه كان ملكه قبلت ولو اقر المدعى عليه
 كان في يد المدعى امر بالدفع اليه وكذا لو شهد باقره بذلك **باب الشهادة**
 على الشهادة تقبل في غير جرح وفود وان تكررت وشروطها ان تكون
 حضرا الاصل بموت او عجزا او سفر وان يشهد عن كل اصل اثنان
 لا تعارض في الشاهدين وصفتهما ان يقول الاصل اشهد على شهادته
 الى اشهد بكذا ويقول الفرع عند ادعاء الشاهد ان فلانا اشهد
 على شهادته بكذا وقال الى اشهد على شهادته ويقع تعديل الفرع
 اصلي واحدا الشاهدين الاخران سكت عن جرحان ونظر في حاله عند
 ابي يوسف وقال محمد بن نزل شهادته ويصل شهادة الفرع بانكار الاصل
 الشهادة وان شهد على شهادة اثنين على فلانة بنت فلان الفلانة

وقالا

وقالوا اخبرنا انهما يعرفانها وجاء المدعى بالمرأة لم يدريها
 انها هي ام لا قبل له هاتين شاهدين من اهلها وكذا في نقل
 الشهادة فان قال فيهم ما التهمة لا يجوز حتى يسبها الى غيرها والتعريف
 يتم بذكر الجرح او الفقد او نسبة خاصة والنسبة الى المهر والحلة الكبيرة عامة
 والى السكة الصغيرة خاصة **باب الرجوع عن الشهادة** لا يصح الرجوع
 عنها الا عند قاض فلان اتى بالشهود عليه جرحهم ما عند غير ولا يحلف
 ولا يقبل برهانهم عليه بخلاف ما لو اتى وقوعه عند قاض ونصبته اليها
 فان رجعا قبل الحكم لا يحكم وان بعده لا ينقض وضمانا ان تلقاه بها
 اذ اقبض المدعى مدعاها ان كان او عينا فان رجعا احدهما ضمن نصفها
 والعبرة لمن يقبل من رجح فان شهد ثلثة ورجع واحد لا يضمن فان رجح
 آخر ضمن نصفها وان شهد رجل وامرأتان فوجبت واحدة ضمن
 ربعا وان رجعتا ضمن نصفها وان شهد رجل وعشرة نسوة ورجع
 ثمان لا يضمن شيئا فان رجعت اخرى ضمن التسع ربعا وان رجع
 الحشر ضمن نصفها وان رجح الكل فكل الرجل السكون وعليه خمسة
 اسلوس وعشرهما عليه نصف وعليه بن نصف وان شهد رجلان
 وامرأة ورجعوا فالغرم على الرجلين خاصة ولا يضمن رجح شهد بكم
 المنة بمهر حتى عليه او عليه الامار على مثل المهر ولا من شهد بطلاق

بعد الدخول ويضمن في الطلاق قبل الدخول نصف المهر وفي البيع
ما انقص عن قيمته المبيع وفي العتق القيمة وفي القصاص الدية
فقط ويضمن الفرع ان يرجع الا الاصل ان قال ما يشهدني على شيء
ولو قال اشهدني وغلط ضمن عند محمد لا عند الثوري وان رجع الاصل
والفرع ضمن الفرع فقط وعند محمد يضمن المهر وعليه الفريقتان
شاهد وقول الفرع كذب الاصل او غلط البس شيء وان رجع المهر في الزينة
ضمن خلافهما ولا يضمن شاهد الا حد ما بر جوعه ولو رجع
شاهد البمين وشاهد الشوط ضمن شاهد البمين خاصة ولو رجع
شاهد الشوط وحده اختلف المشايخ ومن علم انه شهودا شهودا
بغير روعه يوجب ضربا ويجلس **كتاب الوكالة** هي اقامة الغير
مقام نفسه في التصرف بشرط ان يكون الموكل ممن يملك التصرف والوكيل
يعقل العقد ويقصد فيصح توكيل الحر بالبيع او المأذون حر بالفا
او ثانيا او صبا عاقلا او عبدا يجوز بين بكل ما يعقد به نفسه
ويألفا كل حق وكل نفقة الذي حد وقدر مع غيبة الموكل والخصم
في كل حق بشرط ان لا يضر الخصم للزومها الا ان يكون الموكل مريضا لا يمكنه حضا
يجلس الحاكم او غايبا سافرا او مريضا يسافر او مريضا غير معانة
الخروج الى مجلس الحكم وعندها لا يشترط في الخصم وحقوق عقد يضمنه

الوكيل

الوكيل الى نفسه ويجازي واصلح من اقله يتعلق به ان لم يكن محجورا
في البيع ونسبته ويقبض الثمن ويطالب به ويرجع به عند الاحتجاج
ويجاءم فعيبه مشرته ويرد قيمته ان لم يسلم الى موكله وبعد تسليمه الا
بازنه ويجاءم فعيبه مبيعه وفي شفعة ان كان في يده وكذا شفعة
مشرته والمالك يثبت للموكل ابتداء فلا يثبت قريب وكذا شراء وحقوق
عقد يضمنه الى موكله يتعلق بالموكل كالتكاح وخلع وصالح عن النكاح
او دم عدو وكسابة وعتق عبيد مال وهبة وصدقة واعارة وايداع
ورهن واقرار وشركة ومضاربة فلا يطل بغيره كسب الزوج بالمهر ولا يكره
المرأة بتسليمها ولا يبدل الخلع ولا يشرى منع الثمن عن الموكل فان رفعه
اليه صح ولا يطل بالوكيل ثانيا وان كان للمشرى على الموكل ان يرفع
المقاصة به وكذا ان كان له على الوكيل بين خلاف الادب يوفى ويضمنه
الوكيل للموكل وان كان عليه المقاصة بين الموكلين والوكيل
باب الوكالة بالبيع وشراء لا يصح التوكيل بشيء يشتمل اجناسا
كالرفيق والشوب والدية او ما هو كالشوب كالدر والدين الثمن وان
سمى نوع الشوب كالبه وى جاز وكذا ان سمي نوع الدية كالفرس والبغل او
بين ثمن الدر والحلابة او بين جنس الرفيق كالجد وشمه كالشوك او غنا
يعين نوعا او غنما فقال اباع الى ثمان ايت ولو وكله بشيء القدام فهو على الشر

او رقيقه وقبل على البئر وكثير الدرهم وعلى الخبز فقليله وعلى الدقيق
 فوسطها وفيه ثمن الولجة على الخبز بكل حال وصح التوكيل بشيء عين
 بدلين له على التوكيل وفي غير العين ان هلك في يد الوكيل فطهير وان
 قبضه الموكل فهو له وقال الامام لان الموكل ايضا وهداه عليه ان
 قبضه الوكيل وعنده هذا ان امره ان يسلّم ما عليه ويصرفه ولو وكل
 عبد يشترى نفسه ^{ان} قال بعض نفسه لفلان فباع فهو له وان لم يقبل
 عنق وان وكل العبد غيره بشيء من سببه فان قال الوكيل للسيد
 اشترية لنفسه فباعه عنق على السيد والولد له فان لم يقبل لنفسه فهو
 للوكيل وعليه ثمنه وما اعطاه العبد لاجل الثمن للمولى وان قال الوكيل
 لمن وكله بشيء عبد اشترية لك عبد افات وقال الموكل اشترية لنفسك
 فالقول للموكل ان لم يكن رفع الثمن والا فله الوكيل وللوكيل طلب الثمن
 من الموكل وان لم يدفع اليه البايع وجب المشتري لاجله فان هلك
 قبل جب هلك على الامر ولا يسقط ثمنه وان بعد جبهه فمطوعا وعندي
 يوفى به كالرهن وليس للوكيل شيء معين شرقة لنفسه فان شاء بخل
 جمل ما سمي من الثمن او بغير النقود وقع له وكذلك ان امره غير فقه رقيقه
 وان يحضره فله الموكلة في غير العين به الوكيل الا ان اضاف العقد الى
 مال الموكل او اطلق ونوى له ويحضره التسليم والصرف فمفارقة الوكيل للموكل

فلان

مال

ولو

ولو قال بئني هذا الزيد فباع ثم انكر كون امره فلان يداخذه ان لم يصرف
 انكاره فان صرف فلا يداخذه جبر فان سلمه المشتري اليه صح ومن وكل
 رجل الجدي درهم فاشترى طليان بدرهم ثم باع طليان بدرهم لم يملك
 طليان بنصف درهم وعندهما بلزومه الطليان بالدرهم ولو وكله شراء
 عشرين بعينه ما فشرى احدها جاز وكذلك ان وكل بشيء ما بالف
 وقبضه مائة فشرى احدها بنصفه او باقل ^{من} باكثر لا وجوب
 ايضا ان كان بما يتخاين فيه وفيه ما يشترى عند الآخر فان شري
 الآخر بما بقي قبل الخصومة جاز اتفاقا فان قال الوكيل لشيء عبد غير
 معين بالف شريته بالالف وقال الموكل بنصفه فان كان قد دفع اليه
 الالف صرف الوكيل ان تساوى الالف وان لم يكن رفعها فان تساوى
 نصفها صرف الموكل وان ساوىها تخالفا والعبد للموكل وكذلك في
 معين لم يسم ثمنا فشرى واختلف في ثمنه ولا عين فلتصرف ^{البيع}
 في الاظهر ^{فصل} لا يصح عقد الوكيل بالبيع او الشراء مع من ترو
 شراوته له وقال الجوزي على القيمة التي في العبد والمكاتب والوكيل
 بالبيع يجوز بيعه بما قل او كثر وبالعروض وقال الجوزي لا يملك
 القيمة وبالنقود ويجوز بيعه بالنسيئة وبيع نصفه ما وكل ببيع
 واخذ بالثمن كفيلا او رهنه فلا يضمن ان تولى ما على الكفيل

في الزيد
 في البيع
 في البيع

اوضاع الرهن في يده ولو وهب الشئ من المشتري او ابرأ منه او
 حط منه جاز ويضمن وعند بيع فلا يجوز وكذا الخلف ولو اجهله
 او قبل به حوله ولو اقاله صح ومقط الشئ عن المشتري ولو لم يوكيل
 وعند البيع فلا يسقط عن المشتري والوكيل بالشرع يجوز شرعه
 بمثل القيمة وبين ان يتغابن بينهما ما يفيق به موقوف وقد روي
 العرف من قولهم في الغيبان ربه يان ربه وفي العقار ربه يان ربه لا يمان
 لا يتغابن بينهما ولو وكل بيع عبد فباع نصفه جاز وقال لا يجوز الا
 الباع الباقي قبل المصومة وهو كذا وان وكل بشرع عبيد فاشترى
 نصفه لا يبرأ الموكل الا ان اشترى باقية قبل المصومة النافذ ولو لم
 المبيع عن الوكيل يجب بقطعة ربه عند امره مطلقا فيما لا يحد
 مثله وكذا فيما يحد مثله ان يبيته او يكله وان باقيا فلا يبرأ
 الوكيل ولو باع نسيئة وقال الموكل امرتك بالنقد وقال بل اطلقت
 صدق الموكل والمضاربة المضارب ولا يصح تصرف احد الوكيلين
 وحده فيما وكل به الا في خصوصته وروية وقضاء دين
 وطلاق وعق لا عوض فيها وليس للوكيل ان يوكل الا باذن
 موكله او بقوله اعمل برئتي فان اذن فوكل كان الشئ ووكيل الموكل
 الاول لا الشئ فلا يبرأ بخله ولا بموته ويعزلان بموت الاول

وان

وان وكل بلا اذن فعقد الشئ بحضرة جاز وكذا الوكيل بغيره
 فاجاز او كان قد قدر الشئ ولا يجوز العبد او مكاتب التصرف في
 مال المولى بيع او شراء ولا تصرف فيه وكذا الكافر في حق غيره المسلم
باب الوكالة بالخصوصية والقبض والوكيل بالخصوصية القبض خلافا
 لزوال الفتوى اليوم على قوله ومثله الوكيل بالنقابة والوكيل بقبض
 الدين المخصوصة قبل القبض خلافا لهما والوكيل ياخذ الشقة المبرمة
 قبل الاخذ اتفاقا وكذا الوكيل بالرجوع في الهبة او بالقسمة او بالرد
 بالعيب وكذا الوكيل بالشراء بعد ما اشترى وليس للوكيل بقبض العين
 المخصوصة فلو رهن ذوا اليد والوكيل بقبض عبدان موكله باعته
 نقصر للوكيل ولا يشت السبع فيلزم اعادته اليه اذ احضر الموكل كما
 نقصر للوكيل ينقل الزوجة او الصبر ولا يشت الطلاق والعق عليها
 بلا حضور الموكل واقر الوكيل بالمصومة على موكله عند القاضى صح
 لا عند غير القاضى خلافا لابي بكر فلو كان الوكيل عليه اقره فجلس
 القضاء خرج عن الوكالة ولا يدفع اليه المال كالدابة او الوصي اذا اقره
 مجلس القضاء لا يصح ولا دفع اليه مال ولا يصح توكيل ربه المال كقبلة
 يقبض ماعا المكفول عنه ولا يصح من يدعي الوكالة يقبض الدين
 بالدفع اليه فان صدق الدين والظاهر الدفع اليه ايضا ورجوع به

اي اذ عي رجل انه وكيل الغائب
 يقبض دينه من الغريم فصدقه
 الغريم امره يسلم الدين الى الوكيل
 صدق

على الوكيل ان لم يهلك فيه وان اهلكه الا ان كان ضمنه عند رفعه او
 رفع اليه على اذنه غير مصدق وكالته ومن صدق مدعى الوكالة
 بقبض الاموال لا يؤمر بالدفع اليه وكذا الوصية في دعوى شرعية المالك
 ولو صدقه في ان المالك مات وترك امين ائالة امر بالدفع اليه ولو ادعى
 المدينون على الوكيل بقبض الدين استيفاء الدين ولا يثبت له امر بدفع اليه
 ولا يستخلفه انه ما لم يعلم استيفاء موكله بل يتبع رتب الدين ويختلف
 انه ما استوفى ولو ادعى البائع على وكيل الرب بالبيع ان موكله مضى به
 لا يؤمر بدفع الثمن قبل حلف المشتري ومن رفع اليه آخر عشرة ينفقها
 على اهلها فانفق عليهم عشرة من عنده فهي **باب على الوكيل**
 الموكل عزل وكيله الا ان تعلق حق الغير بوكيل الموصومة بطل المضم
 ويتوقف خصاله على علمه فمفرقة قبله صحيح وتبطل الوكالة بموت
 الموكل وجنونه وبطيقا وحده شرعا الجوف وحول عند المجلد وهو
 المختار ويحاقه بدل الحرب من ثلث اخلاله ما وكذا اجر موكله مكاتب
 وجره مائة وناو اقرق الشريكين وتصرف الموكل فيما وكل به ولا
 يشترط الموت وما جحد علم الوكيل **كتاب الدعوى** هي اجبا
 بحق له غيره والدعوى من لا يجبر على الخصومة والدعوى عليه من يجبر
 ولا يرفع الدعوى الا بذكر شيء علم جسم وقدره فان كان ريبا ذكر

صورت المسئلة لو اشترى من الاخر حاديه
 وطعن المشتري في ما يبيع فقول الموكل
 بالخصومة مع البائع والابن بالرضى
 يحضر المشتري فيحلف توقف

انه يطالب به وان كان عيبا نقليا ذكر انها في يد المدعى عليه بخير حق
 انه يطالب بها ولا يبرهن احضارها ان امكن ليشك اليه عند الدعوى
 وعند الشهادة والحلف وان تعذر يذكر قيمتها وفي العقار الاحتجاج
 الى قوله بخير حق ولا يثبت البدر فيه بتصارفها بل بينة او علم القاضي
 في الصحيح ولا يبرهن من ذكر البدر والحلة والحد ولا الدرع في الدعوى
 والشهادة واسماء اصحابها ونسبهم المجلد وفي الرجل له الشهود يكتفي
 بذكره فان ذكر ثلثة وترك الرابع صح وان ذكره ونفى فبطله وان صح
 سأل القاضي الخصم بها فان اقر حكم عليه وان انكر سأل المدعى البينة
 فان اقامها او اختلف ^{فقط عليه} المظن طلبه خصمه فان حلفا قطعت الخصومة
 عنه تقوم البينة وان نكل مرة او سكت بلا آفة فقطع بالنكول صح
 وعرض البمين ثلث اتم القضاء احوط ولا يبرهن عيب المدعى ولا يقضي
 بشاهد وعين ولا يحلف في نكاح ورجعة وفي ابداء واستبداء و
 رفق ونسب ولاء وعندهما بخلافه بغيره ولا في حد ولعان والساق
 بخلافه فان نكل ضمن ولا يقطع ويحلف الزوج ان ارعت طلاقا قبل ^{خلو}
 اجماعا فان نكل ضمن نصف المهر وكذا في النكاح ان ادعت مهرها ونسب
 ان ادعى حقا كارت ونفقة وغلبها وفي القصاص فان نكل في النفس
 جسدي بغيره ويحلف في ماله ونها يقتصر وعندهما بضمن الا في شرفهما

فان قال المدعي لم يثبت حاضره وطلب من خصمه بحلف ويكفل
 بنفسه ثلثة ايام فان افي اذمه وادفع حيث دار وان كان غريبا
 يكفل او يذره فدر مجلس القاض واليمين بالله تعالى بطلاق و
 عتاق وقيل ان اللغصم بهما في زماننا ونحلف بذكر صفاته ان
 شاء القاض ويجوز من التكرار لزمان او مكان ويجعل اليهودي
 بالله الذي انزل التوريه على موسى عليه السلام والنصراني بالله الذي
 انزل الانجيل على عيسى السلام والنجوي بالله الذي خلق النار والوشني
 بالله ولا يحلفون في معابدهم ويجعل على الحاصل في البيع والنكاح
 بالله ما يبيعا بيع قائم ونكاح قائم في الحال وفي الطلاق ما هي بان
 منكران وفي الغصب ايجع عليك ربه وفي الوريعه ماله هذا الذي يملك
 في ملكك وريعه ولا شيء منه ولا له فملك حولا على السب نحو بالله ما
 بعته خلافا لادب يوسف فان كان في الحلف على الحاصل ترك النظر للمدعي
 حلف على السب اجماعا كدعوى الشفعة بالجوار ونفقة البنت ونفقة
 لادبهما وكذا في سب كبرياء يدعي الضيق بخلاف الكافر
 والامنة ومن ورث شيئا فادعاه اخر حلف على العلم وان اشتراه او
 وهبه فحق البستان ولو افترى المنكر مينة او صالح عن اعترافه صح
 ولا يحلف بعده **باب التحالف** ولو اختلفا في قدر الثمن او المبيع او

فيهم

فيهم احكم لمن برهن وان برهننا فليثبت الزيادة وان عجز
 عن البرهان قيل لهما ان يرضى احكما بدعوى الاخر
 الا فسخنا البيع فان لم يرض احدهما بدعوى الاخرى فالحلف
 ويدعي من المشتري وفي المقابضة ياتهما ما شاء ومن نكل
 دعوى صاحبه وان حلف فسخ القاض البيع بطلب احدهما ولا
 مخالفوا اختلاف في الاجل او شرط الجبر او قبض بعض الثمن و
 حلف المنكر ولا بعد هذا كالمبيع وحلف المشتري وعذر من يخالف
 ويفسخ البيع ويلزم القيمة وكذا الخلاف لو نذر الرد وهو قائم
 ولا بعد هذا كبعضه الا ان يرضى البايح بترك حقة المالك وعرضا
 يخالفان ويرى الباقي والقول للمشتري في حقة المالك عند الميوسف
 ويلزم قيمة عند محذوف وتعتبر قيمة ما في الانعام يوم القبض
 وان اختلفا في قيمة المالك فيه فالقول للبايع وان برهننا فبرهانه
 او لو وان اختلفا في قدر الثمن بعد اقالة البيع مخالفوا عاير البيع
 ان لم يقبض البايح المبيع وان قبضه فلا تخالفوا فالجواب ولو
 في قدر ثمن المال بعد اقالة السلم فالقول للسلم اليه فيه ولا يجوز
 السلم ولو اختلفا في قدر الاجرة والمنفعة او فيها قبل استيفاء
 المنفعة مخالفوا ونرا او يدعي يمين المساجران اختلفا في اجرة

صورة المسئلة ما اذا ادعى الزجل عديدا مصفقا
 واصدق وقضيه ما المظن في ذلك فترجها
 اختلفا في الثمن فقال البايح بعته مائة الف وادعى
 ربح وقال المشتري اشترته بمائة الف وادعى ربح
 في هذا عندنا في الاثرين في البايح ان يثبت
 حقة الزاوي عدم اخذ شئ من ثمن المالك
 وجعل العقد كان يمين الاعلى القائم
 محذوف

والقول للمسلمين فيما حرم
على يمينهم

31

بعضه او را جدا کرده و بعضی را در
و الا در صدقه و بعضی را در
سوره و بعضی را در
بالاتفاق و بعضی را در
و کما یزید من بعضی را در
بعضی را در

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام

من غير واخر على الارض من ابيه واخر على الصدقة والقبض من
 رابع فقه بينهم ارباعا ولو برهن خارج على ملكه يترجى ولو البند
 على ملكه اقدم منه فهو اولى خلافا للمجدور وانه وكذا الخ ولو كانت
 اليد لها ولو برهن خارج وزيد على ملكه مطلق وقت احدها
 فقط فالخارج اولى وعند الجوهري في الوقت اولى ولو كان المسمى
 في ايديهما او زيد ثلث والمسألة بحالها فهم اسوي وعند الجوهري
 الذي وقت اولى وعند محمد الذي اطلق اولى وان برهن خارج وزيد
 على التنازع وزيد اولى وكذا لو برهن كل على ثلثي الملك من اخر على
 التنازع عنده ولو برهن احدهما على الملك المطلق والاخر على التنازع
 فهو اولى وكذا لو كانا خارجين ولو قضى بالتنازع الذي يدرهم برهن
 ثالث على التنازع قضى له الا ان يعيد زيدا لبرهانه كما لو برهن
 المقض عليه بالملك المطلق على التنازع يقبل ويقضى القضاء وكل باب
 لا يتكرر فهو مثل التنازع كسبع شيا لا يسجد الا مرة وكل الذين وانما
 الجين واليد والمزني وجز الصوف وما يتكرر بمنزلة ملك المطلق
 كسبع الخ وكالباء والفسوس وراثة البر والمحبوب وما اشكل حرج فيه
 الاهل الخبرة فان اشكل عليهم جعل المطلق وان برهن خارج على ملك
 مطلق وزيد على الشئ منه فهو اولى وان برهن كل منهما على الشئ

على ما تقدم في التنازع بين
 زيد وابي له او لغيره
 فيكون اولى لان
 جوهري في كل باب

من صاحبه ولذا تخرج تباين او ترك المال في يد زيد وعند محمد
 بقضه للخارج وان اترخا في العقار يدره كقبضه ونارح الخارج سبق
 قضه لزيد وعند محمد للخارج وان اشتبا قضا قضه لزيد اتفاقا
 وان كان وقت ذي اليد سبق قضه للخارج في الوجهين ولا يبرح كسنة
 الشهر وان ارعى احد خارجين نصف دار والاخر كلهما فالرجح للاول
 وعندهما الثلث والباقي للاخر وان كانت في يدهما فكلهما للمدعي الكل
 نصف بقضاء ونصف بد قضاء وان برهن خارجا على التنازع رتبة
 وارخا قضى لمن وافق سنة انا رجة وان اشكل فلمهما وان خالفهما
 وان برهن احد الخارجين على غصب شئ والاخر على ربعة استويا
فصل في التنازع باليدى لا يسأل الشوا من الاخر بكمه والركب احق
 من الاخر بالجمام ومن في السرج احق من الرديف وصاحب الحمار اولى بمن
 على كونه عليه والركبان بلا سرج وفيه سواء وكان الجالس على البساط
 والمتعلق به ومن معه ثوب وطرفه مع اخر والمائط لمن جذوعه عليه او
 اتصل بيانه اتصالا تيسر لامن له عليه هراي بل الجاوان فيه سواء
 ان كان لكل عليه ثلثة جذوع فيسبهما ولا تخرج بالاكثرفه لو ان كان
 لاحدهما ثلثة وللآخر اقل فهو صاحب الثلثة وللآخر موضع خبثته
 ولو كان لاحدهما جذوع وللآخر اتصال فلذي الاتصال وللآخر حوالو
 وضع

وقيل الذي يجوز في دعوت من رآه في بيوت من في حق ساحتها
 ولو ان غيما ارضا كل انما في يده وبرها قضى بيدها فان من احلها
 او كان لبن فيها او بن او حفر في بيل وفيه صبي يجر عن نفسه
 قال النافع في قوله وان قال النافع لفلان فهو عبد لاني وكره
 من لا يجر عن نفسه فلو ادعى الحرية عند كبره لا يقبل بدو حجة **باب**
دعوى السب ولدت مبيعة لافل من نصف سنة منذ بيعت فانما
 البائع فهو ابنه وهما ولد وبيع في البيع ويرى الثمن وان ارعاه
 المشتري مع دعوى او بعد وكذا لو ارعاه بعد موت الام او عتقا
 ويرى حصته من الثمن في العتق وكل الثمن في الموت وقال اخصه فيما
 ولو ارعاه بعد موته او عتقه ^{او الامة} وان ولد له اكثر من نصف سنة
 واقل من سنتين ان صدقة المشتري في الحكم كالدول والادفلا يشتر وان
 اكثر من سنتين لا يصح دعوى فان صدقة المشتري ثبت نسبه وجعل النكاح
 والبيع والمبيع ولا ينفق الولد وان باع عبدا ولد عنه ثم ارعاه بعد
 بيعه ^{او الامة} مشتري صحته دعوى ويرى بيعه مشتريه وكذا لو كاتبه المشتري
 انه او رهن او اجار وزوجها ثم كانت الدعوى صحته ونقض هذه النكاحات
 ولو باع احد ثوبين ولدا عنه فاعتقه مشتريه ثم ادعى البائع الآخر
 ثبت نسبه ما وبطل عتق المشتري ومن في يده صبي لو قال هو ابن زيد ثم

وانما قال وان ارعاه المشتري
 مع دعوى او بعد ما حلت لوان
 المشتري قبل دعوى البائع ثبت
 النسب من المشتري ويجوز
 على ان المشتري كالمبايع واستدلوا
 صديقه

قال هو ابني لا يكون ابنه وان جدد من يد بيوتته وعندهما يصح النكاح
 ولو كان في يد مسلم وزني فارع المسلم رقه والكافر بيوتته فهو حر
 ابن الكافر ولو كان صبي في يد زوجين فزعم انه ابنه من غيرهما وزعمت
 انه ابنها من غيرهم فهو ابنهما ولو استولر بشرية ثم استحق فالولد
 حر وعلى الاب قيمته يوم الخصومة فان مات الولد فلا شيء على ابويه
 تركته له وان قتله الاب عزم قيمته وكذا ان قتله غيره واخذ بيته وجمع
 قيمته وبالثمن على بايعة لا بالعقير **كتاب الاقرار** هو اخبار جرح لا
 على نفسه ولا يصح الا لعلوه وحكمه ظهور المقر به لادانته او فصح
 الاقرار بالجرم المسلم لا بطلاق وعناق مكرها ولا اقراره ككف حق بطون
 او بجهول كشيء وحق متع ولزمه بشا الجهر بجماله قيمة والفقول قوله
 مع عيبه ان ادعى المقر له اكثر من مال لا يصح في اقل من درهم ومال
 عظيم فبالشمايين به فضة او غيرهما ومن ادعى خمسة وعشرون و
 من البر خمسة اوسق ومن غير مال الزكوة قيمة الضرب واموال عظام
 ثلثة نصيب ودرهم كثير عشرة وعندها نصيب وكذا اقراره هو
 وكذا اقراره عشر وان ثلثة فكذا وكذا وكذا اقراره عشر وان ثلثة
 اقراره ثمانية وثلاثين فكذا كل مكس وموزون وبشرية فغيره هو
 نصف عن الجرحه وعند محمد يوجب البيا وقوله على او قبله اخره بين

فان وصل به هو وريجة صدقة وان فصل او عند او مع
او في بيت او في صدقة او في كسبي او في امانة ولو قال لمن ادعى
عليه الفان لم يثبت او انتقدتها او اخذ بها او قد قضيت كما او ابرأتني
منها او وجهت الي وتصرفتها على او احلتك بها فقد اقر وقد ضحك
ولو اقر بين مؤجل وقال المقر له هو حال الزمة حاله وحلف المقر له على
الاجل ولو قال على امانة وريجة صدقة فالكلام فيهم وكذا كل ما يكال او يؤن
ولو قال امانة وثوب او مائة وثوبان لزيمه تفسير المائة وان قال مائة
وثلاثة اثواب فالكلام في ثوب ولو اقر بغيره في مائة او بخاتم الزمة الحلقة
والفضة او بالشفق فالصل والجعر والجايل او بحلقة فالكسوة والعيران
وان بدله في ما مضى لزيمه الدابة فقط وثوب في منديل الزمان وكذا بثوب
في ثوب وان بثوب في عشرة اثواب لزيمه ثوب واحد عند الجوع واحد
عشر عند الجوع ولو قال على خمسة في خمسة لزيمه خمسة وان نوى الضرب
وبينة مع بلزم عشرة وفي قوله على من رزقه الى عشرة او مائة رزقه
الى عشرة بلزم تسعة وعند ما يلزم عشرة وان قال له من رزق مائة
هذا الجدر الى هذا الجدر فله ما بينهما فقط وصرح الا في الجدر وحمل
على الوصية من غيره وللحمل ان بين سببا صالحا كارت او وصية فان
ولدت جبا الاقل من نصف حوله اذا اقر فله ما اقر به وان جتين فلهما

ط
بني على ما هو عليه
بني على ما هو عليه
عروس

وان

وان مبتاعا للموصى والمورث وان فسر بيع او اقرضوا بهم
الاقرار لغاوان اقر بغيره بالخيار لزيمه المال وبطل الشرط **باب**
الاستثناء وما في معناه صرح استثناء بعض ما اقر به لو استعده
ولزمه بافيه وبطل استثناء الكل وان اقر بشئين ولو اشترى احدهما او
احدهما وبعض الاخر بطل استثناء خلافهما وان استثنى بعض
احدهما او بعض كل منهما صرح اتفاقا ولو استثنى كلبا او وزيرا او عدا
متعاريا من رزقه صرح بالقيمة خلاف الجحد ولو استثنى منها شاة او
ثوبا او ابرا بطل اتفاقا ومن وصل باقراره ان شاء الله بطل اقراره
وكذا ان علقه بمشية من لا تعرف مشيته كالملاك والجن ولو اقر
بدله ولو استثنى بناؤها كانا للمقر له ولو قال بناؤها هالي والوصية له كان
كما قال وفصل الخاتم وغسل البستان كباؤها وان قال له على الف من
عبد لم اقبضه فان عتبه قبل للمقر له سلم ولم ان شئت وان لم يعينه
لزيمه الا الف ولغاؤه لم اقبضه ولو قال من ثمن خراجي بكذا يصدق
وعندهما ان وصل صدق ولو قال من ثمن متاع او ارضي ويوزن في
بشرحة لزيمه الجبل او قال بذكره ما قال النيران وصل وان قال من غصب
او وريجة ويوزن فيا وبشرحة صدق ولو قال السنوفة او صافان
وصل صدق والا فدل ولو قال غصب ثوبا او جاه عجيبة صدق ولو قال

يا

ثم

ط
وقال به رعايت المال
او بغيره رعايت المال
غيره او استوفى في التركة او في غيرها
فرضه وواصر خاصا وقيل اخذها
العرب من سرتا ائتم

اصنافه وكماله

الى دعوى في قدره وهذا كالبديل قبل التسليم كاستحقاقه في الفصلين
ولو صالح على بعض رايه لا يصح وجبته ان يرد في البديل شيئا
او يرد عن دعوى البديل **فصل** يجوز الصلح عن مجزئ ولا يجوز
الدعوى معلوم فيجوز عن دعوى المال والنفقة والحياة في النفس وما روي
عنه او خطأ وعن دعوى الرق وكان عتقا بما لا يولد له عليه دعوى
الرجوع النكاح وكان خلاقا ويحرم عليه ربايته ان كان مبطلا ولو صالحا
بمال النكاح بالنكاح جاز ولا يجوز ان ارعته المرأة وقبل يجوز ولا عن
دعوى الحد وان قتل عبد ما زلزل جلا عدا او صالحا عن نفسه يجوز
صلحه عن نفس عبد لم قتل جلا عدا وان صالحا عن مخصص يتلف كثيرا
من قيمته جاز وقال بطل الفضل ان كان لا يتباين فيه وان بعض صلح
مطلقا اتفاقا وان اعتق مؤمرا عدا شتركا وصالحه عن باقيه باكثر منه
نصف قيمته بطل الفضل وان بعض صلح ويجوز صلح المدعي بالبرء منه
الى النكاح ليقوله وبطل الصلح عن ربه عدا او عن بعض دين يدعيه بدين الموكل
لا لو قيل الا من بضمه وبطل ما يوجب بدين الموكل وان صالحا فوضوئي
وفضن البديل او اضاف الى ماله او اشار الى عرض او نقد بل اضافة او اطلق
وسلم فيه وكان متبعا وان اطلق ولم يسم بوقفه فان اجاز المدعي عليه
جاز ولو لم يسم البديل والادبطل **باب الصلح بالدين** الصلح عدا الحق بعقد

المدنية

المدنية على بعض جنس اخذ لبعض حقه واسقاطا لباقي ما حو
وضته فلو صالح عن الف حاله على مائة حالة او الف وجب له وكذا عن
الف جبار على مائة ريو في ولا يصح عن ربههم على ربايتهن مؤجلة وعن
الف مؤجل على نصفه حاله او عن الف مؤجل على نصفه ايضا ولو صالح
عن الف ربه ومائة ربايته على مائة ربه حاله او مؤجلة فيه وان
قال من له على اخر الف لا تغد نصفه على انك برئ من باقيه ففعل برئ
والفلا يبرأ خذ الف لا يدوسه وان قال الصلحك على نصفه على انك
ان لم تدفع عن النصف فلا تلزم عليك لا يبرأ ان لم يدفع اجماعا وان قال
ابرأك من نصفه على ان تعطيني نصفه عدا برئ من نصفه عدا ولم يعط
وكذا لو قال ان النصف على انك برئ من باقيه ولم يوقت ولو قال ان اريت
الى نصفه فانت برئ او ارا اريت او متى اريت لا يصح الا برئ وان اري ومن
قال ستر الرب ربه لا اقل لك حتى تخرج رعي او تحط عني ففعل جاز وان
اعلن لزومه للحالة **فصل** ان صالحا احدا من الدين عن نصفه على ثوب فلتشركه
ان يتبع المدعي بنصفه او ياخذ نصف الثوب الا ان يضمن له المصالح
ربع الدين وان قبض شيئا من الدين شاركه شركه فيه وان ابعث الغريم
بما بقي وان اشترى بنصيبه شيئا ضمنه شركه ربع الدين او اشبع الغريم ومن
ابرأ عن نصيبه وقاصر الغريم بدين سابق لا يضمن لشركه وان ابرأ عن

البعض قسم الباقي على سهامهم وان اجل نصيبه لا يقع خلافه لا يملك
 وبطلان احد ركني السلم عن نصيبه على ما رفع خلافه ايضا وان اخرج
 الورثة احدهم عن عرض او عقار عمالا وعن احد النقيدين بالآخر
 او عنهما بهما من قبل البطلان وكثير من نقيدين وغيرهما باحد النقيدين
 لا يصح ان يكون المصلحة اكثر من نصيبين ذلك الجنس وان عرض جاز مطلقا
 وان في التركة دين على الناس فخرجوه ليكون الدين لهم بطلان الصلح وان
 شرط ابرة الغريم من نصيبه وكذا ان قضوا حصته منه بغيره او فرضوا
 قدرها واحالهم على الغريم او صلحوا عن غيره وفي صحة الصلح عن تركه
 هو اعيا غير معلومة على وكيل وموزون اختلاف والادع الجوز ان علم
 انه اعيا غير الموزون اذا كانت كلها في البقية وبطلان الصلح والقسمه
 ان كان على الميت دين مستغرق والاولى ان يصالح قبل قضاءه ولو فعل
 قالوا يجوز والقسمه يجوز قياسا لا مستحبا وقبل القبول ان يوقف
 قدر الدين ويقسم الباقي **كتاب المضاربة** هي شركة في الربح بمال من جانب
 وعمل من جانب والمضارب امين واذا تصرف فمكسب وان ربح فمكسب
 وان خالفه فغائب وان شرط لكل الربح لم يستقرض وان شرط له المال
 فمستضع وان فسدت فاجبر فله اجر مثله ربح او لم يربح ولا ينال العمل
 مكسب له عند ابي يوفى حصة فالحري ولا يضمن المال فيه ايضا ولا يصح

كتاب المضاربة

للمضاربة الذم لا يصح به الشركة وان رفع عرضا وقال
 بعه واعمل في غنمه مضاربة او قال اقبض مالي على فلان واعمل فيه مضاربة
 جازت ايضا بشرط تسليم المال للمضارب ببدل لا في عاقد كان
 او غيره عاقد كالمضاربة عقد هاله ولاية واحد الشريكين ان عقد هاهما
 الاخر وكون الربح بينهما مشاعا فنفسه ان شرط لاحدهما عشرة دراهم
 مثله وكل شرط يوجب له الربح يفسد هاهما ولا يفسد ويطلب الشرط كشرط
 الوضعة على المضارب والمضارب مطلقا ان يبيع ويشترى ويؤكل
 بهما ويسافر ويبيع ويشتري ويؤجر ويؤجر ويستأجر ويحبال
 بالتمن على الايسر وغيره ولو ابيع ربح الملامح ولا تقصد المضاربة وليس
 ان يضارب الا باذن رب المال ويقول له اعمل بربك فان بضر او بسددين
 او بهما ويتصدق الا بتخصيص فان شرى بماله بخر او فصره او حمله بمال
 فهو متبرع وان قبل له اعمل بربك وله الخاط بماله والبيع ان قبل له ذلك
 فلا يضمن به ويصير شريكا بما اذا ابيع وحققه له ابيع وحققه
 التوكيد والمضاربة فان قبرت ببدل او سلعة او وقت او معامل
 معتبر فليس له ان يتجاوز كما في الشركة فان تجاوز ضمن والربح له فان
 قال له عامل اهل الكوفة او الصبار فنه فعامل في الكوفة غير اهلها او
 صار ومع غير الصيلة لا يكون مخالفا وكذا لو قال اشترى وسوقا

فاشترى في غير بخلاف قوله لا يشترى في غير بخلاف
 وان قال اخذ هذا المال بغيره في الكوفة فاعمل به فيما اوخذ بالنصف
 فيما هو بغير بخلاف وخذ واعمل به في كل ما كان له من نصيب
 ما لم يكن اجلا لا يبيع اليه التجار وان باع بقدر ثم اخرج اجماعا
 ولم ان يان لحد المضاربة في التجار وليس له ان يزوجه عبد او
 امة من ماله ولا ان يشترى بغيره بغيره عليه ان كان في المال ربح فان
 فعل ضمن وان لم يكن ربح صح فان حدث ربح بعد الشراء عتق نصيبه
 ولا يضمن بل يبيع المصنف في نصيب ربح المال ولو اشترى المضارب
 بالنصف امة بالالف وقيمة الف فولدت ولدك يساوي الف فان عامه ساق
 فصارت قيمته الف ونصفه تسعاه ربح المال في الف وربعه او عتقه
 واذا قبض الف ضمن المدين نصف قيمة امة **باب المضارب**
 بضارب فان ضارب المضارب بلا ان فلا ضمان مالم يعمل الثاني
 في ظاهر الرقبة ويوقولها وفي رواية المعنى الامام لا يضمن بالعمل
 ايضا مالم يربح وان كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وان ربح وحدث
 ضمن فله ربح المال تضمين اية ما شاء في المشهور وقيل على الخلاف في بيع
 المبيع وان ان له بالمضاربة فضاير بالثلث وقد قيل له ما ربح الله
 ثلثين نصفان او في نصف او ما فضل فنصفان فنصف الربح ^{ربح المال}

من يصدق على ربح المال فان اشترى كانه لا اربا ولا ان يشترى صح

وثلاثة

وثلاثة الثاني وسدسه الاول وان رفع بالنصف فنصفه ربح المال
 ونصفه للثاني ولا شيء للاول وان شرط الثاني الثلثين فكلما شرط
 ويضمن الاول الثاني سدسا وان كان قبله ما ربح الله تعالى او
 ما ربح بينا نصفان فدرج بالثلث فكل من منهم ثلثه وان رفع
 بالنصف فثلثا في نصفه وكل من الاول ورب المال ربح ولو شرط للصد
 ربح المال ثلثا ليعمل معه ولو ربح المال ثلثا ونفسه ثلثا صح ونظروا
 احدهما ولو باق المالك ثلثا لا يلحق بالمضارب ولا ينسحب بعلمه مالم
 يعلم به فان علم بالمال عروضا فله بهما ولا ينصرف في ثمنها وان كان
 تقدا من جنس الراس المال لا ينصرف فيه وان من غير جنس فله تبديله
 بخمس ثمنه ولو اقرض في المال بين عبد الناس لزمه الاقضاء ان كان
 ربح والافلا ويؤكل المالك به وكذا ساير الوكلاء والبياع ^{او طبرواخذ} ^{او طبرواخذ}
 يجب ان عليه وما هلك من مال المضاربة صرف الى الربح او لا فان ربح
 على الربح لا يضمن المضارب فان اقتسماه وفسخت ثم عقدت
 فله المال او بعضه لا ينال الربح وان اقتسماه من غير فسخ فله
 حتى يتم ربح المال فان فضل شيء اقتسماه وان لم يبق فلا ضمان
 على المضارب **فصل** ولا ينفق المضارب من ماله في مصروفه وفي
 مصروفه رار اولاد في الفاسدة فان سافر فطعامه وشربه وما لها

بالعرف وكذا كسوة وركوبه شراء وتجارة وكذا اجرة خادمه
وفراشه نيام عليه وغسل ثيابه والدهن في موضع يحتاج اليه
ومضى ما كان زبدا على العادة ونفقته في مصره من ماله كالزوجة
ويرد ما يقبض من كسوة وغيرها اذا قدم الى راس المال وما دون السفر
كسوق المصنوع امكنه ان يقدر ويشتري في ارضه والا فكالسفر وليس
للمستضع الانفاق من ماله او يؤخذ ما نفقه المضارب من البرج وكذا
وما فضل قسم وان سافر بماله ومال المضاربة او بمالين لرجلين
انفق بالحصة وان باع متاع المضاربة من جهة حصة انفق عليه
من محل وخوصه لا نفقة نفسه ولو اشترى مضارب بال نصف بالمضاربة
برأيه بالغين واشترى بماعدا فضا على يده قبل تقديما يفرم
المضارب ربعه ما والمالك للثلاثة وربع العبد للمضارب وباقي المضاربة
ورأس المال للفان وخمس مائة ولا يبيع من جهة الادع الغين فلو
بيع باربعة آلاف فحصة المضاربة ثلثة آلاف والبرج من خمسة مائة
بينهما ولو اشترى ربا المال عبد بخمس مائة وباعه من المضارب
بالفلا يبيع من جهة الادع خمس مائة ولو اشترى مضارب بال نصف
بالمضاربة عبد يعمل الغين فقتل رجلا خطاء فبيع الفداء
عليه وباقي على المالك ولا يفرج عن المضاربة ويخدم المضارب

يوما

يوما والمالك ثلثة ايام ولو اشترى بالمضاربة عبد امه للمالك
قبل نفقه رفع المالك الثمن ثم وثم وجميع ما دفعه راس المال ولو كان
مع المضارب الفان فقال دفعت الى الفاء ورجعت الفاء وقال
المالك بل دفعت اليك الغين والقول للمضارب ولو اختلفا مع ذلك
في قدر البرج فللمالك ولو قال من مع الفقير برح فيه مضاربة
زيد وقال زيد بربضاعة فالقول للزيد وكذا لو قال زيد بربضاعة
وقال زيد بربضاعة او وربعة او مضاربة ولو قال للمضارب اطلقت
وقال للمالك عيت نوعا فالقول للمضارب ولو ان عي كل نوعا فللمالك
كتاب الوردية الا يدرع شديدا للمالك غيره على حفظ ماله والوردية
ما يترك عند الامين للحفظ وهو امانة فلا يضمن بالهالك والوردية
ان يحفظها بنفسه ويجعل له وليا يسير عنده عدم النسي والخوف خلافا
لها فيما جعل وموتة فان حفظها بغيرهم ضمن اذا خاف الحرق او
الغرق فرفعهما الى جاره او الى سفينة اخرى فان طلبها ربه بالجسم او هو
فان رعى تسليمها صار غاصبا وكذا لو جده اياها وان اقر بغيره بخلاف
جدها عنده غيره وان خاطبها بماله بحيث لا يتمين فان بخسها ضمن
وانقطع حق المالك منها في المبيع وغيره عند الامام وعندهما في غير
المبيع المالك ان يشتركه ان شاء وكذا في المبيع عند محمد وعند ابو يوسف

يصير الأقل تابعا لاكثر فيه وان بغير جنس كبريت شعير وبيت شبرج
 ضمن وانقطع حوا الملك اجماعا وان اختلطت بلا صفة اشتراكا اجماعا
 وان تعدى فيها بان كانت ثوبا فلسفة او اداة فركية او عبد فاستخدمه
 ضمن فان ان التعدى لا الصما اخلوا في المستعبر والمستاجر وكذا لو او
 وعيها ثم استتر بها وان انفق بعضها فله الباقي ضمن قدره بالنفق
 فقط وان رد مثله وخلفه بالباقي ضمن الجميع ولو تصرف فيه فخرج
 بتصرفه وعند الخبيث فبطلت وان ارجع انسان من واحد شيئا لا يدفع
 الى احد لهما حصته بغيره الاخر خلافه ما وان ارجع عند اثنين
 ما بنفسه اقسما وحفظ كل حصته فان رفع احدهما الى الاخر
 ضمن الارتفاع لا القابض وعندهما الكل حفظ الكل بان الاخر و
 ان كانت مما يقسم حفظ احدهما بان الاخر اجماعا وان نهى عن
 دفعها الى عباله فدفع الى من لم منه بد ضمن وان الى من لا بد له منه
 كرفع الدابة الى عبده وتشي بحفظ النساء الى زوجته لا بضمن وان
 امر بحفظها في بيت معين من ربح حفظها من غيره منها لا بضمن
 الا ان كان فيه خلل ظاهر وان امر بحفظها في دار حفظه فغيرها ضمن
 ولو ارجع للورع فملك ضمن الاول فقط وعند لهما ضمن ايا شاء
 وان ضمن الثاني رجع على الاول لا بالعكس ولو ارجع الغاصب ضمن ايا شاء

اجماعا

اجماعا ولو ارجع عند عبد شيئا فانلفه ضمنه بجر عتقه وان عند مربي فانلفه
 فلا ضمان اصلا وقال ابو بكر في بطلان الحال وان رفع العبد للورعة الى مثله
 فملك ضمن الاول بجر العتق وعند الخبيث فضمن ايهما شاء للملا وعند
 مجتهد ان ضمن الاول بجر العتق وان ضمن الثاني فللملا ومن معه الف فافترق
 كل من اثنين ابدعها عنده في كل لهما فمرو لهما وضمن لهما مثلهما **كتاب**
العارية هي تمليك منفعة بلا بدل ولا تكون الا فيما ينفع به مع بقاء عهده
 واعارة الكيل والموزون والمعدور فزالا ان يعين انتفاعا يمكن رد العين
 بجره ونصح باعترافه ويختار واظنه ان رضى ومجتمعا على رايه واخذ
 من عبد والتم برب بذلك الهبة وادرك كسبه او عمره كسبه والمجتمعا
 في رايه شاء ولو هلكت بلا تعد فلا ضمان ولا تور ولا نهى كالأمانة
 فان اجرها فقتلت ضمن ايهما شاء فان ضمن المورج لا يرجع على احد
 فان ضمن المستاجر رجع على المورج ان لم يعلم انه عارية ولم ان يعبر مالا
 بخلاف باقتلاف المستعمل كالحمل على الدابة لا ما يختلف كالكروان يعين
 مستحله وان لم يعين جار ايضا لم يعين فان تعين لا يجوز ولو
 ركبه هو ليس له اركاب غيره وان اركبه غيره ليس له ان يركبه هو فان
 قدرت بنوع او وقت او بهما ضمن بالخلاف الى شرط فقط وان اطلق فيها
 فلا انتفاع باي نوع شاء في اي وقت شاء ونصح اعارة الارض للبشاء

او الغرس وله ان يرجع منه شاء ويكف قلعها ولا يضمن ان يوقت
وان وقت ورجع قبله كن وضمن ما نقص بالقلع وقبل يضمن
فيمته ويملكه ولا يستعير قلعها ولا يضمن ان لم ينقص الارض منه كثيرا
وعند ذلك لا يملك الخبز وان اعادها للمرعج لا تؤخذ منه حصص وقت
ان لا يؤخذ من الشعار والشاعر والورجة والرهن والمغصوب
على المستعير والمورج والمزبن والغاب وان اراد المستعير الدابة الى
اصطبله يربها والعبد والشوب الخ لا يملكه بئري بخلاف الغصب والورجة
وان اراد المستعير الدابة مع عبده او جيره يشايرها او يسايرها بئري وكذا
ان راعها مع اجير يربها او عبده يقوم على الدابة او الاجير والاجير والالا
مباومة ورثته شي نفس الدابة ويكتب صغير الارض للزراعة قد
الطعش ارضك لا اعزني خلا فالها **كتاب الهبة** ه تملك عين بلا
عوض وتصح بايجاب وقبول وتم بالقبض الكامل فان قبض في المجلس
بلا ان صح ويجوز لابدين الارض وتنفق بوجهه وتخلط واعطيت
واطعمت هذا الطعام وكسوتك هذا الثوب واعمرتك هذا الشيء وجعلت
لك عمة ودارك هبة سكتا وبيتك في حلتك على يد الدابة وان قال
دارك هبة سكتا او كنة هبة او نحو ذلك صفة عارية او عارية هبة
فعارية فصح هبة مشاع لا يحمل القسمة كما يحمل فان قسم ولم يرد

والهبة هبة مشاع لا يحمل القسمة كما يحمل فان قسم ولم يرد

ولا تصح هبة دقيق في ثوبين في سمس وسمن في لبن وان طعن
او شجخ وسلم وبيت لبن في ضرع ووصف على غنم ونخل وزرع في ارض
وتمر في خيل كهيئة المشاع وهبة شئ يوفي بالموثوق به يتم بلا جريد
قبض وبيت الاب لطفله يتم بالعقد ان كان الموثوق في الدار او يدور رعه
لان كان في يد غامر او مستاع ببيع او اسدا او متهب والصرف في ذلك
كالهبة والادم كالا بغير غيبة غيبة منقطة او مونة وعدم وصية
ان كان الطفل في عيالها وكذا كل من يعول الطفل وهبة الاجنبي لغيره
لو عاقلا ويقبض ابيه او جد او وصي احدهما او امه ان في حجرها او حية
برية او قبض زوج الطفلة لها ولو مع حفرة الاب بعد الزفاف لا قبله
وتصح هبة اثنين لواحد لا العكس خلا فالها وضع تصدق عشرة درهم
على فقيرين وهبة الهما ولا تصحان لغنيين خلا فالها **باب الرجوع**
فيه ايصح الرجوع فيه اكل او بعضا ويكره ويمنع منه حر وفلج خرقة
فالذلة لزيادة المتصلة كالبناء والغرس والسمن لا المتفصلة والليم
سوت احد العاقدين والعين العوض المضاف اليها اذ قبض نحو خوخ هذا
عوضا عن هبتك او بدلا عما او في مقابلة او لو كان من اجنبي فلو
فلو لم يصف فلما ان يرجع فيما او ببس والخارج من ملك الموصوب له والاراء
الزوجية وقت الهبة فله الرجوع لو وهب ثم نكح لاول وهب ثم ابدان والفا ف

فهرست

والقاف القرية فلا رجوع فيما ذهب لذي حم محرم والهاء هلك
الموهوب والقوافيه قول الموهوب وفي عوالت زيادة قول الموهوب
ولو عوض فاستحق نصف الهبة رجوع بنصف العوض وان استحق
نصف العوض لا يرجع شيء حتى يرتب اياه وان استحق الكل فيها
رجع بالكل ولو عوض عن نصفه اقل ان يرجع بمالم يعوض ولو خرج
نصفه عن ملكه فله ان يرجع بمالم يخرج ولا يقع الرجوع الا بتراض
او حكم قاض ولو اعتق الموهوب له بعد الرجوع قبل القضاء والنسليم
نقد ولو منعه فملكه كايضن وهو مع احدهما فسخ من الاصل
لا يهتبه من الموهوب له فلا يشترط قبضه وصحة في الشئ وان تلف
الموهوب فاستحق فضمن الموهوب له كايخرج على وجه الهبة
بشرط العوض هبة ابتداء بشرط القبض والعوضين ومنع الشئ
في احدهما بيع انتهاء فيثبت الشفعة ويجعل العيب والشرط والرؤية
في كل منهما **فصل** ومن وهب امة الاجلها او على ان يرتجعا عليه
او يفتقها او يتولها ماتت الهبة وبطل الاستثناء والشرط وكذا
لو وهب لاربعين عليه بعضه او يعوضه شيئا من اوله ويرجع ثم
وهب اياه الهبة باطل بخلافه ما لو اعتقه ثم وهبها او من قال لو اوتيت
ان اجاعك فالتدين لك ولو اذنت ببيعك من ان اذنت ببيعك فالتدين

لك

لك او اذنت ببيعك من فله وباطل والعرة بائنة للمهر حال حياته ولو
شبه بعهده وبه ان يجعل له امة له مدة عده فان امانت ريت اليه ولو
باطلة فان قبضه كانت عارية في يده وعند اليه في يده كالعمرى
وبه ان يقول ان مثلك فلك ذلك وان مثلك فلي والصدقة
كالهبة لا يصح بدون القبض ولا مشاع يقسو ولا رجوع فيما لو اذنت
ولا في الهبة الفقير ولو قال جميع مالي وما املكه لفلان فهو هبة
وان قال ما ينسب الي او يعز في فافترس **كتاب الاجارة** هي بيع منفعة
مطلومة بعوض معلوم بين او عين وما اصل الاجرة ونفس بالشرط
في اجارة الشرط والرؤية والعيب ونحوه والشفعة تعرف بارة بين
المدى كالسكنى والزراعة فتصح مدة معلومة اى كامة كانت وفي الوقف
يشترط الوقف فان لم يشترطه الفتوى ان لا يراد في الارض على ثلثة سنين
وفي غيرهما على سنة وتارة تعرف بذكر العمل كبيع الثوب وخباطته
ومثل قد معلوم على انة مسافة معلومة وتارة بالشارع كنفق
هذا الى موضع كذا والاجرة لا يستحق بالقبض بل بالتعجيل او بشرط
او ببقاء المعقود عليه او التمكن منه فتصح لو قبض الدرهم لم يسكنه حتى
مضت المدة ونسقط بالقبض يفتقر فحين التمكن ولو اذنت والارض
طلب الاجرة لكل يومه واصحاب الدبنة لكل حلة وللقضا والمساكين

من عمله وان عمل في بيت المشاجر ولا يخرج من البيت فان احترق
 قبل الخروج سقط الاجر وان بعد فدا ان في بيت المشاجر ولا يخرج
 ان شاء ضمن المشاجر مثل رقبته ولا اجر له ان شاء ضمن الغنم والاربع
 والطباخ والوايمة جمل الغنم والاربع والاربع والاربع والاربع
 ومن لم يملأ في العين كصناع وقصم بالشاء والبيض فلم يجر الاجر
 فان جسد افضاعة فلا ضمان ولا اجر وقال ان شاء الله ضمنه مصغرا
 وله الاجر وغير مصبوع ولا اجر ومن لا اثر له في كالحال والملاح
 وغاسل الثوب ليس له جسد بخلافه وان اطلق العمل للصانع فله
 ان يستعمل غيره وان قيل بجملة نفسه فلا ومن اشاجر رجل لبي وبجمله
 فوجر بعضهم فربما قال في حق فله اجره بحسب ما وان استوجرا
 يصلح طعام الذي يرفو جره ميتا فله فلا اجر له وكذلك المشاجر
 يصلح الكتاب اليه فله الموت وقال محمد له اجره ههنا ولو تركه ههنا
 فله اجر له اجماعا **باب ما يخرج من الاجارة وما لا يخرج** وما لا يخرج
 الدار والحائون وان لم يذكر ما يعمل فيه وله ان يعمل كل شيء سوى ما يوهن
 البناء كالحدادة والقضارة والطحن والتجارات الارض للزرع ان يتنما
 بزرع او قال على ان يزرع مثاء البناء والغرس وان انقضت المدة لم يجر
 ان يقلعها ما وسيله اليه فارغة الدان يجره الموجر قيمة ذلك مقلوعا
 اي ضمن

صاحبه

صاحبه وان كانت الارض تنقص بقلع فبذرون رضاه ايضا او رضيا
 بتركه فيكون البسطة والغرس لهذا والارض لهذا والوطنة بوجع كاشجر
 والزرع بترك باجر المثل وان يترك ويتجار الدابة للركوب والحجر والثلث
 للبسر فان اطلق فله ان يترك ويبيع من شاء فان اترك او ليس هو
 او اترك او ليس هو غير متعين فلا يعلم غيره وان قيل بتركه او ليس
 في الفرض وكذا اكل ما يختلف باختلاف العمل وما لا يختلف به
 فقبيبه هدر فلو شوطا سكنى وحدا ان يسكن غيره وان سقى
 ما يحمل على الدابة نوعا وقد اكره بتركه مثل او اخف كالشجر
 والسمسم لا ما يوهن كالحمل وان سقى قد اكره من اظن فليس له ان
 يحمل مثله وزنه حديدا وان اكره ما سقى فغطت ضمن قصر الزيادة
 ان كانت تطبق ما يحملها والافكل القيمة وفي الارض او يضمن
 النصف ولا عبثة بالثقل وان كسحها او ضربها فوطيت ضمن
 خلافها بما فيها هو مضاف وان تجاوزه امكن ان يمتداه ضمن ولا يبرئ
 برئ هالي كالماء وان استجرها نهارا او ليلا او الاصح وان نزع سرج
 للحمار والسرج بما يسرج به مثله لا يضمن وان اسرجه او اوكفه بما لا يسرج
 او لا يوكفه مثله ضمن وكذا ان اوكفه بما يوكفه مثله وفي الارض
 قدر ما لا يورثه على السرج فقط وان سلك الحمار طريقا غير ما عبته

المالك ما سلكه من غير ضمان عليه ان يتفاوت الطريقان وان تفاوت
 او كان لا يسلكه الا سارا وحده فيجوز فلفضمن وان بلغ فلم الاجر وان
 عين راع بر فرج رطب ضمن ما نقصت الارض ولا اجر عليه وان امر
 بمخاطبة الثور فقبض في حائطه فباعه خير المالكين بنصفه قيمة وبين اخذ
 القباء ورفع اجر مثله لا يزرع على مكسح وكذا لو امر بقباء في حائطه من اوبل
 في الاصح وقيل بضمه هنا بخيار **باب الدعاء** الفاسد فيجب الاجر
 المثل الا يزرع على المستحق ومن استاجر لراكل شهر بكذا صحت العقد في شهر
 فقط الا ان يسمى ليلة الشهر وكذا شهر من سبعة صحت فيه
 وسقط حق الفسخ وظاهر الرواية بقاؤه في ليلة الاولى ويومها وان
 استجرها سنة بكذا صحت وان لم يبين فسطح كل شهر وابند المدة مكسح
 والافوق العقد وان كان حين يجره بجنس بالهمل والافعال ايام
 وعند تحديد الاول بالايام والباقي باهلة ^{او حلال} والى يومه في رواية روع
 الامام في اخرى وكذا العقد ويجوز اخذ اجرة الحمام والحمام لا اخذ اجرة
 عسب التيس ولا على الطاعا كالازان والنج والامامة وتعليم القرآن والفق
 او المعان كالغناء والنج والملاحة وبفقه اليوم على الامامة وتعليم
 القرآن والفق ويجوز استاجر على رفع مكسح به ويجس به وعلى
 رفع الحلق المسومة ولا يبيع اجار في الشارع الا من التريكو عنهما

وهو مذهبنا في العلية ما عدا راس
 فيقولون ان القرآن

نفع

نفع مطلقا وان اجره من رجلين صح اتفاقا ويجوز استئجار الظن ^{اعا امر به}
 باجر معلوم وكذا بطعامها وكسوتها خذلقا لها وعليها غسل الصبي
 وغسل ثيابه وامسح بطنه وارضه لا تخن شي من لبن هو واجرها
 على من نفقة عليه فان ارضته في المدة بدين شاة او غيره بطعام
 فلا اجر لها فلو رجا وطها الا في بيت المستاجر ولا يصح ان لا يكون له
 ان كان نكاحه طاهر الا ان اقربتم وللهن النفل فلو ان مرضت
 او جلت وفسد استئجارها كالمسح عر لا ينصف او حاد لم يعمل له
 طعاما بقدر ما يشاء والثوب لا يطعم له بل بقدر ما يشاء ويجوز ان لا يجره الا
 في الكلايج والسمي وان استاجر بجنس اليوم فقبضه من غيره فسد خلا
 له ما ولو قال في اليوم صح اتفاقا وان استاجر ضاعا ان يكره او يبرع
 او يفسد او يزرعها صح وعلا ان يشيها او يكرهها او يفسد لا يفسد
 وكذا الاستئجار للزراعة برزعة وللركوب ركوب والسكنى سكنة وليس
 وان استاجر سوكية او حمارا لم يجره ما لا يلزم الاجر كرهن استاجر
 الرهن من الرهن وان استاجر حمارا لم يكره ان يزرعها او يبين ما يجره
 لا يجره ان لم يجره فان رزعا فانه الاجل عار صحيحا والمسمى في استئجار
 حمارا الى مكة ولم يكره ما جمل عليه من العنار فيفق لا يضره وان بلغ
 مكة فلم يسمى وان اخضعه اقبل الرزعا والجل نقصت الاجارة ^{فقد} ففقد

ما حال في يده وان
 لا يضمن الا في
 ما حال في يده وان
 لا يضمن الا في

فصل في الاجر المشترك من يعمل اخيرا ولا يستحق الاجر حتى يعمل
 كالصباغ والقصا واللتاع وفيه امانة لا يضمن ان يحرق وان
 شرط امانه وبه يفتى وعند هذا يضمن ان يمكن التحريق منه كالغضب
 والسرقة بخلاف ما لا يمكن كالموت والحريق الغالب والعرق والمكاتب
 ويضمن ما نكف بحكم اتفاقا كتحريق الثوبين وقطع لؤلؤ الحمال
 وانقطاع الجبل الذي يشربه الكاري وغرق السفينة من مدها لكون
 لا يضمن به الا في من غرق في السفينة او سقط من الدابة ولا يضمن
 قصاده ولا ينفع ما لم يجاوز المعتاد ولو انكسرت في طريق الفرات
 فلما اكلت يضمن قيمته في مكان حمل ولا اجر او مكان كسره وله
 الاجر بحسب ما والا جبر للناظر من يعمل الواحد حتى اجبر واحد وحق
 الاجرة بتسليم نفسه لانه كان استاجر للخدمة سنة او لمرعى الغنم
 ولا يضمن ما نكف فيه او يعجز ويصح توريد الاجرين نفعا في مختلفين
 واتباعا وجعل لهم ما يحل لهم غواصة فارتدت فبدرهم او روبا
 فبدرهمين وان صبغت بعصفورين او بن عفران فبدرهمين و
 ان سكنت هذه فبدرهم في الشراة وهذه فبدرهمين وان ركبتها
 الى الكوفة فبدرهم الى واسط فبدرهمين وكذا في دورين وثلاثة
 لابين اربعة ولو قال ان خطنة اليوم فبدرهم او غدا فبدرهمين

اليوم

اليوم فله الدرهم وان خاط غدا فله اجر المشرك لا يجاوز نصف درهم
 وقال الشيطان جازان وقال ان سكنت هذا لاني عطا او
 فبدرهم او جازا فبدرهمين جاز خلا فلهما وكذا الى اخره ولو قال
 ان ثبت بهذه الدابة الى الحيرة فبدرهم وان جاوزتها الى الفارسية
 فبدرهمين وقال ان حملت عليا الى الحيرة كرسع فبدرهم وان حملت
 كرسع فبدرهمين ولا يسافر بعد استاجر للخدمة بدون شرط ولو استاجر
 عبد المحجى ففعل واخذ الاجر لا يستقره منه ولو اجر العبد المخصوص نفسه
 فاكل غاصبه اجر ولا يضمن خلافهما وما وجد سيدا خذ وقبض
 العبد اجر صحيح ولو اجر عبد بهذين الشهرين شهر اربعة وشهر خمسة
 صحيح والاول اربعة ولو استاجر عبد اقباق او مضر فان عجز وجوز اول
 المدة والموت وجوز في غير النجاسات حكم الحال فان كان حاضرا
 او صحيحا صدق المولى الا في الاستاجر وكذا الاختلاف في انقطاع
 ماء الرعي وجر يانه ولو قال رب الثوب امرتك ان تصبغ بخر فصبغته
 اصفر وقال الصانع امرتني بما صبغة صدق ربك وكذا الاختلاف
 في القميص والقباء فان حلف بضم الصانع قيمة ثوب غير معمول ولا يجر
 او اخذ الثوب واعطاه اجر مثله لا يجاوز به المسمى وان قال رب الثوب
 علمت لبلال اجر وقال الصانع باجر فالقول لرب الثوب وعنده الخوف

باب في بيان ما يثبت على العبد
من ماله وما يملكه

فان اذا هانق ولا تفسد لو كانت على عين الخبير تعين
بالتعبد او على امانة ويرى عليه عبد غير محسن وعذر الخبير
يجوز وتقسيم المائة على قيمة الكتاب وقيمة عبد وسقط فقط
العبد والابن فبدل الكتابة وان كانت السلم بجزء او خسر فسد فان
ازها عنق ولزمه قيمة نفسه والكتابة على ميت او لم باطله
فلا يحق براه المستحق تحت القيمة في الفاسد ولا تنقص عن السلم
وترا عليه وصحت على حين ذكر جنسه وصفه ولزم الوكيل قيمته
وصحت كتابته كافر عبد الكافر غير مملوك واذا سلم فللسيد قيمتها
وعنق بالاعية **باب في فقر المكاتب** ان يبيع ويشترى ويشاوان
شرط عدمه ويزوج امته ويكاتب عبده فان ارى بعد عنق الاول فله
انه وان قبله فالسيد وليس له ان يتزوج بدارن ولا يهب ولو بعث
ولا يصدق الا كسيرا ولا يكفل ولا يقرض ولا يعنى ولو مال ولا يزوج
عبده ولا يبيعه من نفسه والادب والوصية في رقيق الصغير كالمكاتب
ولا يملك المازون شيئا من زلا وعذر ابو يوسف له تزويج امته وعلى
هذا الخلاف في المضارب والشريك وان اشترى المكاتب فربيه ولا يدخل
في كتابته ولو اشترى لزوج محرم غير الولاء لا يدخل خلافا لما وان
اشترى له ولده مع ولدها دخل الولد في الكتابة ولا شياع الا م وان لم

قط

لا يبيع
يكن

معها جاز يبيع خلافا لما وولد من امته يدخل في كتابته و
كسبه ولو زوج امته من عبده ثم كاتبه فولدت يدخل الولد في كتابة
الام وكسبه لها ولو نكح مكاتب بالاذن المرفوعت انها حرة فولدت
فاستحققت فولد لها عبد وعذر محمد حر وتوخذ منه قيمته بعد عنقه
وان وطئ المكاتب امه يملك بغير ان سيرة فاستحققت اخذ منه عقرها
في المال وكذا ان شرها فاسد فوطئها فزنت وان وطئها بابتكاح لا
يؤخذ منه الا بعد عنقه ومثله لارون في التجارة **فصل** وان
ولدت المكاتب من مولاه مضى على الكتاب او عجزت نفسها او وام
ولده وان مضى على الكتابة اخذت منه عقرها وان مات المولى عنقه
وسقط عنها البذل وان ماتت وتركته مالا او بت منه كتابته
وما بقي ميراث لأبنائها ولا يثبت نسب من نكحه بعض بلاد عوق به هو
مشرا في الحكم وان كاتبه من برة او ام ولد مع فان مات عنق بجانا
والمدبر يسعي فبدل الكتابة او ثلثي قيمته ان كان معسرا وعذر ابو
يسعي والا فقل من البذل او ثلثي قيمته وعند محمد يسعي والا فقل من البذل
او ثلثي القيمة وان رتب مكاتبه مع ومضى عليه او عجز نفسه وصار
مدبرا فان مضى عليه امارت سيد معسرا يسعي في ثلثي البذل او ثلثي قيمة
وعذر لما يسعي والا فقل من ثلثي كل منهما وان اعنى مكاتب عنق فقط

الذين شرهم أو ولدوا فكتابتهم أو كوتبتوا مع بيتا أو قسدا أو ان
لم يتركوا فداء له ولد فكتابتهم سعي على نجومهم فان التوهم
بجنته وعنى ابيه قبل موته والولد المشترى ان يولد حاله
او يترك في الرق وعندها يوكالا قول وان مات المكاتب وترك
ولدا من حرة ورينا على التوفيق وفاء في الولد فقطع بارش
الجناية على اقلية الام لا يكون ذلك قضاء بجزء المكاتب وان اختم
سوا الام والاب في ولادة فقطع به لولا الام فهو قضاء بجزء
ولو جنة عبد فكتابه بجزء جاهد الجناية فجزء رفع او فري
كذا الوجه المكاتب فجزء قبل القضاء به ولو بعد ما وقع عليه فهو دفع العبد او
دين يباع فيه ولا تنفس الكتابة بعت السيد ويولد البذل الحرة
على نجومه فان اعترف بعضهم لا ينفذ وان اعترفوا كلهم اعترفوا
بجنا **كتاب الولاء** الولاء لمن اعترف ولو بتدبير او سببا او كتابة
او وصية او ملكا قريب ولما شرط لغيره او سببا ومن اعترف
حامل من زوج قد فولدت لافل من نصف سنة فولد الولد له
لا يتقل عنه ابدا وكذا الولد لو ولدت ثمة من احد هما الاقل من نصفها
وان ولدت اكثر من ذلك فولد ايضا لكن ان اعترف الاب جرحه الى مولاه
ولا يرجع الاولون عليهم باعقلوا عنه قبل الجرح ولو ترجع عجل له
مولى الام مولى الاب

موالات

موالات ولا معتقة فولدت منه فولد الولد لوالها وعند الجوف
حكم حكم ابيه والمعتق مقدم على زوال ارحامه مؤخر عن العصبية
النسبية فان مات السيد ثم المقت فارثه لا فرق بينه وبينه فيكون
لابنه رون ابيه لو اجتمعوا وعند الجوف سفلا بيه السكن والباقي
للدين وعند اعاسى القر بينى القسمة وليس للنساء من الولاء
الا ما اعتقن او اعترف من احقق اعتقن او كاتبين او كاتب من
كاتبين الحديث **فصل** ولأه الموالات بسبب العقد فلو لم يجر عليه جرح
ولاءه على ان يترك ويجعل عنه او الى غيره من اهل بيته فيكون
معتقا وعقلا عليه وارثه لم ان يكن وارث وهو مؤخر عن زوال الارحام
ومالم يجعل عنه فلان يفسخه فولا يحضره وفعله مع غيبة بان
يتقل عنه الى غيره ويجوز ان يعقل عنه او عن ولده لا يفسخ به ولا
لده ولا على ايضا ان يبرأ عن ولده بحضره ولو لم يبرأ منه والى
واقرت بالولاء فولدت بجهول النسب وكان معها ولد صغير كذلك جرحها
فيه خلافهما **كتاب الذكوة** هو فعل يوفيه الذكوة الغير فيفوت
به رضاء او يفسد اختياره مع بقاء اهلية ونزله قدر الذكوة على ابقا
ما يدرى به سلطانا كان ولصا وخوفا كرهه ووقع ذلك وكونه متعاقبا
فيلعن فعل ما كره عليه لحقه ولحق آخر الحق الشرع ويكون
فيل الكره

٢
١

الكره به متلفا نفسا او عضو او موجعا عما يعدهم الرضا فلا كره
 على بيع او شراء او اجارة او اقرار بقول او ضرب بغيره او جرح
 مديون بين الفسخ والامضاء وعياله المشتري ملكا فاسد كقبضه
 فلو اعتق مع اعتاقه ولو لم يمتد وقبض الثمن وتسلم البيع طوعا
 اجارة لا فعله ما كرهها ولا دفع الهبة طوعا بعد ما كره عليها
 ان يملك البيع في يد مشتريه كره له قيمته وللبيع نفيين اي
 شراء من الكره والمشتري فان ضمن الكره رجع على المشتري بغيره
 وان ضمن المشتري بغيره ما دللته البياعات نفذ كل شرط وقع بعد
 شراؤه كما وقع قبله وان اجاز منها اثارها جاز ما قبله ايضا ولم
 كرهه ان افسح لوقا قيا وضرب سوطا وجس يوم ليس بكره
 الا ان يستقر به كونه لا يفسد وان كره على كل بينة او دم او لم يخرجه
 او شرب خمر بغيره او جرح او قبله على التنازل وان بقول او قطع
 عضو حل وثا ثم بصره على التعلق ان علم الاباحة كماله للمخضه وان
 كره على الكفر او سب النبي عليه السلام بقول او قطع عضو وخصله
 اظهره وقلبه مطمئن بالايمان ويؤجر بالصبر على التلف ولا رخصه
 بغيره وان كره على التلاذذ بالمال بل بغيره خصله والقمان على
 الكره او عرقه او قطع عضو لا يخرص فان فعل والقصاص على

الكره

على الكره فقط وعند الجوسف لا قصاص على احد ولو كره على ان يترك
 من جيل ففعل فدينه على عاقلة الكره وعند الجوسف لا قصاص على احد
 عليه القصاص ولو كره بقتل غيره او اوقى ام نارا او ماء وكل من كان
 فلم يجز في الاقدام والصبر وقالوا ولو وقعت نارا في حية ان صبر
 احرق وان التي نفسه غرقا فلم يجز عند الامام وعند محمد بل لم
 الشبهة وان كره على طلاق او اعتاق او توكيل بهما نفذ ويرجع
 بقيمة العبد على الكره وكذا ان يصفى له لو كان الطلاق قبل الدخول
 ولا رجوع لو بعده وفتح بين الكره ونزول فله ان يراجع بما غرم
 سب ذلك ورجعيته وابدائه وفيه فيه كماله لكن لا قتل فيه لو
 ارتد ولا يصح ابرؤه ولا رده فلا تبين بها امراته فان اوعد تخلف
 ما اظهره وانما ان قبله مطمئن بالايمان صدق ولو كره على الزنا
 ففعل خذ ما لم يكسر سلطان وعند الامام لا عليه وبه يفتي كتاب
 الحج هو منع نفار نقر قولي وبسبب الصغير والجون والرق فلا
 يصح نقر صبي او عبد بل ان ولي او سيد ولا نقر الجون المغلوب
 بحال ومن عقد منهم وبه يعقله فوليته محرمين ان يخرجه او يخرجه
 ومن اتلف منه شيئا فعليه ضمانه ولا يصح طلاق الصبي والجون ولا
 اعتاقهما ولا اقرارهما وفتح طلاق العبد والفرع في حق نفسه فقط

سنة

والمال الذي كان في يده من قبل

فلو اقرضه بغير عتق وان عجز او قو له في المال ولا يحج على نفسه
وان كان مبررا او من بلغ غير مبرر لا يملك اليه مال ما يبلغ سنة
وعشرين فان ابلغ ما دفع اليه وان لم يبرر شوه وان نصر فيه قبل
ذلك نفذ وعندهما يحج على نفسه ولا يدفع اليه ماله ماله بغير شوه
ولا يفتح نصر فيه فان باع لا ينفذ وان فيه مصلحة اجاره الحاكم وان
اعتق نفذ وصح العبد في قيمته وان ربح صح فان خلت قبل شوه
سوى العبد في قيمته مبررا او يفتح تروجه به المثل وان كثر بطلت
الزيادة وتخرج ركة مال السفيه وينفق منه عليه وعلى من يلزمه نفقة
ويدفع القاض قدر الركة اليه يولى بنفسه ويؤكل عليه امنا الى ان
يؤديه فان اراد حجة الاسلام لا يمنع منها ولا من عمر واحدة وتوقع
نفقة الوفاة ينفق عليه في الطريق ولا اليه وتصح منه الوصية في القرى والبلد
الخبر من الثلث ولا يحج على فاسق ومغفل ان كان مصلحا ماله ولا على
مديون ولا يبيع القاض ماله فيه بل يحس ابراهي يبيع به بنفسه فان كان
ماله من جنس ربه اراه الحاكم منه ويبيع احد النقيضين بالآخر اختيارا
وعنه ما عدا ذلك مائة وعنه من النقيض والا فربح الحاكم
ماله المثلث وقسم بين غرمائه بالمعسر وان اقرضه لزمه بعد
قضاء ديونه في المال وينفق من ماله المفلس عليه وعلى من يلزمه نفقة

في كل ما كان من ماله من قبل

ويحج على الفقة للماجن والطيب
الجاهر والكاري انفا قام
الطلس

والفتوى

والفتوى على قوله ما يبيع ماله لا متناعه وبيع النقص ثم
العروض ثم الفقار ويترك له في كل من ثياب بدنه وفيه رطل
ومن افسد وعنده متاع من ثوبه من ثوب المتاع اسوة الغرماء
فيه **فصل في** حكم يبيع الغلام بالاحلام او الاثرا والاحلام
ويبيع الجارية بالحيض والاحلام او الجمل فان لم يوجد في ذلك
فان تم لثمان عشرين سنة ولم يصب عشرين سنة وعندها انتم خمس عشرة
فيها ما هو روية عن الامام ويبيع في داره من ثلث عشرة سنة
ولم يصب سنين وان اراه قاضا او ابلغا صرنا وكانا كالبالغ حكما
كتاب المازن الاذن فكلموا واستقام الحق ثم ينفذ العبد باهلية
فلا يلزم بدينه ولا ينفذ فلو اذنه له يوما فمما دون رعا
الى ان يحجر عليه ولا يخصص فان اذنه في نوع من التجارة كان مالا ونافي
سائر الدواعي ويثبت صرحا ودلالة بان يرى بدينه يبيع ويشترى
فمسكت سواء كان البيع للمو او لغيره بامر صحيح او فسادا
والمو والمأذون اذا اقاما مال بشرى بعينه او طعاما الاكل او
غيازا كسوا ان يبيع ويشترى ويؤكل به او يبيع ويشتري
ويشترى ويبيع ويشترى بغير ربحه او بغيره او بغيره او بغيره
ويؤجر ولو نفقه وبضارب ويدفع المالا ماله ويؤجر

او جعل المرأة حرة لانه المارات

لغة فكل من يملكه او يملكه

او غير امره

في كل ما كان من ماله من قبل

او غير امره

ما يباع شيئا من قيمته والمال الذي يباعه الغني بالرضا والرضا

وبعير ويقر دين ووربعة وعشرون وبيع او اشترى بغير فاحش جاز
 خلافهما ولو جاز في مضمونة من جميع المال لم يكن عليه دين
 وان كان من جميع ما بقي وان لم يبق اولى للشيء فجميع الحبابات او رة
 البيع وان ان يصفه بماله ويحط من الثمن ببيع في اذن لرفيقه في
 التجارة لان يتزوج وهذا او يزوج غيره وكذا المتخذ في الايدي
 وكان يكتب او يفتق ولو مال او يفتق او يفتق ولو يزوج ولو يزوج
 الا ليس من الطعام والحج لا يهدى اليه ايضا وعند اخيه فلا دفع
 المولى المحجور قوت يومه فدعا بعض فقائه للاكل معه فلا يكون
 بخلافه ما لو دفع اليه قوت شهر قالوا لا يكون للمرة ان تصدق من القدر على
 بيت زوجه باليسير كالزيف ونحوه وما لزم المازون من الدين
 بسبب التجارة او ما في معناها كبيع وشراء واجارة وبيع اجارة وغيب
 وجد امانة وعقارة شراها فوطا فاحتقت بتعلق برقبته
 فيساع ان لم يفده المولى ويقسم ثمنه وما في يده عن كسبه بالخصم
 سواء كسبه قبل الدين او بعده او ان يهدى وما يقع عليه بطالب
 بعد عتقه وما اخذ منه قبل الدين لا يسترد ولا اخذ غيلة
 شتم مع وجود الدين والرائد عليه للفرمان ونحو الما في ان ابق
 او ملك سبه او جن مطبقا الحق بدل الحرب من اذ او جرح عليه

وعلم

وعلم به ان اشهر السوقة والامة ان استولى على الدار من حيا وبطن
 القيمة للمعتمدين فيها او اقره بحد الحريين او بان ما في يده امانة او
 غصب صحيح خلافهما وان استغرق دينه رقبته وما في يده لا يملك
 سبه ما في يده فلو اعنف عبد امانا في يده لا يفتح وغرها بملك
 فيفتح عنه وان لم يستغرق صحيحا فاقا ويصح بيعه من قبل القيمة
 لا باقل وسبع سبه منه غلبها الاكثر فلو باع باكثر خط الرب واستقص
 البيع فان سلم سبه اليه البيع قبل نقد الثمن سقط الثمن وولان كسبه
 حتى لا يخذل ثمنه وبينهم السيد باعتاق المازون مديونا الا في ثمن قيمته
 ومن الدين وما زاد من دينه على قيمته يوجب له محققا وان باعه وهو
 مديون مستغرق وغيبه مشترية فالفرمان اجازة ببيع واخذ ثمنه او
 تضمن اي شأوا من السيد والمشتري قيمته فان منتهى السيد ثم راع عليه
 ببيع جميع عليهما بالقيمة وعار حقه في العبد وان باعه واعلم بكونه
 مديونا فالفرمان ان البيع ان لم يصل ثمنه اليهم وان وصل ولا محاباة في
 البيع فلا فان غاب البائع والمشتري ليس خصما لهم لانك الدين وعند
 ابي يوسف وخمسة ويقضونهم بالدين ومن قال ان العبد فدان واشترى
 وبيع حكمه كالمأزون الا انه لا يباع في الدين ما لم يقر سبه باذنه
فصل في تصرف القصر ان نفعه كالاسلام وقبول الهبة والقرقة صحيح

بلا اذن وان كان الطلاق والاعتاق فلا يؤذي اذ وان احتملها
 كالباع والشرع بالاذن لا بد منه فان اذن الباع في النكاح ايوما او
 حدة عند ثبوتها او في غيرها او القاض في حكم المأذون بشرط ان يعقل
 كون البيع سلبا للملك والشرع جالبا له فلو اقر بما في يده من كسبه اثم
 صح والعهود بمنزلة البيع وصح ان الوصي او القاض لعبده اليتيم
كتاب الغصب هو ان الله البير الحق باثبات البطلان والاختصاص العبد
 وحمل الدابة غصبا لغيره على البطا وحكمة الاثم لمن علم وجوبه
 عينه في مكان غصبه ان كانت باقية الغضا او هلك في المثل كالكلي
 والوزن والعرض المتقاربان يجب تسليمه فان انقطع المثل في القيمة
 يوم الغصوبة وعند اليقين في يوم الغصب وعند محرم يوم الانقطاع
 وفي القيمة كالعرض المتفاوت والبر المخلوط بالشعير يجب قيمة يوم الغصب
 اجماعا وان اقر الهالك جسيما يعلم انه لو كان باقيا لظهر ثم يقضى
 عليه بالبطل والغصب انما هو فيما ينقل فلو غصب عقارا فله في يده لا يضمن
 خلافا للمحمول وما نقص منه بفعله كسكنانه من غصبه وياخذ من المال
 وينصرف بالفضل وعند اليقين لا يتصرف به وكذا لو استغل العبد المخصوص
 ففقد الاستغلال واخر السعير ونقص يضمن النقص او ما فضل من
 العلة والاجرة تصرف به خلافا له وان تصرف في الغصب او لو اذبحه فخرج

وهما يتبعان بالتعبد نصرة بالرجح خلافه ايضا وان كان لا
 يتبعان فان اشار اليهما ونقدهما اكد لكون اشار اليغيرهما ونقدهما
 او اشار اليغيرهما ونقد غيرهما او اطلق ونقدهما اطراف الرجح اتفاقا
 قبل وبه يفتق والمختار انه لا يطيب بطلاق ولو تفرق بالغدا والوربعة
 جارية تعزل بالغبين فوجهها او طعاما فاكله لا ينصرف شيئا **وصية**
 وان غير ما غصبه من ائتمه وعظم منافع غصبه ومملكه لا محل
 انتفاع به قبل اداء الضمان استاءة لغيرها وطحنها او شوها او قطعها
 او برطحنها او زرعهم ورقيق خبزهم وعبيد او بنات غصبه وقطن
 غزلهم وغزل شعيرهم وحديد جعله سيفا وصيف جعله اسيما وساجدا
 لبيبة بنى عليها وان جعل الفضة او الذهب زعم او نالها او ائتمه لا يملكه
 ويؤمل الله بلان شي وعندهما يملك الغاصب وعليه ثلثه وان ربح شاة
 فالملك محيل ان شاء طرعا عليهم وضمنه فبئمه او اخذها وضمنه فبئما
 وكذا لو قطع مبرها او قطع طرف ربة غير مأكولة او خرق ثوبا خروفا
 فاحساقوت بعض العين وبعض نفقه وفيه يضمن نفقه ولا يقوت شيئا
 من النفع يضمن نقصا ومن بنى في ارض غيره او غرس اثم القلع والار
 وان كانت تنقص بالقلع فله الملك ان يضمن له قيمته اثم اموال بقلعها
 فتقوم الارض بكبر او ببناء ويقوم مع احدهما مستحق القلع فبئمه

الفضل وان صبغ الثوب احمر او اصفر او لث السويق بسمن فالملك
 بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوبه ايضاً ومثل سويق او اخذهما وضمن
 ما زاد الصبغ والسمن وان صبغ اسود ضمنه قيمة ايضاً واخذ
 بدل ركني لانه نقص وعندهما الاسود كغيره وهو اخذ من زمان
فصل وان غيب ما غصبه ضمن قيمته ملكه مستند الى وقت الغصب
 وسلم الاكسب من الادوار والقول في القيمة للغاصب مع عينه ان لم
 يبرهن ما ملكه على الزيادة فان ظهر قيمته اكثر فرفضه بقول المالك
 او يبرهانه او بالنكول فهو للغاصب ولا خيار للمالك وان ضمنه بقوله
 فالملك ان شاء المصطفى الفضا او اخذه ورد عوضه ولو برهن من المالك
 والغاصب على الهلكة الاخر فيسنة الغاصب والخذل باليد يكون ومن غصب
 عبد اعباه فضمنه نقد بيعه وان اعتقه فضمنه ثوابه المخبوب
 غير مضون ما لم يتعد فيه او يمنعه بعد طلب المالك اياه لو كانت
 متصلة بالحسن والسمن او منفصلة كالولد والتمر وان نقصت
 الجارية بالولادة في يد الغاصب ضمن نقصاً ويجبر بقيمة ولد او بالحرقة
 ان وقت ولون في بامة غصبها فربها حاملا فولدت فماتت بها
 ضمن قيمته يوم علوقها بخلاف الحر وعندهما الايهن في الامة ايضاً
 ولو رتها محبوبة فماتت لا يضمن وكذا لو رتت عنده فرت هل جلدت

لا ينفذ عتقه

فمات

فماتت منه ولا يضمن منافع ما غصبه سواء سكنه او عطله الا
 في الوقوف ولا خرم المسلم او خرب به بالانلاق وضمن القيمة فيها
 لو كان الذمي وان اتلف في خرب في ضمن مثله ولا ضمان بالانلاق
 الميت ولو لذي ولا بالانلاق من ذلك التسمية عمداً ولو لم يبيح وان
 غصب خرم مسلم فخلها بما لا قيمة له اخذها المالك بدكشي ولو اتلفها
 الغاصب ضمنها الا لو تلفت وان خللها بالقاء على ملكها ولا شيء عليه
 عندها ياخذها المالك ان شاء وبير قدر وزن الملح من الخل ولو اتلفها
 الغاصب لا يضمن خلافه ولو خللها بالقاء على ملكها ولا شيء للمالك
 عند الادامه وكذا عند محمد ان تخلت من عتقها والادخل بينهما ما عقر
 ملكها وان غصب جلد ميت فربغه بما لا قيمة له اخذها المالك بدكشي ولو
 اتلفه الغاصب ضمن قيمته مدبوغا وقيل طاهر غير مدبوغ وان ربغه
 بالقيمة ياخذ المالك ويرون ما زال الدرع بان يقوم مدبوغا وركبها
 غير مدبوغ ويرون فضل ما بينهما والغاصب ان يجتنب ينسوف حقه
 ان اتلفه لا يضمن وعندهما يضمن مدبوغا الا قدر ما زال الدرع ولو تلف
 لا يضمن اتفاقا ومن كسر بربطاً او طيلة او من عاز او فاقا وارقا
 له سكر او منصفاً ضمن قيمته لغيره ويصح بيع هذا الاشياء والا
 لا يضمن ولا يجوز بيعها وعليه الفتوى ومن غصب مدبرة فماتت فبده

ضمن قيمته ولو لم ولد فلا ضمان خلافا لما لو شق الرق كقصة
 الميراث يضمن عند الوفاة خلافا للميراث ولا ضمان على من قبل عبد غيره
 او ارباب رتبة او فتح اضطرارها او في طيرة فذهب خلافا للميراث
 والطير والاعمال من سعى الى سلطان من بوزيه ولا يبرح الا بالسعي او
 بمن يفسق ولا يمنع بنهيه ولا على من قالا السلطان قد يغرم وقد لا يغرم
 ان قد لا واحد بالافقره شيئا وان كان عارته ان يغرم البتة ضمن وكذا
 لو حجب حق عند محرمه له وبه يفتى ولو اطعم الغائب المفقود ما لك
 برئ وان لم يعلم **كتاب الشفعة** هي ملك العقار على مشتمله بما قام عليه
 جبر او حجب بعد البيع ونسفر بالاشارة وتملك بالادخار بقضاء او رضاء و
 انما تجب للخليطه ونفس المبيع فان لم يكن او لم فلا خليطه وفق المبيع
 كالشرب والطريق الخاصين كنه لا يجري فيه السفن وطريق لا ينفذتم
 للمجار الملاصق ولو يابيه في سكت اخرى ومن لم يجدوع على حابطها او كره
 في خبثه عليه جار وان في نفس الجار فشرط له وهو على عدل الرؤس لا السهام
 فالاعلم الشفع بالمبيع يشهد في مجلس علمه انه يطلب او سمي طلب موثبه ثم
 يشهد عند العقار او على المشتري او على البايع ان كان المبيع في يده فيقول
 اشترى فلان هذه الدار وقد كنت طلبت الشفعة وان اطلبها لان فا
 فاشهد واعل ذلك وسمي طلب تقرير واشهار ثم يطلب عند قاض فيقول

اشترى

اشترى فلان دارا كذا وان اشفعتم باسبب كذا فم بال تسليم الى وحي
 طلب خصوصية وتمليك ولا يطل الشفعة بتأخير مطلقا في ظاهر
 المذهب وعليه الفتوى وقيل يفتى بقول المجرب انه ان اخذ شهر بالاع
 بطلت وان ارجى الشراء وطلب الشفعة سأل القاضى المدعى عليه فان
 اقر بملك ما شفع به او نكل عن الخلف على العلم بملكه او برهن الشفع
 سأل عن الشراء فان اقر به او نكل عن العيّن انه ما اتبع او ما يحق عليه
 هذه الشفعة او برهن الشفع قضى له بها ولا يشترط احضار الثمن وفي الدعوى
 فان افضى له لم احضاره والمشتري جسر لا يقضى ولا يطل شفعة بتأخير
 الثمن بعد ما لم يرد له وللشفيع ان يخاصم البايع ان كان المبيع في يده ولا يسمع
 القاضى البتة عليه ان يحضر المشتري فيفسخ البيع بحضرة ويقضى بالشفعة
 على البايع ويجعل العهدة عليه والوكيل بالشرع خطم الشفع ما لم يسم الى التوكيل
 وللشفيع حيا الرقبة والعيب وان شرط المشتري البتة منه **فصل وان**
 اختلف الشفع والمشتري في الثمن والقول المشتري وان برهن اقل الشفع
 وعند البايع المشتري وان ارجى المشتري الثمن والبايع اقل منه اقل الشفع
 بما قال البايع قبل قبض الثمن وبما قال المشتري بعده وان عكسا وبعد القبض
 جبر قول المشتري وقوله بخالفان واى نكل اعتبره قول صاحبه وان اختلفا
 فسخ البيع وتأخذ الشفع بما قال البايع وان حط عن المشتري بعض الثمن

خيارها ولا يجب العوض وتبطل ببيع ما يشفع به قبل الحكم له ولو بيعت
 الشفع لا يموت المشتري ولا تشفع لمن باع او بيع له او ضمن الدرع عن
 البائع او ساوم المشتري سبعا او اجاره وتجوز ابتاع او ابتاع له
 ولو قبل الشفع انما بيعت بالفاسل ثم بان انها بيعت باقل او بكي
 او زنا او عدل في مقدار قيمته الفا واكثر فلا تشفع ولو بان انما
 بيعت بغيره من قيمته الفا وبغيره من قيمته الفا فلا ولو قبل المشتري فلا ين
 فاسل فان انما غير فلا تشفع ولو بان انما هو بيع غير فلا تشفع
 في حصته الغير ولو بلغه بيع النصف فاسل فظلم ببيع الكفل فلا تشفع
 وان باعها الا من اذن عام من طول جانب الشفع فلا تشفع له وان شريها
 سوا بتمن ثم شري باقية فلا تشفع في السهم الا فقط وان ابتاع
 بتمن ثم رفع ثوبا اخذ الشفع بالتمن البقية الثوب ولا تكرر الحيلة في
 اسقاطها عند الجور فيه يفتى قبل وجوبه وعند مجرد تكرره للشفع
 اخذ حصته بعض المشتري لاحتصة بعض الباعين والجار اخذ بعض شرا
 بيع فقسم وان وقع في غير جانبه والجد المأذون المديون الاخذ
 بالشفعة في بيع سيرة وبالعكس وصح تسليم الاب والوصي شفعة
 الصغير خلا للجد فيما بيع بقيمته او اقل وقوله رواية عن الامام في الا
 الذي لا يتباين فيه **كتاب القسمة** جمع نصيب شايخ في معجن ويشتمل

على الاقرار والمبالاة والافراز والغلب في التلبيات في اخذ الشريك حظه
 من احوال غيبة صاحبه ولو شتر بابه فاقسمه فكل ان يبيع حصته بمرجة
 بخصته ثمنه والمبالاة اغلب في غير صاف ولا باخذ ولا يبيع بمرجة بعد
 الشراء والقسمة ويجوز عليه باقية بطلب الشريك في شتر الجور في غير
 وتبطل القاض نصيبا ستم من قيمته من بيت المال اليقسمة بلا اجر فان لم
 يفعل نصيب مما يقسم باخر بقدره القاض وهو عدل الرؤوس
 عند هاء قدر السهم واجرة الكيل والوزن على قدر السهم اجمعان ان
 لم يكن للقسمة وان لها فاعلى الخلاف ويجب كونه عدلا امينا عالما بالقسمة
 ويجب الناس على قلم واحد ولا يترك القسمة لشرك ولو فتح الاقسام
 بانفسهم بلا امر القاض ويقسم على الصبة وليته او وصية فان لم يكن فلا بد
 من امر القاض ولا يقسم عقارين الورثة باقرارهم ما لم يبرهنوا على
 الموت وعدل الورثة وعندهما يقسم باقرارهم وغير العقارين يقسم
 وكذا عقار المشتري المذكور مطلقا ملكه وان يبرهن ان العقار في يد
 ايديهما لا يقسم حتى يبرهن انهما ولو يبرهنوا على الموت وعدل الورثة
 والعقار في ايديهم ومعهم وارث غائب او وصية قسم ونصب وكيل
 او وصي لقبض حصته الغائب والصبة ولو كان العقار في يد الغائب او وصي
 ستم او وصية او في يد الصغير لا يقسم وكذا الوصية وارث واحد وكذا

مشرين وغاب احدهم وان انتفع كل من الشراك بنصيبه بعد القسمة
 قسم بطلب احدهم وان نضر الكل لا يقسم الا برضاهم وان انتفع
 البعض دون البعض قسم بطلب ذي النفع لا بطلب الآخر هو الاصح
 ويقسم العوض من جنس واحد لا يقسم للجنسين بعضهم في بعض
 ولا الجوهر ولا اللحم ولا البر والحر ولا الثوب الواحد ولا الحائط
 بين رابين الا برضاهم وكذا الرقيق خلافا لما والدور في واحد
 يقسم كل على حدة وقال ان كان الاصل قسمة بعضهم في بعض جاز
 وفي مصر ينقسم كل على حدة اتفاقا وكذا دار وضيعة او دار وحا
 حانوت والبيوت في محلة واحدة او في محلات بجوز قسمة بعضها
 في بعض والمشار الملائقة كالبيوت والمسابنة كالدور
فصل وينبغي للمقام ان يصور ما يقسمه ويجزله وينزعه
 ويقوم ببناءه ويفرز كل نصيب بطريقه وشبهه ويلقب الانصاب بالاول
 والثاني والثالث ويكتب اسمائهم ويفرع فالاول من خرج سهمه اولا والثاني
 ثانيا والثالث من خرج ثالثا ولا يدخل الذرهم في القسمة الا برضاهم فان
 وقع مبل او طريق لاحدهم في نصيب اخر ولم يشترط في القسمة صرفه عن
 امكن والافسحة ويقسم من من العلوهم من السفلى وعند الجوف
 سها باسمهم وعند محمد يقسم بالقسمة وعليه الفتوى فان اقر احد المتقاسمين

بالا

بالا استيفاء ثم ادعى ان بعض نصيبه يد صلح له بصرف الباقي وتقبل
 شهادة القاسمين فيه خلافا للمحمدي وان قال قسمة ثم اخذ بعضهم حلف خضم
 وان قاله قبل ان يقرب بالاستيفاء اصابت كذبة الاخر مخالفا لمحمد
 لو ادعى غيبا لا يقسمه كالباع اذا كانت القسمة بقضاء والقبض فاش
 فتفسخ ولا حتى بعض محتر من نصيب البعض لا تفسخ ويرجح بفسط
 في حط شريكه وكذا في الشايح وعند ابو يوسف تفسخ وفي بعض مشايخ الكو
 تفسخ اجماعا ولو ظهر جزء القسمة بين علي البيت محطت بقضت وكذا لو غيب
 محط الا ان بقي بقسمة ما يقسمه ولو ابر الغرماء اذ اراه الورثة من ما
 لهم لا تقض بطلانا **فصل** ويجوز للمبايات ويجوز علم في دار واحدة
 هذا بعضا وهذا بعضا وهذا علوها وهذا اسفلها وفي بيت صغير
 هذا شهر وهذا شهر وله الفجارة واخذ الفلانة في نوبة وفي عبد يخدم هذا
 يوما وهذا يوما وفي عبد يخدم احدهما الاخر الاخر ولو اتفقا
 على ان نفقة كل عبد على من يخدمه جاز استحسانا بخلاف الكسوة وفي دارين
 سكن هذا هذه وهذا الاخر ولا يجوز للمالك في داره او اثنين الا برضاها
 خلافا لهما ويجوز في استغلال الدار او دارين هذا هذه وهذا الاخر لا في
 استغلال عبد او رتبة وما رتبة نوبة احدهما في الدار الواحدة مشترك لا
 في الدارين وفي استغلال عبد يخدم هذا هذا هذا الاخر لا يجوز خلافا لهما

كذا في رسم التوجيه

وفي خبر الفقهاء عبارة عن قسمة النافعة

وارجع على حصته ولو تارت الارض والزرع بقول فاعلم العامل العمل
 الوان يدرى وان مثل العامل فقال وارثه انا اعمل ان يستحصل فله ذلك فلما اراد ان يقول
 وان ايرت الارض **كتاب المساقات** هو رفع الشجر الى من يصلحه
 بجز من ثمره وهي كل اربعة حكم او خذوا وشرطوا الى المدة فانه
 يصح بل ذكرها وتقع على اول ثمره تخرج وفي الرتبة على ان لا يدرى بها
 ولو رفع ^{يؤخر} شجرة او اصول رتبة ليقوم عليها او اطلق الرتبة فسدت و
 يفسد على كرمه لا يخرج الثمر فيها وان احتمل خروجه او عدمه جازت فان
 خرج فيها ففعل الشرط وان تأخر عنه ففسدت والعامل اجره ولو كان موضع
 فسدت فيه وان لم يخرج شئ فله شئ له ونقص المسقات والفصل والكرم والشجر
 والارطاب واصول البازنجان فان كان في الشجر ثمران كان يدرى به العمل صح
 والافله وكذا في المربعة ولو رفع ارضا فيه باقيل وما قبل الادراك كالتسوي
 والنقيع والحفظ ففعل العامل وما بعده كالجزا ^{في} الحفظ فعليها ولو ^{انقطع}
 على العامل فسدت اتفاقا وتبطل بموت احدها فان كان الثمر خائفا عند الموت
 او تمام المدة يقوم العامل او وارثه عليه وان ايرت ارفع او ورثة فان كان
 العامل او وارثه ^{او} من غير ^{او} وارثه بين ان يقسموه على الشرط
 او يرفعوا قيمة ^{او} ينفقوا ويرجعوا كما في المربعة ولا تنسخ بل عذر
 ومن العامل ان يخرج عن العمل عنده ^{او} كان كونه سارقا يخاف منه على الثمر او السعد

ولو

ولو رفع قضاء من معلومة لم يفسد تكون الارض والشجر بينهما
 لا يصح والشجر لرب الارض والغار من قيمة الثمر وعلم **كتاب النجاش**
 النجاش اسم ما يذبح والذبح قطع الدوايح وتخل النجاش سمي وكتب
 زكي او حرق او كرامة او مبيتا او مجنونا يعقدون او اخرس او اقل
 لا نجاشه وشي او مجنونا او مريضا او نارا الشبهة عند كان تركها لاسيا
 يحل وكونه ان يذكر مع اسم الله غيره وصدره وعطف وان يقول
 بسم الله اللهم تقبل من فلان فان قال قبل الانجاش او التسمية او
 بعد الذبح لا يكره وان عطف حرمت نحو بان يقول بسم الله وفلان بالحر
 كذا ان اصبغ شاة وتسمى ذبيحة غير هاتلك التسمية وان زجها بشعر فاحرق
 حلست وان رعى الى صيده حتى فاصد غيره اكل وان تسمى على سم وروى غيره
 لا يؤكل والارسل كالرهم والشرط الذكي الخالص فلو قال اللهم اغفر لي
 لا يصلح وبالحمد لله وجمان الله يحل الدلو عطس حمله والسنة خير الابل
 وزبح البقر والغنم ويكره العكس ويحل والذبح بين الخلق واللمنة
 اعي الخلق او اسفل او وسطه وقبل لا يجوز فوق العفد والعروق
 التي تقطع في الذكوة الحلقوم والمري والورجان ويكفي قطع ثلثة منها
 ان كانت وعند مجر لا بد من قطع اكثر كل واحد من اربعة عن
 الامام وعند الجوف لا بد من قطع الحلقوم والمري وجر الورجين و

وقيل يحترق معه ويجوز الذبح بكلامه في الدراج والله اعلم ولو مرق
 اولية او ساء او ظفر امين وعين لا بالقائمين وترب احد الشفرة
 قبل الذبح وكذا جرحها بجلها الى الذبح والفتح وقطع الرأس
 والسنة قبل ان تبرر والذبح من القفاء نحل ان يفتتحت حتى قطعت
 العروق والافلا ولو لم يذبح من استانس وجاز جرحه ثم نوحش او نوحش
 في البراء لم يمكن ذبحه ولا يحل للجنيين بذكوه امه اشعر او لا فوق الا يحل
 ان تم خلقه **فمن ذبح** ويحرم اكل كل ذناب ويحلب من سبع او طير او
 لوصح او ثعلب او ليل الا هيبة والبغال والفيال والضب والبربع
 وابن عرس والذئب والتملحات والحشرات وكذا الغراب لا يقع
 القدر او الذبح والبيات والخنزير مما في الذبح وعندهما الذكوة
 الخيل وحمل العقق وعرب الرزق والاربع ولا يؤكل من حيوان
 الماء الا السمكة بانواعه كالجريت والماء المائي ولا يؤكل الطافي والمرارة الطافية
 منه وان مات بحر او بر فقيه وبيان ويحل هو والجوارى لا يذبح ^{ولا باللق} ^{ولا باللق} ^{ولا باللق}
 ولو ذبح شاة لم يعلم جبانته فحتركت او خرج من ادم حله والافلا
 وان علمت حلت مطلقا **كتاب الاضحية** هي ذبيحة وعز الجيوسف
 سنة وقيل هو قولها وانما تجب على من لم يقيم موسى عن نفسه
 لا عن طفله وقيل تجب عنه ايضا وقيل يضحي عنه ابوه او وصيه من ماله

في طم منها ما امكن ويستبدل بالباقي ما ينتفع به مع بقائه وشي
 او بدنة او سبع بدنة بان اشترك مع شاة في بقرة او بعير وكذا بدنة
 وهو من اهلها ولم ينقص نصف احدهم عن سبع فلوا احدهم نصف
 او كان كافرا او نصيبا من سبع لا يجوز عن واحد منهم ويجوز اشراك اقل
 من سبعة ولو من اثنين ويقسم لحمه او زنا الجراف اذا خلد به من اكله
 او جلده ولو شري بدنة للاضحية ثم اشترك في طمته جاز استحسانا والا
 والاشراك قبل الشراء احب واقل وقتها بعد فجر النحر ولا يذبح في المصير فلو
 الصبر واخره قبل غروب يوم الثالث واعتبر اخره للفقر وضده والولادة
 والموت واولها افضل او كره الذبح ليدان فاته وقتها قبل ذبح الرم
 ان صدق بعين المذنب جنة وكذا ما اشركها فقيل للضحية والغنى
 ينصرف بقيمة اشراكها ولولا وانما يجري فيه الجزع من الضان والشي
 فصاعدا من الجميع ويجوز الجاء والخصي والشواء والجرباء السمكة لا
 العميا والعور والعمفاء التي لا تنقي والعجاء التي لا تنقي الى النسك و
 مقطوع اليد او الرجل واهبة الكثر العين او الذن او الذن او الذن
 وفيها الضفر وبيان ويجوز ان ذبح اقل منه وقيل ان ذبح اكثر من
 الثلثة لا يجوز وقيل ان ذبح الثلثة لا يجوز ولا يضرب به من اضطر
 عند الذبح وان ذبح احد سبعة وقال الله ان يحوها عنكم وعندكم وكذا لو ذبح

بدنة عن اضحية ومقعة وقران ويأكل من لم اضحية ويطعم من شاء من
غيره وفقيه ويندرك بقصر الصدقة من اثلث وتركه لذي عيال لقصة
عليهم وان يذبح بيده ان احسن والديام غيره ويجزها ويكره ان يذبحها
كتابا ويصرف في بجلدها ويجعلها التبريد او خفا وخر او يشتري به
ما ينفع به مع بقائه كقربان وغو لا ما يستهلك كل وشبهه فان بدل
اللحم او الجلد به يتصرف به ولو نجح اضحية غير بخير امره جاز ولو غلط
اشان فذبح كل شاة الا خرجه ولا ضمان ويتحاليان وان تشاح ضمن
كل صاحب قيمة لحمه ويتصرف بما تحت الاضحية بشاة الغنم دون شاة
الوردية ومنهم **كتاب الكراهية** المكروه الى الحرام اقرب وعند محمد كل
مكروه حرام ولم يلفظ به لعدم القاطع **فصل** في الاكل منه فحرم هو
ما ينزع به الهلاك وسدوب وهو ما زال يتمكن من الصلوة قائما
وسهل عليه الصوم ومباح وهو ما زال الى الشبع لزيادة قوة البدن و
حرام وهو ما زال عليه القصد التقوى على صوم الغر والبدن يسهل الضيف
واليجوز الرياضة بتقليل الاكل حتى يضعف عن الاعجاجة ومن امتنع عن
المية حال المحضة او صام ولم ياكل حتى مات اثم جاز ومن امتنع من التروى
حتى مات ولا يكره بالتفكه بانواع الفواكه وتركه افضل وانما الاطعمة
سرف وكذا وضع الخبز على المائدة اكثر من قدر الحاجة وسبح الاصابع او التكين

بالخبر

بالخبر ووضع المعلقة عليه مكروه وسنة الاكل البسطة في اوقله والجلد
في اخره وغسل اليدين قبله وبعده وبدا بالشرب قبله وبالشرب بعده
ولا يجل شرب لبن الانسان ولا بول البهي ولا يستحل الاناء زجبا وقصة نجس
او اماره وحل استعمال الاناء عقيق ويلو من حجاج ومصاص **فصل**
في الكسب افضله الجارية ثم التجارة ثم الحرفة ثم الصناعة ومنه فحرم هو
الكفاية لنفسه وعياله وقضاء ديونه ومحتاج وهو الزيادة عليه ليكون
به فقيرا او يسل به قريبا ومباح وهو الزيادة للتعجل وحرام وهو الجمع
للتفاخر والبطر وان كان من حرج وينفق على نفسه وعياله بلا اسرف
ولا تقير ومن قدر على الكسب لزمه وان عجز عنه لزمه السؤال وان تكسبه
ملك اثم وان عجز عنه بغير علم من علمه ان يظعه او بدل عليه من بطعه و
يكرم اعطاء سؤل المسجد وقبل ان كان لا يتخطى قلب الناس ولا يميز بين
يد ولا يصلي اليك ولا يجوز قبول هدية امر الجوع اذا علم ان اكثر ما له
من حرج ولا يكره اجارة بيت بالسؤال ليتخذ بيتا او كنيسة او بيعة او بايع
فيه خما وعندهما يكره ويكره في المصرا جماعا وكذلك في سوار غلبه اهل الاسرا
ومن حمل لذة مخمرا باجر مباح له وعندهما يكره ولا يكره قبول هدية العبر الجار
واجابة دعونه واستعاره راتبه ويكره قبول كسوته ثوبا واهداة احد
النقدين وقبول في المعاملة فقول الله ولو اثنى او عبدا وافاسقا او كافرا

كقوله شرب الخمر من سقم او كذا في فجل او من مجوى فحرم وقول العبد
 والائمة والقبي في الهبة والاذن وشرط العدل ولو انني او عبد او عبي
 في الديارات كالحبر عن نجاسة الماء فينبه ان اخبر بها مسلم عدل ولو
 انني او عبد او عبي في الفلق والمستور ثم جعل بالثبوت ولو اراق فيمن
 عن غلبة صدفه وتوهمه وينجم عن غلبة كذبه كان احد حوط **فصل**
 في البس الكسوة من افرض وهو ما ينزل العورة ويرفع ضرر الحر والبر والادنى
 كونه من القطن او الكتان بين النفس والجسد مستحب وهو لا يرد اخذ
 الزينة واظهره الله تعالى وسباح وهو الثوب الجليل للنزول ومكروه
 وهو البس للتكبر وسحب الابيض والاسود ويكره الاحمر والمغفر
 والسنة اخاء طرف العمامة بين كنفه فرب شرب وقيل الى وطا اظهر وقيل
 الى موضع الخواصر واذا اراد بخديده لغيره ان ينفذ كما القها وجعل النساء البس
 الحرير ولا يحل للرجال الا قد ربح اصابع كالعلم ولا يلبس بنو سدر وافضل
 خلافهما ولا يلبس ما سدره ابن سيم ولجنة غيره وعكس لا يلبس
 الا في الحرب ويكره لبس خالص في اخذوا هما ويجوز للنساء التحلي بالذهب
 والفضة الا للرجال الا الخاتم والمنطقة وحلية التيف من الفضة و
 سمي الذهب في ثقب الفص وكتابة الثوب بذهب وفضة وشر السن
 بالفضة ولا يجوز بالذهب خلافهما ولا يتختم بحجر ولا صغر ولا خديده

وقيل

وقيل يباح بالبحر البشت وترك التختم افضل لغير السلطان والقاضي
 ويجوز الذكل والشرب من اناام مفضطر والمجلى على سب من مفضطر
 بشرط انقائه موضع الفضة ويكره عند الجلود وعن محمد واثان و
 يكون البس الصب ذهباً او حريراً او يكره حمل حرقه لسبح العرق والحائط
 او الوضوءان للتكبر وان الحاجة فلا يلبس الفضة والزم للكنية **فصل**
 في النظر ونحوه ويجرم النظر الى العورة الا عند الضرورة كالطبيب والمخاض
 والمخاضة والقابلة والمخاض ولا يتجاوز قدر الضرورة وينظر الرجل
 من الرجل الى ما سوى العورة وقد ثبت في الفتوة ونظر المرأة الى الرجل
 الى ما ينظر الرجل من الرجل انما استشرقه وينظر الجميع بدن زوجته
 او امته التي يحل له وطأ ومن محاربه او امته غير الى الوجه والرأس
 والصدر والساو والعصرو ولا يكره بستره من الشهوة في النظر فليس
 ولا ينظر الى البطن والظهر والفخذ والذات من ولا الى الخد الاجنبية الا الى
 الوجه والكفين ان امن الشهوة والا فلا يجوز لغير الشاهد عند الاداء
 والمالك عند الحكم ولا يجوز من ذلك وان امن ان كلف شدة ويجوز
 ان يجوز الانشهرى او هو شح يا من على نفسه وعليه او يجوز النظر للنس
 مع خوف الشهوة عند الالة الشئ او النكاح والصبر مع سبته كذا
 كالاجنبي والمجرب والمضي كالفري ويكره للرجل ان يقبل الرجل او حلقه
 ذكره وخشيت كسك

في ان لا يقصر وعنده ابو خلافة ولا يكر بالصالحه وتقبل
 يد العالم والسلطان العادل ويغزل عن المتبلا ان لا يعز روجه
 الا بالاذن ولا تعرض الامة الا بالشفع **فصل في الاستبراء**
 من ملك امة بشر او غيره يجرم عليه وطئها ورعيه حتى يستبرأ
 بحضه فمن تخبر وبشره في غيرها وفي رفقة الحضر لا يكر بثلثة
 اشهر وعنده محمد بن اربعة اشهر وعشر فروع وليه بنصفه وفي الموضع
 ولو كانت بكر او مشربة من امة او مال طفل او من يجرم عليه وطئها
 ويستحب الاستبراء للبايع ولا يجب عليه ولا تكفي حضه ملكها فبرأ
 ولا التي قبل القبض او قبل الاجارة في بيع الفضولي وكذا الولادة وتكفي
 حضه وجدت بعد القبض وهي بحوثه فاسلمت ويجوز عند ملك شبيب
 شريكه لا عند عود الآفة ورث المصوبة والساجرة وفاء المرونة
 ولا تكره الحيلة لاسقاطه عند ابو يوسف خلافا للمجد واخذ بالاداء ان علم
 عدم الوطئ من المالك الاول والثاني ان احتمل والحيلة ان لم يكن تحت
 حرمه ان يتزوجها ثم يشترها وان كانت تحت حرمه فالزواج البايع قبل
 البيع والشترى بعد البيع قبل القبض ثم يطلق الزوج بعد الشر والقبض
 ومن ملك اثنين لا تحتهم ان تكافله وطئ احدهما ورعيه فقط
 فان وطئهما او فعلا بهما ثبأ من الذروع حرم عليه وطئ كل منهما ورعيه

حتى

حتى يجرم احدهما بملكه ونكاح او عنق **فصل في البيع** ويكره بيع
 العزيرة خالصة وجاز لو مخلوطة في الصحيح وجاز بيع الرقيق والانتفاع
 كالبيع ومن رجع جارية رجل مع اخيه يبيعها فانه وكل من صاحبه بالشرعية
 منه او وهبه اليه او نصه فباعه ووقع في قلبه صدقة حل شرها منه
 ووطئها ويجوز بيع بقاء ملكه ويكره بيع ارضها واجارة اخلافا لهما وفيها
 رواية عن الامام ويكره الاحتكار في اقوات الاربعين واليهام بملكه
 باهله وعنده ابو حنيفة في كل ما يكره الاحتكار بالعامة وزنها وفضه او
 ثوبا وان رفع الى الحاكم حال الاحتكار يبيع ما يفضل عن حاجته فان امتنع
 باع عليه ولا احتكار في غلة ضيعة ولا في ما جلبه من بلد اخر وعنده ابو
 بكره وكذا عند محمد بن كان يجلبه الى المصرة واهل المختار ويجوز بيع
 العصير من يتخذه خرا او يباع مسلم خرا او ذينة من ثمنه كره
 لرب الدين اخذه وان كان المولديون زميا لا يكره ويكره الشجر ^{في السوق}
 الا ان تعري ارباب الطعام في القيمة تعدوا فاحش او لا يكون ^{تجار}
 اهل الخبرة ويجوز ثلث ما لا يكره للطفل منه ويبيع له خيم وعمه وامه
 وما تفرطه امه ^{في السوق} هو في حجرهم وتوجه امة فقط **فصل في التفرقة**
 تجوز المسابقة بالسهام والخيل والحمير والبغال والابل والدقارم
 فان شرط في جعل من احد الجانبين او من ثالث لاسبقها جاز وان من

كل الجانين يحرم اذا كان يكون بينهما محل كغيرهما ان سبق اخذ
منهما وان سبقاه لا يخطهما وفيما بينهما انهما سبقا اخذ من الآخر
وعلى هذا لو اختلفا في مسألة واراها الرجوع الى الشيخ وجعل
على ذلك جعلوا ولا يمتنع الحركتة ومن رعى فليجب وان لم يجزئتم
ولا يرفع شيئا ولا يعطى سائلا الا بآذان صاحبها وان لم علم الموعود
المدعوان فيه لم يوجب وان لم يعلم حتى حلف فان قدر على النع
فعل والآذان كان مقتضى به او كان اللهو على المائدة فلا يفعد
والآذان بكر بالحق والامام ابتلي به مرة فصبرت وهو محمول
على ما قبل ان يصبر مقتضى ذلك قوله ابتلي على حرمة كل الملاح
لان الاستلام انما يكون بالتحريم والكلام منه ما يوجب كالتسليم و
نحوه وقد ثابته اذا فعله في مجلس الفسق وهو بجملة وان فصبت
فيه الاعتبار والذكر فحسن ويكره فعله للتأخر عن فتح مناعة و
الترجيع بقراءة القرآن والاستماع اليه وقيل لا يكره به وعن النبي عليه
السلام انه كرم رفع الصوت عند قرائة القرآن والجنابة والتخف والتد
فما امكنه عند الغناء الذي يسمونه وجلا وكره الامام القراء عند الغناء
وجوزها لغيره وبه اخذ ومنه ما لا ابر فيه ولا وره نحوه وافعد وقيل
لا يكره عليه ومنه ما ثابته بالكذب والغيبة والنميمة والشتم

والكذب

والكذب يحرم الذي لا يرد له ردة وفي الصلح بين اثنين وفي اقرار الاهل وفي
رفع الظلم عن الظالم وتكره التعريض به الى الجاعة ولا غيبة الظالم ولا تهم
ولا غيبة الا لعلهم فان غيبا باهل قرية ليس بغيبة ويكره الغيب بالبر
والنظر في والاربعة عشر وكذا يكره استغفار المصائب ومن الشعر شعر
اربي وقوله في الدعاء استاك بمفعول الغرض من ترك خلافة النبي وفوقك
استاك بحق ابائك ورسلك واستماع المصالح به ويكره تعبير العبد
ونقطة الدالجم فانه حسن ولا يكره بخاتمة ولا يكره دخول النبي المسجد
الحرام ولا بيارته ويجوز اخضا البكائم وانزل الجبر على الجبر والحفنة
للرجال والنساء لا يحرم كالحرم وخوها ولا يكره برزق القافة كقائه
بل شرط من بيت المال ولا يكره سفر الائمة وام الولد لا يحرم والخلق
بهما قبل تباع وقبل لا يكره جعل الرتبة في علق العبد لا يقيده ويكره
ان يفرض بغير ائمة اليها من غير ما يحتاج الى ان يستقر في السنة
تقديم الاطراف وتفضل الاطراف والشارب وقفة حسن و
لا يكره بدخول الحمام للرجال والنساء ان التز وعرض بصره ويستحب
اتخاذ الاوعية لنقل الماء الى بيوت وكون حمام الخرافة ولا يكره
بستر حيطان البيت باللبس ولا يكره الرتبة وكذا ارجاء السر
على البس والا ارى الفرض واجب اليستم بمنظر حسن وجوار جميلة

فلا يكره والقناعة بآثار الكفاية ومرفق الباقي الى ما ينفع في الاخرة
اولى كتاب احكام الموت هي ارض لا يستفح بها عارية او مملوكة في الاكل
 ليس لها مالك معين مسلم او مؤمن وعند محمد ان ملكك في الاسلام لا تكون
 مؤننا ويستتر طعن عند الجور فكونها بعيدة عن العام لو صح من اقصاء
 لا يسمع فيها وعند محمد ان لا يستفح بها اهل العام ولو قومية منه ومن
 احياء ابا ان الامام ولو زينا ملكها وبلا ان لا خلاف في انها ولو يجوز
 احياء ما قرب من العام بل يترك من اهل القرية ومطرحا لاصاير هذه
 ولا ما عدل عنه ماء الفرات ونحوها واحتمل عوده اليه فان لم يحتمل
 جاز ومن حجر ارض ثالث سنين ولم يجرها اخذت منه ورفضت الخ
 ومن حفر بئر في ارض مؤت فله حريم بان اذن الامام وكذا ان يغرس
 اذنه عندهما وحريم الحظن او يحون في اعان كل جانب هو الصحيح
 وكذا حريم الناضح وعندهما الناضح ستون وحريم العين تسما
 ذراع من كل جانب ويمنع غيره من الحفر في حريمه لا فيما ورثه فان
 حفر احد فيه ضمن النقصا ويكسر وان حفر فيما ورثه فلا ضمان وله الحريم
 مما سوى حريم الاول والقناعة حريم بقدر ما يصلحها وقبل لا حريم لها
 مالم يظلمها اوها وعندهما كاشروا ان ظلمها اوها فهي كالعين اجماعا
 ولا حريم لنهر في ارض الغير الا بحجة وعندهما المستاء بقدر نصفه من

من

من كل جانب عند الجور بقدر نصفه عن محمد وهو الاخرى قال
 فالمستاء بين النهر والارض وليست بيد احد لصاحب الارض فلا يجرى
 فيها صاحب النهر ولا يملك عليه طنبه ولا يبر وقيل للمروءة والقاء
 الطين مالم يفسد وعندهما حريم لرب النهر فله ذلك قال الفقيه ابو جعفر
 اخذ بقول الامام في الغرس ويقولها في القاء الطين ومن غرس شجرة
 في ارض مؤت فله حريم خمسة اذاع من كل جانب يمنع غيره من الغرس
فصل في الشرب هو النصيب من الماء والشفة شرب بئلام واليهام
 الانهار العظام كالفرات ورجله غير مملوكة وكل احد في حق الشفة
 والوضوء ونصب الحجج وكري نهر الحار فيه ان لم يصب العامة وفي الدار
 المملوكة والحوض والبر والقناة لكل حق الشفة ان لم يخف التعرّب بكثره
 الموشى والابسان على جميع الماء لا سقي ارضه او حرمه الا بان ملكه وله
 الاخر للوضوء وغسل الشباب وسقي شجرة وخضره في ارضه بالجار
 في الاصح وما احرز من الماء تحت اوكوز ونحوهما الا بوجوب الادب ضا
 وله بيعه ولو كان البئر والعين والنهر ملكا احد فلم يمنع من يرب الشفة
 من الدخول فان لم يحجر غيره لزمه ان يخرج اليه الماء او يمكنه من الدخول
 فان لم يفعل وخيف العطش فبطل السدح وفي المخرج باقيا فيفسد لاج
 كفا في الطعام حال المحضة **فصل** وكري الانهار العظام من بيت الملاك

في حريمه
 وقال صاحب القاموس الحثي
 في حريمه

وان لم يكن فيه شيء فعدى العامة وكري ما ملك على اريابه لادعاه اهل
 الشفة ويحجب من اياه ومثله عليهم من اعلاه وازاجلوا ارض رجل
 سقطت عنه وليس له في ارضه مالم يفرغ شرابه وقبل له ذلك وعند
 هاهنا عليهم جميعا من اوله الى آخره بحصول الشرب وتصح دعوى الشر
 بل ارض من كان له ثم تجرى في ارضه الارض من الاجزاء فليس له
 ذلك فان لم يكن جارا يافوا على له وفصل اجزاءه لا يسمع بلايته انه
 له وان كان له حق الاجزاء وعلى هذا المصنف في النهر وعلى سطح المنابر
 والمحش في الارض والغير وان اختص جماعة في شرب بينهم قسم على قدر
 اراضيهم ويمنع الادعاء من سكر النهر بدون ضاهم وان لم يشرب ارضه بدون
 وليس لوحد منهم ان يشق منه ثم او ينصب عليه حرج او رالية او جسر
 بل اذن البقية الارض في ملكه ولا تقرب بالنهر ولا بمائه ولان يوح
 في النهر ولان يقسم بالقيام او مناصرة بعكون القسمة بالكوى
 لان يتركوه وان لم يضر بالباقي وان ينقص بعض كواه ولان يسوق
 شربه الى ارض اخرى ليس له ان يشق في ارض البقية شيء من ذلك جاز
 وله ان ينقص بعض الاجزاء ولو شربهم من بعضهم والشرب يورث ويوصى
 بالانتفاع به ولا يباع ولا يوهب ولا يوجر ولا يصرف به ولا يجعل
 مهورا وبذلك صلح ولا يضمن من ملأه ارضه فنزلت ارض جاره ولا من

في ارضه

سفي

سفي من شرب غير **كتاب الاشرية** تحريم الخمر والنجس من ماء
 العنب اذا غلا واشتد والنفوذ الذي يشق لاختلافهما والظلال و
 هو ما طبع فيه فذهب القوم من ثلثه فان ذهب نصفه سمى بنصفه فان
 طبع في طبعه سمي باثره اذا غلا واشتد والسكر وهو النقي من
 ماء الرطب اذا غلا واشتد ونقيع الزبيب اذا غلا واشتد واشتد
 فزاد في فيه من عذما في الخمر والكحل من حر من ارض الخمر فحالة
 الخمر غليظة ونجاسة هذه مختلفة في غلظتها وخفها وبكفر مستحل
 الخمر من هذه ويجوز شرب قطرة من الخمر وان لم يسكن بخلاف هذه و
 يجوز بيع هذه ويضمن متلفا خلافا لما في الخمر عدم جواز البيع
 وعدم الضمان اجماع ولو طبخت الخمر او غير ما بعد الاشد لا تخل
 وان ذهب الثلثان لكن قبل لا يحد مالم يسكر ويجوز بيع النمر والزبيب
 اذا طبع في طبعه وان اشتد مالم يسكر وكذا نبيذ العسل والتبن والخمصة
 والشعير والذرة والخلط طبعين طبخت اولاد وكذا المثلث وسبعه
 العنب اذا طبع حتى ذهب ثلثاه وان اشتد في الخمر بالسكر في ارضها
 والصحيح وجوبه ووقوع طلاق من سكر من اتباع الحرمة والكل
 حرام عند محمد وبه يفتي الخلاف انما هو عند قصد التقوى اما
 عند قصد التلذذ في اجماعا وخل الخمر حلال ولو خللت بعلاج

ولا يكثر بالاشبار الدابة والحتم والمزقت والنفير ويكره شرب دُر
 رى الخمر ولا يشام به ولا يجد شارب به لا سكر ولا يجوز الانتفاع بالخمر
 ولا ان يدوى به جرح ولا دس بدمه ولا تسقى آدميا ولو صبوا للنزوى
 ولا تسقى الدواب وقيل لا يجل الخمر اليه فان قذرت الخمر فلا يكره كما
 في الكلب مع المينة ولا يكثر بالقاء الذي في الخل لكن يجل الخمر اليه دون
 عكسه **كتاب الصيد** هو الاضطبار وهو جائز بالخروج المعلة و
 والحد من سهم وغيره لما يترك كل كلة وما لا يؤكل جلده وشعره ولا
 يذوقه من الجرح ويكون المرسل والرمى مستلما او كتابيا وان لا يترك
 التسمية عند الارسال والرمى ويكون الصيد مستحيا وان لا يقعد
 عن طلبه بعد التزوي عن بصره وان لا يشارك المعلم غير المعلم او مرسل من اد
 يحل الارسال وان لا تطول وقفته بعد الاكل لضربا كان للصيد ويجوز
 بكل جرح علم من ذئب او مخلص ويثبت التعلم بغالب الرأى وبالرجوع
 الى اهل الخبرة وعندها ويورثه عن الامام ثبت في ذئب يترك
 الاكل ثلثا وفي ذئب يخلب الاجابة ان الرعى بعد الاكل فلو اكل منه البازي
 اكل لان اكل منه الكلب او الفهد فان اكل او ترك الاجابة بعد الحكم بتعلم
 حرم ما صار به بعد حقه بتعلمه وكذا ما صار به قبله وبقي في ملكه خلافا
 لها فان شرب الكلب من دمه او شربه فقطع منه بضعة فربماها واستباح اكل

وان

وان اكل منه تلك البضعة بعد صبحه وكذا لو اكل الطير صاحب من
 الصيد او اكل هو بنفسه منه بعد احراز صاحبه بخلاف ما لو اكل البضعة
 قبل اخذ الصيد وان حنقه ولم يجره لا يؤكل وكذا ان شرب كلب
 غير معلم او كلب يحوى او كلب ترك مسله التسمية عند الارسال لم
 كلبه فخرج يحوى فان خرج حرا وبالعكس حرمه وان لم يترك مسله احد فخرجه
 مسلم او غير فالعبرة بالخروج وان ارسله ولم يستم ثم جرحه فمسى بالعبرة
 لحال الاكل وان ارسله على صيد فاخذ غير حراما لم يمسك من ارساله وكذا
 لو ارسله على صيد بسببه واخذ كل ما احل وان ارسله الفهد فمكن
 حتى يستمكن ثم اخذ حرا وكذا الكلب اذا اعتار ذلك ولو ارسله على صيد فقتله
 ثم اخذ اخر اكله كما لو اكل صيدا فاصاب اثنين والارضى منه كحصى اكل ما ابا
 ان جرحه وان تركه بعد جرحه وان وقع التسمية فتأمل وغالب ولم
 يقعد عن طلبه ثم وجده مستاحا ان لم يكن به جرحه غير جرحه التسميم ولا
 يحل ان يقعد عن طلبه ثم وجده ميتا والحكم فيما جرحه الكلب الحكم فيما جرحه
 السهم وان رماه فوق وقع في ماء ان على سطح او جبل او شجر او حائط او
 آخرة ثم نزل في ملك حرمه وكذا لو وقع على ربح منصوب او فمبة فاعتقه او
 آخرة فخرج بها وان وقع على الارض ابتداء حرا وكذا لو وقع على صخرة او حرة
 فاستقر ولم يخرج وان وقع في الماء فقتله حرمه وان كان الطير ما يشافق فيه

فان انفسجرحه فيه حرم والدخل ويجرم ما قتله المعترض بعرضه
 والسيرة ولم يجرحه وان اصابه بجرحه جرحه فان تقبلا
 يؤكل وان خفيفا اكل وان لم يجرحه لا يؤكل مطلق ولورماه بسيف
 او كمين فاصنافه او بمقبر فقتله لا يؤكل وفي الجرح الادما
 وقيل لا يشترط وقبل ان يكيل لا يشترط وان يصغر يشترط وان اصاب
 السهم ظلمة او قرنه فان ادماه حل والافلا وان رمى صيدا فقطع
 عضو منه اكل ورون العضو وان قطعه ولم يثبت فان احتمل التماسه
 اكل العضو ايضا والافلا وان قتل نصفين او اثنان والاكثر من
 جانب الجرح اكل الكل وكذا الوقط نصفه راسه او اكثر وان ارزك الصيد
 حيا جوف فوق جوف المذبوح فلا بد من ركوبه فان تركها تمكنا منها
 حرم وكذا لو غير تمكن في ظاهر الركوبه وان لم يبق من حيوة الامتصاص
 المذبوح وهو لا يتنفس بقاء فلم يتركه حيا وقيل عند الامام لابد
 من تركية ايضا فان زكاه حل وكذا ان ترك المشركه والنطيحة والوق
 والتي يفر الذئب بطنها وفيه حيوة خفية او جلية حل وعليه الفتوى
 وعند البيهقي وان كان لا يشترط الا يحل وعند محمد ان كان بجرح فوق
 ما بجرح المذبوح حل والافلا ومن رمى صيدا فاختله فاخرجه عن جوف
 الاستخاع ثم رماه اخر فقتله حرم وضمن قيمته بجرحه الاول وان لم يخنه

فان انفسجرحه فيه حرم

فان انفسجرحه فيه حرم

الاول حل وهو الثاني ومن ارسل كلبا على صيد فادركه فضربه فصرعه ثم
 ضربه فقتله اكل وكذا لو ارسل كلبين فصرعه احدهما وقتله الاخر ولو
 ارسل جلودن كل منهما ما كلبه فصرعه احدهما وقتله الاخر حل وهو الاول
 ولو ارسل الثاني بعد صرع الاول حرم وضمن كما في الترمذي ومن سمع حيا
 فظنه اسنאו رماه او ارسل عليه كلبه فان اهو صيد **الرهن** **الرهن** **الرهن**
 حبس حتى يحق يمكن استفاؤه منه كالدين وينقض بالجلد وقيل وبني
 بالقض محو لا مفر غايم او الخليفة فيه وفي البيع قبض والرهن ان
 يرجع عنه قبل القبض والافضل انه وهو مضمون بالاقدم قيمته ومن
 الدين فلا يهلك ويحملون من المدين مستوفيا الدين وان قيمته اكثر
 فالرهن امانة وان كان الدين اكثر سقط منه قدر القيمة وطول الرهن بالية
 ونصبه فجنه يوم قبضه ويهلك على ملك الرهن فكلفه عليه والمتمتع
 ان يطالب الرهن برئيه ويجيبه وان كان الرهن عنده وله ان يجسر الرهن
 بعرضه عقر حتى يقض ربه الا ان يترأه وليس عليه ان كان الرهن
 في يده ان يمكن الرهن من بيعه للايفاء وليس المثل من الانسحاق بالرهن
 ولا اجارته ولا اعارته ويصير بذلك مستعينا ولا يبطل به الرهن واذا
 طلب ربه امر باحضار الرهن فان احضره امر الرهن بتسليم كل ربة وكذا
 وتسلم الرهن من تسليم الرهن وكذا لو طالبه بالدين في غير بلد الفقدان يمكن

فان انفسجرحه فيه حرم

للرهن حمل وموتة فان كان له حمل وموتة فلا ان يستوفى ربه بل
احضار الرهن وكذا ان كان الرهن وضع عند ولا يكلف باحضاره
ولا باحضار ثمن رهن باء المهر من باء الرهن حتى يقبضه ولا ان قضى
بعض حقه بنسب حقه يقبض الباقي والمهر من ان يحفظ الرهن بنفسه
وولده وخارجه الذي في عياله فان حفظه بخبرهم واورعه ضمن كل
قبضه وكذا ان تعدى فيه او جعل الخاتم في خضرة فان جعله واصبح غرها
فلا وعليه موتة حفظه ورده اليه او تجزئه كجزة بيت حفظه او فقه
واما جعل الدين والملازمة والفضل من الحناية فنقسم على الضمون
والامانة وموتة بنفية وصدقته على الرهن كالشفعة والكسوة واجرة
الرعي واجرة ظفر ولد الرهن وفي البستان والقيق تحله وجزاؤه والقيام
بمصلحه وما اراه احدهما اما واجب على صاحبه بل لا يفرق بينه وبين الرهن
يرجع به عليه وعن الامام لا يرجع ايضا ان كان صاحبا حاصرا **باب ما يجوز**
ان يهانه والرهن به وما لا يجوز لا يصح من المشاع وان مما لا يحتمل
القسمة او من الشريك ولو طرأ فسر خلافة الدين ولا رهن الثمر على
الشجر بدون الشجر ولا الزرع ولا الحز بدونها ولا الشجر ولا الدار مشغولة
بالثمر والزرع ولو رهن الشجر بموضعها والدار بما فيها جاز ولا يجوز
رهن الحر والمدين وام الولد والكنان ولا بالامانة ولا بالدين ولا بالملوك

مضمون

مضمون بخير كالمبيع في البايع ولا بالكفالة بالنفس ولا بالقصاص
في النفس وما روتها ولا بالشفعة ولا بآجرة النابذة او الغنية ولا
بالعبر الجاني او المدين ولا يجوز المسلم رهن الحر ولا رهن المملوك
او رهن ولا يضمن له من ثمنه ولو رهنه بضمه مسلم هو وان رهنه بضمه
رهنه ويصح بالدين ولو مؤثورا بان رهنه بضمه كذا لو حله في الدين
الزمن رفع ما وعدك مثل قيمته او اقل او برئ من السلم وعن القرف
وبالمسلم فيه فان هلك في مجلس العقد فقد استوفى حقا وان افرقا
قبل النقد والماله بطل العقد والرهن بالمسلم قيمه من بين ما اذ فتح
وهلاكه بعد الفسخ يهلك بالاصل ويصح بالادعي الضمونية بنفسها
اي بالمثل والقيمة كالمقصود والمهر وبدل الخلع وبدل الفسخ عن دين عمو
بيد الفسخ عن انكاره وان اقر المدين بعد الرهن بدين الدين ولو رهن الدين
لدينه بعد طفله جاز وكذا الوصي فان هلك له من مثل ما قطعه من دينهما
ولو رهنه الدين بنفسه من ابن آخر صغير له او من عبده تلج الدين عليه
صح بخلاف الوصي وان استدان الوصي للدين وكسوته او طعامه ورهن به
مستاع صح وليس للطفل ان يبلغ نفقته الرهن في شيء من ذلك مما لم يقطع الدين
ولو رهن شيئا بشئ بعد فطرته او بشئ من فطرته او بشئ من ثمنه فظهر
مسته الرهن مضمون بان رهنه الدين للفقير وكل يكسب ويستره

فان رهنه بجنسه فلهذا كونه من الدين ولا عبرة بالجور وعندنا
 هذا كونه بجنسه ان خالفته فلهذا فاض من جنس الجنس ويجوز هنا
 مكان الهلاك ومن شري على ان يعطى بالثمن رهنه بجنسه او بغيره
 صح استحسانا فان امتنع من اعطائه لا يجبر وللبايع فسخ البيع الا ان
 رفع الثمن حال او قيمة الرهن رهنه او من شري شيئا وقال لبايعه اسد
 بذا حتى اعطيك الثمن فهو رهن وعندنا يكون فوريه ولو رهنه عند
 بالفليس له اخذ احدهما بقضاء حقه كالباع ولو رهنه عندنا جليل
 صح وكلاهما رهن لكل منهما والمضمون على كل حقه رهنه فانها اشيا
 حفظها فكذا في نوبته كالعقد الاخر فان فاض بين احدهما فكل الرهن
 عند الآخر ولو رهنه اثنان من واحد صح وله ان يمسكه حتى يستوفي جميع حقه
 منها ولو ان كل من اثنين ان رهنه رهنه بذا الشيء منه وقبضه وبهنا
 عليه بطل برهانها ولو بعد موت الراهن قبل ان يحكم بكون الرهن مع كل
 نصفه هنا حقه **باب الرهن** بوضع على يد عدله ولو انفق على وضع
 الرهن عند عدله صح ويتم قبض العدل وليس لاحدهما اخذ منه بل
 رهنه الآخر ويضمن بدفعه الى احدهما وهلاكه في يد عدله فان
 وكل الرهن العدل والميراث او غيرهما يبيعه عند حلول الدين صح فان
 شرطت في عقد الرهن ان ينعزل بالعدل فلا يبرهن الرهن او الميراث ولا يبيع
 او يبيع

او يبيع

بقيته

بخبته ورثته وبطل عت الوكيل ولو وكله بالبيع مطلقا لم يبيعه
 بالنقد والنسيئة فلو ناله بعد عن بيعه نسبة لا يبيعه له ولا يبيع
 الرهن والميراث الرهن بذا الشيء الاخر فان اخذ الرهن غائب
 اجبر الوكيل على بيعه كما يجبر الوكيل بالخصوصه عليه عند غيبته بكونه
 وكذا يجبر لو شرطت بعد عقد الرهن في الاصح فان باعه العدل فتمت رهنه
 مقامه وهذا كونه كذا كونه فان اوفاه الميراث فاستحق الرهن وكانها
 والمستحق ان يضمن الرهن ويضع البيع والقبض والعدل ثم العدل ان شاء
 ضمن الرهن ويصح الميراث من ثمنه وهو له ويطل القبض فيرجع للميراث
 على الرهن بدينه وان كان الرهن قائما اخذ المستحق ورجع المشتري على
 العدل بتمت هو على الرهن به وضع القبض وعلى الميراث من ثمن الميراث على الرهن
 بدينه وان لم يكن التوكيل شرط في الوكيل يرجع العدل على الرهن فقط
 قبض الميراث من ثمنه ولم يقبض وان هلك الرهن عند الميراث من ثمنه المستحق
 والمستحق ان يضمن الرهن قيمته ويصير الميراث مستوفيا وان يضمن
 الميراث ويرجع الميراث به او بدينه على الراهن **باب النقص** في الرهن و
 جنايته والجناية عليه بيع الرهن الرهن موقوفه على اجازة الميراث
 او قضاء ربه فان اجاز صلا ثمنه رهنه مكانه وان لم يجز فصح
 ينفسخ الاصح فان شرطت في بيع الرهن ان ينعزل الرهن او الميراث

الى القاضى ليضحيه وضح عنق الرهن وتدريبه واستبدوره فان كان
موسرا طولب بدينه ان حاله واخذت قيمته الرهن فبجوعت هنامكا
لو موجلد وان كان مقسرا سعى المحقق في الدق من قيمته ومن الذين
ورجح به على سببه والمدير قائم الولد في كل الدين بلا رجوع وانتقد
به كاعتاقه موسرا وان ائلفه اجتهت ضمنه المدين قيمته وكانت
رهنامكا ولو اعلم المدين الرهن من رهنه خرج من مقادير رجوع
يعود ضمما وله الرجوع في شأه ولو اعاد احدهم باذن الآخر من اجتهت
خرج من ضمما ايضا فلو هلك في يده هلك بمجانا وكل منهما ان يرد
رهنا فان قضا الرهن قبل رده فالمدين احق به من ساير الغرماء ولو
استقال المدين الرهن من رهنه او استعله بازنه فلهلك حال استعجاله فقط
ضمما عنه وان هلك قبل استعجاله او بعد فلا وضح استعارة شيء لغيره
فاطلق رهنه بمثل ما عنده من شأه وان قيد بقدر او جسر او مرتين
او بلد يقبض به فان خالف فان شأه للمعير ضمن المستعير وبني الرهن
بينه وبين مرتبه او المدين ويرجع المدين بما ضمنه ويدبره على
المستعير وان وافق وهلك عن مرتبه كما استوفى خياره او قرض
قيمة الرهن لو اقبل من الدين طالب رهنه ووجب له الجبر على المستعير مثل
الدين او قدر القيمة ولو هلك عن المستعير قبل رده او جبره فله ضمن

وان

وان كان قد استعله من قبل ولو اراد المعير ان يفتك الرهن بقضاء
دين المدين من عنده فله ذلك ويرجع بما اراد على الرهن ولو قال
المستعير هلك في يدي قبل الرهن او بعد افتكك وان عجز المعير هلك
عن المدين والقول للمستعير ولو اختلفا في قدر ما امر به الرهن به
فالمعير وجب عليه الرهن على الرهن مضمونة وكذا اجنبية المدين
فيسقط من ربه بقدرها وجنبية الرهن عليها او على ما لها من
خلاف الباقي المدين ولو رهن عبدك يساوي الف بالذم فوجبة
فصحت قيمته مائة فقتله رجل فغرم مائة وحل الاجل يقبض
المدين المائة قضاء عن حقه ولا يرجع على رهنه بشئ وان باع بالثمن
بامر رهنه رجع عليه بالباقي وان قتله عبد بجعل مائة فرفع به افتك
الرهن بكل الدين وعند مجازان شأه رفعه الى المدين وان شأه افتك
بالدين وان اجنبى الرهن خطاء فله المدين ويرجع فان ادى رفعه الرهن
او فله وكقط الدين ولو ما الرهن باع وصية الرهن وفقه الدين فان
لم يكن له وجه نصب القاضى له وصيا وامر بذلك **فصل** رهن عصبه قيمته
عشرة بعشرة فتجتم ثم تخلو ويوساويها من رهنه وان رهنه شاة قيمتها
عشرة بعشرة فماتت فربح جلدوها ويوساويها من رهنه ورجع رهنه
وعلم الرهن كوارى رهنه ويوساويها من رهنه وان رهنه شاة قيمتها

فان هلك هكذا بشئ وان بقي النماء وهلك الاصل يقتل بحقته من
 الدين يفسد الدين على قيمة الاصل يوم القبض وقيمة النماء يوم الفكاك
 فما اصاب الاصل فقط وما اصاب النماء فأتى به وتصح الزيادة في الدين
 ولا تصح في الدين فلا يكون الرهن رهنا باخلافا لا يكون رهنا وان رهن
 عبد اجدل القابل فرفع مكانه عبد اجدل او الاول رهن حتى يرد الى
 رهنه والمرتهن من امين في الثاني حتى يجعله مكان الاول بر الاول
 ولو ان المرتهن هو الرهن عن الدين او وهبه منه فملك الدين ملكه
 بلائحة ولو قبض رهنه او بعضه منه او من غيره او شرا به عينا او صالح عنه
 على ثمن او احواله على اخرتم بملك قبل ربه بملك بالدين ويرى ما قبض
 الى من قبض منه ويهبط الى الوالة وكذا لو تضارفا على عدم الدين ثم بملك
 بملك بالدين **كتاب الجنابات** القتل اما عمد وبيوان بقصر ضربه
 بما يفرق الاجزاء من سدرج او محد من جرح او خب او ليطئة او حرق قبل
 وعندهما بما يقتل غالبا وموجبه الاثم والقصاص عينا الا ان يعفو
 ولا كفارة فيه واما شبه عمد ويؤثر فيه قصدا بخبر ما ذكره وموجبه الاثم
 والكفارة والدية المأخوذة على العاقلة لا القور ويؤثر فيما روى النفس
 عمد واما خطأ ويؤثر فيه القصد بان يرمى شخصاً طعنه صيدا او حريقاً او
 يوادى معصوم او في الفعل بان يرمى غرضاً فيصيب انساناً واما ما جرى

مستحباتك ، جنائلك بحري

بحري الخطاء كنائم القلب على آخر فقتله وموجبه ما الكفارة والدية
 على العاقلة واما بسبيل وهو ان يجرح في موضع جرح غير مكلف
 ان فملك به انسان وموجبه الدية على العاقلة لا الكفارة وكذا ما
 بوجبه من الاثر في هذا **باب ما يوجب القصاص وما لا يوجب**
 يوجب القصاص يقتل من هو بحقوق الدم على الثاني عدم اقبض الجرح
 وبالعمد والسبيل بالذم ولا يقتل من يمتثل بالذم والذكر بالذم
 والعاقل بالجنون والبالغ بغيره وكامل الاطراف بغيره والفرج
 باصله الاصل بغيره بل يجب الدية في مال القاتل في ثلث سنين ولا
 السيد جسد ومدبره ومكانه وعبد ولد وعبد بعضه وان
 ورثه قصاصاً على ابيه فقط ولا قصاصاً على شريك الاب والابن والاولاد
 المخطي والصبي والمجنون وكل من لا يجب القصاص بقتله وان قتل عبد الرهن
 والمرتهن لا يقتل حتى يحضر الرهن والمرتهن وان قتل مكانه عتق وقوله
 وله ورث مع سببه فلا قصاص وان لم يكن وفاء بقتل سببه وكذا
 وان كان وفاء وللورث غير سببه خلافاً للمخالف ولا قصاص الا بالدية
 ولابد المعصوم ان يقتل من قاتله به وفاء وقريبه وان بصلح الا ان
 يعفو والصبي كالمعصوم والقاص كالدب هو الصحيح وكذا لو وقع الاثم
 لا يقتل في النفس من قتل والاولياء كسائرهم فملك الاصل

بالمستأمن
 والصحيح يعبر عنه



من قاتله قبل كبير الصفار خلافه ما ولو غاب احد الكبدتين نظر احدهما
ومن قتل جديده المراقص منه ان جرحه وان بظهره او عصاره
وعليه الدية وعذره ما يقصر وكذا الخالد في كل متقل وفي النفرين
والخوف وان نكر من قتل به اجماعا ولا قصاص ولا قتل عولادة
من السوط ومن جرح فلم يزل الاخر حتى مات اقص من جرحه
الا ان القاتل من المسلمين واهل الحرب فقتل مسلمة حربية ف عليه
الدية والكفارة لا القصاص ومن مات بفعل نفسه وزيد وجنبة وليس
فعل زيد ثلث دية ومن شتم على المسلمين بسفا وجبة قتله وشي فقتله
ولا في قتل من شتم على آخر من اهل البلد او نهار في مصر وغيره او شتم على
عصا البلد في مصر او نهار في غير فقتله المشهور عليه ولا عذر من قتل من
سرق مناعه لبلد واخرجه ان لم يمكنه الا من لا بد من القتل ويجب
القصاص على قاتل من شتم عصا نهار في مصر وشتم بسفا وضربه ولم يقتل
ورجع ولو شتم مجنون او عبيد آخر بسفا فقتله الاخر عدا فقتل الدية
في ماله ولو قتل جديدا مال عليه ضمن فدية **باب القصاص في القتل النفس**
هو فيما يمكن فيه حفظ المماثلة ان كان عمدا فيقتصر بقطع البدن
المقتول وان كانت بدل القاطع اكبر من بدل القطوع وكذا الرجل في ماله
الا في الدان والعين ان رجم صؤها وحقاغة الدان فامت فيجعل

وهي نكرة موصوفة عبارة
عن فعل الجناية

على

على الوجه فطون طرب وتقابل العين بمائة مجازة حجة بلده صؤها
وهو كسجة نزع في المماثلة كالموتحة ولا قصاص في عظيم
السن فيقطع ان قلع ويبر وان كسر فليكن طلع ذكر وانثى وحر
وعبد او طر فغير بدن ولا في قطع بدن نصف الساعد ولا
في جافة برئت ولا في الشا ولا في الذكر الا ان قطعت الحشفة
فقط وطرف المسلم والذي سؤ وخبر المحمي عليه بين القصاص
اخذ الدان لو كانت يد القاطع شلوا او ناقصة الاصابع او
ثم السالج اصغرا وكبر لا تستوعب الشجة ما بين قرنيه وقد
استوعبت ما بين فرخي المشجوج **فصل** وبسقوط القصاص
عموت القاتل ويجفو الاولياء ويصلحهم علم مال وان قتل ويجب
حاله ويصلح بعضهم او عفوهم ولم يبق حصته من الدية في تلك حين
على القاتل هو الصحيح وقيل على العاقلة ولو قتل حر وعبد حفا
فاملح وسيد العبد جلا بالصلح عن ماله بالقصاص في شيطان
ويقتل المح بالقتل والفر بالمال اكنفا ان حفر وليا وهم وان
واحد منهم قتل لم يقطع حق البقية ولا يقطع يدان بيد وان
امر بكنا فقتلوا معا بل يضمان ليهما فان قطع رجل من اثنين
فلهما قطع بميتة وللهما من سائر معا وان حفر اخرهما

و

على

وَأَنْ عَقَائِدَ الْقَطْعِ وَمَا جَدَّ مِنْهُ
أَوْ عَنِ الْجَنَابَةِ فَهُوَ عَقْوٌ عَنِ النَّفْسِ

三

لا بطريق الارث فلا يكون احدهم خصما عن البقية فيه بخلاف المال
فلو اقام احدا بين حجته بقول ابيه ما عداوا الاخر غائب لم يرد عليه
بعد عفو الغائب خلافا لما في الخطاء والدين لا تترك ولو برهن
القائل عفو الغائب في الحاضر خصم وسقط القود وكذا لو قتل عبد
لرجلين واحدهما غائب ولو شهدوا في اقسام يخفوا فيها
فان صدقهما القائل فقطع الدية بينهما اثلاثا وان كذباهما فلا شيء
لهما ولا لغيره ماثلت الدية وان صدقهما اخوهما فقطع عمر القاتل
له ثلث الدية ثم يباخونه منه وان اختلف شاهد القتل فزمنه او مكناه
او التيه او قال احدهما ضربه بعضا وقال الاخر انه رمى ما اقله ظلم
وان شهدا بالقتل وجهلا الدية ولو اقر كل من رجلين بقول
وقال ليه قتلناه جميعا فلهما ولو شهدا بقتل رجلين فلهما
بقول بكر اياه وارعى ليه قتلها الفناء والصبرة بحاله الزم الوصل
في بندل العمل المسمى عند الامام فلو رمى مسلما فارتد فوصل اليه فارتد
الدية خلافا لما ولو رمى مسلما فارتد فوصل اليه فارتد
ولو رمى مسلما فارتد فوصل اليه فارتد فوصل اليه فارتد
بين فمعه مخرج او غير ذلك وان لم يرد عليه فمعه مخرج
الحرام وان رمى مسلما فارتد فوصل اليه فارتد فوصل اليه فارتد

فخرج شهاده فوصل اليه من ولوي سلم صيد الفخيم
 فوصل حل وفي العكس يجرم **كتاب النبالت** الدية المظلم من الابل
 مائة ان باع ابنته مخاض وبنات لبون وحقاي وجراع من
 كل خمس وعشرون وعند يمد ثلثون حقة وثلاثون جذعة
 واربعون شبة كلها خلفات في بطنها ولا تغلظ
 في غير الابل وهي شبة الحمد والمخففة وهي في الخطاء وما بعد من
 الذهب الفدينار ومن الورق عشرة آلاف درهم ومن الابل مائة
 اجمال او بنت مخاض وبنات لبون وحقة وجذعة من كل عشرون
 ولا دية من غير هذه الاموال وقال ابنها ومن البقر ايضا مائتا
 بقرة ومن الغنم الفاشاة ومن الخيل مائتا حلة كل حلة ثوبان و
 كفارة شبة الحمد والخطاء عتق رقبة مؤمنة فان عجز فصيام شهرين
 متتابعين ولا اطلاق فيها وضح اعتناق رضيع احدا بويه مسلم لا
 الجنين والتمتع في النفس وما رويها نصف مال الرجل والذمي مثل ما
 للمسلم **فصل** في النفس الدية وكل في المارن الانف وفي اللسان منع
 النطق او اداء اكثر الحروف وفي الصلب منع الجماع وفي الافضاء الا
 منع من مال البهائم في الذكور وفي حشمة وفي العقل وفي السمع
 وفي البصر وفي الشم وفي الذوق وفي اللحية ان لم ينبت وفي الشعر الراس

١
 لثافة رافعة
 وخليفة ظهور
 الام بكونه
 جمع خلفات

ابن مخاض

جنين انه فونده منور طوعه
 او ش غله ودره

وكذا

وكذا الحائض والاهدار وفي العينين وفي الاذنين وفي الشفتين
 وفي ثدي المرأة وفي اليدين وفي الرجلين وفي اشفاة الجنين وفي كل
 واحد مما هو اثنان في البدن نصف الدية وما هو امر بغيره
 وفي كل اصبع من يدا رجل عشرها في كل مفصل منها ثمانية مفاصل
 نصف عشرها ومما فيه ثلاثة مفاصل ثلثها في كل من نصف عشرها
 وفي كل عضو ذهب بقية فدية وان كان قائما لم يدر ثلث وعين
 ذهب ثلثها **فصل** لا قول في الشجاج الذي هو موضع ان كانت عدا
 وفيها خطاء نصف عشر الدية وفي التي توضع العظم وفي الراس ثمة وهي
 التي ترشم العظم عشرها وفي الذقنة وهي التي تنقل العظم عشرها ونصف
 وفي الائمة وهي التي تصل الى ارم الساع ثلثها وكذا في الخائفة فان نقت
 فيها جاثقتان ويحب ثلثها وفي كل من الحارصة وهي التي تنشق الجلد
 والارمعة وهي التي تخرج منه رمايش الدرع والائمة وهي التي تنسل الدرع
 والباضعة وهي التي تبضع الجلدة والاملاحة وهي التي تاحد اللحم
 والسمحاق وهي جلدة فوق العظم تصل اليها الشجة حكومة عدل
 وعن محمد في القصاص كاللومحة والشجاج تحتها الوجه والاربع
 والخائفة بالجوف والمخية والظفر وما سجد للرجل تحاوه في حكمه
 عدل وهو ان يبقوا عدا الا ان يمتدحها فما نقص من قيمته وجب

بنسبة من رتبة به بقية وفي اصابع اليد وحدها ومع الكف نصف الدية
 ومع نصف الساعد ونصف الدية ومكونه عدل وكف في اصبع عشر الدية
 وان في اصبعان خمسة ولا شيء في الكف وعند ما يجب الاكثر من اثنى عشر الكف
 ودية الاصبع او الاصبعين ويدخل الاقل فيهما وان فيهما ثلث اصابع فدية الاصابع
 وهي ثلثة اعشار اجماعا وفي الاصبع الرئى حكومة عدل وكذا في الشارب
 ولحمة الكوسج وتندى الرجل وركن الخصى والعين واللسان الاخرس
 واليد الشارة والعين العوراء والرجل العرجاء والسن السوء وكذا
 في عين الطفل والتم ذكره اذ لم تعلم صحة ذلك بما يلد على ابصاره و
 تحرك ذكره وكلامه وان شجرجا فذهب عقله وشعره رتبة دخل
 اثنى عشرة موضحة في الدية وان ذهب معه او بصره او كلامه لا يدخل وان
 ذهب به اعيناه فلا قصاص فيجب انهما وارثن العينين وعند ما نقصا
 في الموضحة والدية في العينين ولا قصاص في اصبع قطعت فثلث اخرى
 وعند ما ينقص بالقطوعة ونحو الدية في الاخرى ولو قطع مفصلا
 الاعلى فثلث ما بقى فلا قصاص بل الدية في ما قطع وحكومة العدل فيما ثلث
 ولا لو كسر نصف سن فاسود بافرا بل دية السن كلها وكذا لو احرى واحدا
 او اثنين او ثلثا من اصابعه وهو فائمة فالدية في الخطاء على العاقلة
 وفي الاخرى ماله ولو قاتلت من رجل فثبت مكانها اخرى سقط اثنى عشر

خلا فاهما وفي سن الصبي سقط اجماعا وان اعاره الرجل سقطت الدية
 الى مكانه ان ثبت عليه الا لا يسقط لشره اجماعا وكذا لو قطع ارنه
 والصفى والحنيت ومن قلعت سنة فاقصرت من العلم اثنتي عشرة فعليه
 دية سن المقتصر منه ويساق في اقصى السن والموضحة حولا وكذا
 لو ضرب به فتحركت فلو اجمد الفاظ فداء الضرب وقد سقطت سنة
 فاختلاف في سبب سقوطها فان قيل سقطت السنة والقول المصوب وان بعد
 مضيه فلا ضارب ولو شجرجا فالتين ونبش الشعر ولم يولد الاثر
 يسقط الاثر و عند الجرح فيجب ان يشر الدلم وهو حكومة عدل وعند
 مجزاجه لا يطيب وكذا لو جرح بفريش وان بقيت حكومة عدل
 بالاجماع ولا ينقص بخرج او طرف او موضحة الدية بل كل عجز يخط
 فيه القول بنسبة كقتل الابن والدية فيه في ما القاتل وعمد الصبي و
 المجنون خطاء ودية على عاقلة ولا كفارة فيه ولا حرمان ارث
 والمحتوى كالمجنون **فصل** ومن ضرب بطن امرأة فالت حينا
 ميتا فخطا عاقلة غرة وبهي حناته ربه فان السنة حياتها
 فدية وان ميتا وماتت الامة فغرة ودية وان تما فالت حيا فدان
 فدية ودية وان ميتا فدية او ما يجب في الجنين بولث غرة والبرك
 منه الضارب وفي جنين الامة نصف عشر قيمته لو ذكر او عشرين

سواها ذكره او اثنى عشر ونصف عشر ودية الجنين ومن ضرب
 المرأة لاد فدية عشر او نصف دية الجنين

لوانتي وعنديك فان نفقت الام ضمن نقصانها والا فلا ضمان
فان ضربت في مائة درهم احكمها فالقصة حيا لمات تجب قيمته لاربه
ولا كفارة في الجبن واليسين بعض خلفه كتاب الخلق وان شرب
دواء وعالجت فخرج باطرح جبينه فالغرة على عاقلة ان فعلت
بل ان اسبه وان يانته فلا **باب ما يحدث في الطريق** من احرق
في طريق العاقلة كنيها او ميراثا او جرحا او كان وسعه ذلك ان
لم يضرهم ولكل منهم نزع وفي الطريق الذي لا يسعه بل ان اشركه
وان لم يضر وعاقلة ربه من قاتل سقوا فيهما او كذا الوعد
بنقصه الشاوان وقع العار بعد آخر فماتنا فالضمان على من احرق
وان ابتاع طرف الميراث الذي في الحائط فلا ضمانا وان في الطريق والحاج
ضمن كمن حفر بئر او وضع حجر في الطريق فتلف الشاوان وان تلف
به بهيمة فضمنها في ماله والقاء التراب واختار الطين كوضعي
وهذا ان افعله بل ان الامام فان فعل شيئا من ذلك بان
فلا ضمان ولو لم يقع في البرجوعا وغما فلا ضمانا حافوا
وان بل ان وعنديك عليه الضمان وكذا عند يدك في النعم لا في البيع
وان وقع جرحا او آخر فضمن ما تلف به الشاوان ولو اشترى جنبا
والذي لم يضره ان اشترى عليه كذا الوعد في شتم في الطريق

ثم

وسائق وان تخسر اشئ منصوب في الطريق فالضمان على من
نصب ولا فرق بين ان يكون انصبا او بالغا وان كان عبد فالضمان
في رقبة وجميع مسائل الفصل الذي قبله ان كان المالك انصبا فالتة
على العاقلة وان غير الضمان في مال الجاني ومن فقاء عين شاة و
قصبا ضمن ما نقص او في عين الفرس والبغل والجمار او جبر الخمر
او بقرته ربح القيمة **باب جنابة الرقيق وجنابة عليه** جنابة
المملوك لا تجب الا في فعل واحد او محال للرفع والادفينة واحدة
لو عين محله فلو جرحه بعد خطاءه فان شاء مولاه رفعه به او يملكه
وليه وان شاء فله بارشها حاله فان مات العبد قبل ان يجازي شاة
بطل حق المجني عليه وان بعد ما اخذ الفداء لا يضره فان فراه في
الحكم كذلك وان جنى جنابين رفعه به ما يفسد شاة انسية حق
او فراه بارشها فان باعه او وهبه او عتقه او ربه او سواه غير
عالم به ضمن الاقل من قيمته ومن الدار من ان عالم به ضمن الدار من
كما لو علق عنقه بقتل زيد او ربه او شاة ففعل وان قطع عن ربه
حرمه او دفع اليه فاعتقه فري في العبد ضلح بالجنابة فان اشركه
اعتقه بوجهه في فراه او يفره كذا في الفاعل جرحه في
القطر على من اشترى من المملوك او من غيره في فراه او يفره كذا في الفاعل جرحه في

يعتقه

فسرى رء وأفيد ولان جنى ما روى مديون خطاء فاعفوه عن علم
 به ضمن لرب الدين الا قلم من قيمته ومن ربه ولو لم يجانبه الاقل
 من قيمته ومن ربه ولو ولدت ما روى مديونية ببيع مديون
 ربه ولو جنى لا يدفع في جنبه ولو اقر رجل ان ربه اقر عبد
 فقتل ذلك العبد ولو المقر خطاء فلا شيء له وان قال مقتق فقتل احدا
 من قبل عتقه وقال يذبل بجل بجره فالقول المقتق وان قال المولى لانه
 اعتقه باقطع يذبل قبل العتق وقالت بل بجره فالقول المولى وكذا
 كل ما لا يملك الا لجماع والغلة وعند محرم لا يضمن الا كسبا بحينه
 يوم يبرأ اليه ولو اقر عبد محرم وشيئا بقتل رجل فقتله فالدية
 على عاقلة القاتل ورجوع على العبد بعد عتقه لا على البصير الا امر
 ولو كان ماسوا العبد مثله رفع السيد القاتل او فداءه ان كان خطاء
 او الماسو صغيرا ولا يرجع على العبد الا امر في الحال ويجوز ان يرجع عليه
 بجر عتقه بالاقول من قيمته ومن الفداء وان كان عمدا والماسو كبير
 اقتصروا ان قتل عبد حر بين اكل ستمها وليا فحفظ احد ولو اكل منها
 رفع نصفه الى الآخرين او فدى بدية لهما وان قتل احدهما عمدا والآخر
 خطاء فحفظ احد ولو العمد فدى بدية ولو الخطاء نصفه الاحد
 ولو العمد اوقع اليهم يقسمونه اثنان فاحد او عندهما اربعة امانعة

وان

ان قتل عبد لاثنين قريبا لهما فحفظ احدهما بطل الكفر والاد
 يدفع العاقبة نصف نصيبه الا اخر او بقره بربع الدية وقيل محمد
 مع الامام **فصل** ربة العبد قيمته فان كانت قدر ربة الحر او اكثر
 نقصت عن ربة الحر عشرة ايام وكذا لو كانت قيمته الامتكنة الحر
 او اكثر وفي الغصير يحجب القيمة بالغلة ما بلغت وما قدر ربة الحر
 من قيمة الرقيق ففيه نصف قيمته ولا يبرأ العبد خمسة الا ولا خمسة
 ومن قطع يد عبد او اعنى فسرى اقص منه ان كان ولريه سبدا
 فقطعوا الا ولا وعند محمد لا قصاص اصله وعليه ارش البير وماله
 نقص للمجن العتق ومن قال العبدية احكاما فشتى اقبين في
 احدهما فارشهما له وان قتلا وله ربة حر وقيمة عبدان القاتل و
 واحدا وان قتل كلا واحد اقيمة العبدين ومن فداء عيني عبد
 فان شاء سيده رفعه اليه واخر قيمته وامسكه ولا شيء له وغناها
 ان امسكه فذل ان بضمته نقصا **فصل** وان جنى مديون او ام ولد من
 السيد الاقل من القيمة ومن الاشراف جنى اخرى يشارك والمثانية
 وفي الاول في القيمة ان رقت اليه بقضاء والا فان شاء ابتع وفي
 الاول وان شاء ابتع المولى وعندها ابتع وفي الاول وفي كل حال
 وان اعتق المولى المديون فوجى جانيه لا يملك الا قيمة واحدة

عشر الا ان دفع ربه
 وخمس الا ان دفع ربه

ان قتل عبد لاثنين قريبا لهما فحفظ احدهما بطل الكفر والاد
 يدفع العاقبة نصف نصيبه الا اخر او بقره بربع الدية وقيل محمد
 مع الامام **فصل** ربة العبد قيمته فان كانت قدر ربة الحر او اكثر
 نقصت عن ربة الحر عشرة ايام وكذا لو كانت قيمته الامتكنة الحر
 او اكثر وفي الغصير يحجب القيمة بالغلة ما بلغت وما قدر ربة الحر
 من قيمة الرقيق ففيه نصف قيمته ولا يبرأ العبد خمسة الا ولا خمسة
 ومن قطع يد عبد او اعنى فسرى اقص منه ان كان ولريه سبدا
 فقطعوا الا ولا وعند محمد لا قصاص اصله وعليه ارش البير وماله
 نقص للمجن العتق ومن قال العبدية احكاما فشتى اقبين في
 احدهما فارشهما له وان قتلا وله ربة حر وقيمة عبدان القاتل و
 واحدا وان قتل كلا واحد اقيمة العبدين ومن فداء عيني عبد
 فان شاء سيده رفعه اليه واخر قيمته وامسكه ولا شيء له وغناها
 ان امسكه فذل ان بضمته نقصا **فصل** وان جنى مديون او ام ولد من
 السيد الاقل من القيمة ومن الاشراف جنى اخرى يشارك والمثانية
 وفي الاول في القيمة ان رقت اليه بقضاء والا فان شاء ابتع وفي
 الاول وان شاء ابتع المولى وعندها ابتع وفي الاول وفي كل حال
 وان اعتق المولى المديون فوجى جانيه لا يملك الا قيمة واحدة

وان اقر الدين بحياة خطاء لا يلزم شيء في الحال ولا بعد عتقه
باب غصب العبد او الصبي والمدين والجنابة في ذلك ولو
 قطع السيد يد عبده فغصب فمات من القطع في يد الغاصب ضمن
 قيمته مقطوعا وان قطع سيد يد عبده عند الغاصب فمات برئ
 الغاصب ولو غصب مجبور مثله فمات في يده ضمن ولو غصب مدين
 فمات عند غاصبه ثم عند سيد او بالعكس ضمن سيد قيمته له ما ورجع
 نصفه على الغاصب ورفعه الى رب الاول ثم رجع به ثانيا عليه وعند
 مجبور يد رفعه ولا يرجع ثانيا وفي الصورة الثانية يدفعه ولا يرجع
 ثانيا بالاجماع والفن في الفصلين كالدين الكفاية يدفعه والدين
 يدفع القيمة وحكم تكرار الرجوع والدفع كمال الدين خلافا وانفاقا
 ولو غصب رجل مدين آخرتين فمات في يده في كل منهما ثم سيد قيمته
 لهما ورجع به على الغاصب ورفعه الى رب الاول ورجع به عليه
 ثانيا انفاقا وقبل فيه خلافا ومجرب ومن غصب صبي اكره فمات في يده
 نجاة او يحيى فلا شيء عليه وان بضاعة او ثمن شحنة فعلى عاقلة
 لئنه ولو قتل صبي عبدا مولى عاتله ضمن عاتله وان اكل طعاما
 او شربا مالا ورجع عنه فلا ذم له الا بالدين فلو ادعى عليه من غير
 ما قاله فاستأنس به بغير الصلة لا في الاصل ولا في الفرع والدعارة

كالاباح فيه ما والتمس بالصبي العاقل وفي غير العاقل يضمن المال
 ايضا بالاتفاق كما يضمن العاقل ايضا مالا انفق به بلا بدع ويحرق
باب القسامة اذا وجد ميت في محلة يتر القتل من جرح او
 خروج دم من اذنيه او عينيه او اثر خنق او ضرب ولم يدركه ولم
 ارع وليه قتله على اهلها او بعضهم ولا يثبت له خلف خسون حولا
 منهم بخناهم الوقي بالله ما قتلناه ولا علمناه له فان لا ثم قضى
 على اهلها بالدية وما تم خلفه كالكبير ولا يحلف الوقي وان كان لوث
 فان نفق اهلها عن الحسين كزرت اليمين الى ان تم ومن نكل جسد
 حتى يحلف ومن قال منهم قتله فان استنشاء في يمينه وان ارع الوقي
 القتل على غيرهم سقطت عنهم ولا نفق شهادتهم به على غيرهم خلافا
 لهما ولا على بعضهم ان ابعاه اجماعا ووجود اكثر البدن او نصفه
 مع الرث كوجود كفه ولا فست اعاصيه ومجنون وائمة وجسد ولا
 قمت اولاديه في بيت لا اثر فيه او يخرج الدم من فيه او انفه او بابه او
 ذكره او ورجل من نصفه ولو بوح الرث او نصفه مشقوقا بالطول
 وان وجد عذبة ليسوفها رجل والدية على عاقلة وكذا لو كان بقولها
 او كبرها وان اجتمعوا فعليه وان وجد عذبة بين فرسين فعليه
 اقرهما وان وجد في رث نفسه فعلى عاقلة وعنهم الا في بيت

في كل سنة درهم او اربعة فان لم يستبح القبيلة لذلك ضمن اليهم
اقرب القائل نسباً على ترتيب العصب والقاتل كاحدهم وان كان
من بني تميم بالحر او بالحر او بالحر او بالحر او بالحر او بالحر
وعاقلة المعتق ومولى المولادة موكاه وعاقلة ولد الملائنة
عاقلة امه وان ارعاه الاب بعد ما عقلوا عنه رجوعا عاقلته
بما عزموا وانما تعقل العاقلة ما وجب بفسر القتل فلا تعقل
جناية عذر ولا جناية عذر ولا ما لم يصلح واعتراف الادب بفسر
ولا اقل من نصف عشر الذب بل ذلك على الجاني ولا يدخل النساء والضياع
في العقل ولا يعقل مسلم عن كافر ولا بالعكس ويعقل الكافر عن الكافر
وان اختلفا مسلمة ان لم يكن العداوة بين المسلمين ظاهرة كاليهودية والكفا
وان لم يكن للذي عاقلة فالدية في ماله وثلاث سنين والمسلم يعقل
عنيت الماروقيل كالدني وان جرحه عذر خطاء فعلى العاقلة
كتاب الوصايا الوصية تملك مضافا الى ما بعد الموت وهي
سخرية بما روي الثلث ان كان الوارثة اعياناً ويستغنى
بانصائه والافتقار كما يحب ولا ينصح بما روي الثلث ولا الفاتل
بكلية ولا الوارثة الا باحازة الوارثة وتنصح بالثلث لا جني وان
لم يجزوا ونصح من المسلم الذم والعكس ونصح للحر ان كان بينه

وبين

وبين ولا ربه اقل من ستة اشهر ولا تنصح الهبة له وان اوصى
بامته روية صحت الوصية والاستثناء ولا بد في الوصية من القبول
وتعبد بعمود الوصية ولا اعتبار بالبر والقبول في حياته وبه
تملك الادب موت الوصية له بعمود الوصية قبل القبول فان
يملكها وتصير لغيره ولا تنصح من صحت ولا مكاتب وان ترك
وفاء الوصية مؤخر عن الدين فلا تنصح من يجتهد اليه بماله
الا ان يبر الزمراء والموتى ان يرجع في وصيته فولا او فولا بقطع
حق المالك في الفصبة او يزيل ملكه كالبيع والهبة وان اشتراه او
رجع بعد ذلك او يوجب في الوصية به زيادة لا يمكن التسليم اليها
كلت السويق والبساء في الدر والحشو بالقطر وقطع الثوب وزنج
الشاة رجوع لا غسل الثوب وتخصيص الدر وهديته والحجور ليس
برجوع عند محمد خلافا للابن خوفا قوله اخذ الوصية او كروية
او وصية الفلان في حرام ولو قال ما اوصيت بفلان فوجوع الا
ان يكون فلان الثاني ميتا وبطلان هبة الميراث ووصية لا جنيته تكفيها
بعد ما وكذا اقرره ووصية هبة الهبة الكافر والرفيق ان سلم او
اعتق بعد ذلك وصية الفقير والمخلوع ولا تسلم ولا تسلم من كل
ماله ان طلق او اخرج من ماله وان قلنا **باب الوصية بثلث** المال

ولو اوصى لكل من اثنين بثلث ماله ولم يجر ورثته ^{في الثلث}
 بينهما نصفين ولو اوصى بثلثه والاخر بسدسه قسم الثلثا
 ولو اوصى بثلثه والاخر بثلثيه او بنصفه او بجزءه بثلث
 بينهما ما وعدهما بثلث في الاول وخمس في ثلثه الخماس
 والثاني ربع في الثلث ولا يضر ^{في الثلث} الموصى له بالزائد على الثلث
 عند الامام الذي في الحياة والسعاية والدرهم المرسلة ونحو الوصية
 بنصيبه وتصح بثلث نصيبه ولو كان له ابنان فلهما الثلث
 وان ثلثه فالربع وان اوصى بجزء من ماله فالتعيين الى الورثة وان
 سهم السكر وعندهما مثل نصيب احدهما اذا كان يزيد على الثلث
 ولا اجازة قالوا هذا في عرفهم وفي عرفنا السهم كالجزء وان اوصى
 بثلث ماله ثم بثلث ماله واجازة فله الثلث وان بسدسه
 ثم بسدس فله السدس وان اوصى بالثلث والثلث فله الثلث
 او غنم او ثياب او غيره من جنس واحد فله الثلثان فله الباقي
 الذي خرج من الثلث وكذلك كل مكس وموزون وان بثلث ثيابه ثلثه
 وفي متفاته فله الثلثان فله الثلث ما بقي وان بثلث عبيده
 فله الثلث وعندهما كل الباقي وقيل يوافقان والرواية كالعبد
 وان اوصى بالثلثين وثلثي ورثته فله الثلثان وان خرجت من ثلث العين

والا
 وثلث

والا فخرج ثلث العين وثلث ما يستوفى من الدين حتى يتم
 وان اوصى بالثلث لزيد وعمر واحدهما ميت فكل للميت وان
 قال بين زيد وعمر فالنصف للميت وان اوصى بثلث ماله وكامل
 له فأكسب فله ثلث ماله عند الموت وان بثلث غنمه ولا غنم
 كان فله ثلث قبل موته بطلت وان استغفار غنما ثم مات ميتا
 في الصحيح وان اوصى ثلثا من ماله ولا ثلثا فله قيمته او بطل
 لو بثلثا من غنمه ولا غنم له وان اوصى بثلث ماله لأمته او لآله
 وثلث للفقراء والمساكين فله ثلثه اجملا ولكل
 فريق خمس وعندهما ثلثه اسباعه وكذا فريق سبعان وان
 اوصى بثلث ماله للفقراء فله نصفه ولغيره نصفه وعندهما ثلثه
 ولغيره ثلثه وان اوصى بمائة لزيد ومائة لعمر ومائة لغيرهم فله الثلث
 كذلك معهما فله ثلث ماله ولو بمائة لزيد وخمسة لغيره فله الثلث
 نصف ماله لغيرهما وان قال الاقلون عدلين فصد قوم فانه يصدق
 الى الثلث فان اوصى مع ذلك بمائة لزيد وثلث لغيره فله الثلثان للورثة
 وبقي كل صدق في ثلثه فاما ما وجد في الوصايا بثلث ما اقر
 به والورثة بثلث ما اقر به ويختلف كل على العلم به والورثة
 بما اقر به وان اوصى بثلثي ورثته ولا جني نصفه او ثلثي للورثة وان

والا
 وثلث

او من ثلثة بثوب وهو متفاوت فضاء ثوب ولم يدبر
 ابيه وهو الورثة تقول اكلها جميعا بطلت الوصية فان سلموا
 ما بقي فلهي الجذر ثلث جديهما واذى الرثلة ثلث ابيه ما ولى الوارث
 ثلث كل منهما وان اوصى بيت معين من رثته فمست فان
 خرج البيت في نصيب الموصى له فهو الموصى له وعند محمد له نصفه
 والاول قدر رثته وعند محمد قدر نصف رثته والافضل كالوصية
 وقبل الاخذ وفي الجرد وهو المختار وان اوصى بالثلاثين من مال
 غيره فله رثته الاجارة بعد موت الموصى وله الثلث بعد الاجارة بخلاف
 الورثة لو اجازوا ما اراد على الثلث وان اقر احد البنين بعد القسمة
 بوصية ابيه بالثلث فعليه دفع ثلث نصيبه وان اوصى بامه فولدت
 بعد موته فله الموصى له ان خرج من الثلث والاخذ الثلث منها ثم
 منه وعند محمد ما على السواء **باب العتق في الرضا العبرة بحال**
 الرضا في الرضا في الرضا فان كان في الصحة فمن كل المال وان في مرض الموت
 فمن ثلثه والمضاد الموت من الثلث وان كان في الصحة ومن مرض
 عليه كالموت في الرضا في الرضا وان كان في الصحة ومن مرض عليه
 في الرضا في الرضا فان اعتق وجازى وصاق الثلث عنهما فلهما
 ان اعتق من الثلث فان اعتق من الثلث فلهما نصف

للزوج ونصف بين العتق والاختار وان جازى بين عتق
 فنصف للمولى ابا ونصف للعتق وعندهما العتق اولى بالجمع
 وان اوصى بان يعتق عنه بمائة ثمنه فلهما نصفه وان اوصى بثلث
 الوصية وعندهما يعتق بما بقي ولو كان العتق حجج بما بقي اجماعا
 وتبطل الوصية بعقوبة عبد لو جنى بعد موت سيده فخرج بها فان
 ولو اوصى لزيد بثلث ماله وثلثا لغيره فان زيد عتقه في الصحة و
 والورثة عتقه في مرضه فالقول للورثة ولا شيء لزيد الا بفضل الثلث
 عن فتمت او يبرهن على دعواه ولو انى جازى على البيت لزيد والجد
 اعتاقه فصحته وصرفهما الورثة بثلث العتق فصحته ونفيع
 الى الغريم وعندهما الا ببيع وان اجتمعت وصايا وصاق الثلث
 عنها قدمت الفريضة وان اخرجها فان تساوت في الفريضة او غيرها
 قدم ما قدمه وقبل تقدم الزكوة على الحج وقبل بالعكس وتقدم الحج
 والزكوة على الكفارة في الفتل والظهار واليمين والكفارة على صدقة
 الفطر وصدق الفطر على الاضحية وان اوصى بثلث الاسدية اجماعا
 عنه جازى من يدرى ان كان وفاء للفقير والفقير جازى من يدرى ان
 اجازى في الطريق واوصى ان يجمع ما يجمع من الثلث فلهما
 من يدرى ان يجمع ما يجمع من الثلث فلهما نصف

باب الوصية للأقارب وغيرهم جاز الذئب ما لا يصفه
 وعندها من يكن محله ويجمعهم مسجد هاو يسوق في الساكن
 ولما لك والذكر والذئب والسلم والذئب وصية من هو زوج محرم
 من أمه وخنة من هو زوج زات رحم محرم منه يسوق في ذلك
 الحر والعبد والأقرب والأبعد وأقارب وأقارب وزوجاتيه و
 إرحامه وزواجره وأنسابه الأقرب فالأقرب من كل ذي رحم محرم منه
 ولا يدخل في الوالدان والولدة والجد والجدات وإن لم يكن له زوج
 محرم بطلت ويكون للأثنين فصاعدا وعندها من يسبق إلى الفقه
 بأن لم يورثه الإسلام وإن لم يسلم من له عتق وخالان الوصية
 لعمته وعندها لكل على السواء ومن لم يعم وخالان نصف الوصية لعمته
 ونصفها بين خالته وإن لم يعم فقط فنصفها له وإن عم وعمة وخال
 وخالة فالوصية لعمه وعمته على السواء وعندها الوصية لكل على السوية
 في جميع ذلك وأهل الزوج زوجته وعندها من يعولهم ويصبرهم نفقة
 يعولهم ونصف نفقة والده أهل بيته وأبوه وجدته من أهل بيته
 وأهل بيته من يسبق إليه من جهة الأب وجنسه أهل بيته والوصية لبيته
 فلان ويؤبى صلب الذكر خاصة وعندها وبوراة عن الإمام
 بدخول الذئب الوصية فلان للذكر من حظ الأنثيين ولو لم يكن فلان

للذكر

للذكر والذئب على السواء ولا يدخل في الوالدان عند وجود أولاد
 الصديق يدخلون عند عدمهم لكون أولاد البنت وإن أوصى لبيته
 فلان ويؤبى قبيلة لا يخصون فهي باطلة وإن أوصى لبيته أو
 عيانتهم أو زبائنه أو أولادهم فللخ والفقيه منهم والذكر
 والذئب إن كانوا يخصون والفقيه منهم خاصة إن كانوا يخصون
 ولو لم يكن فيهم من اعترفهم في الفقه أو المهر والولادة ولا يدخل
 من الولادة ولا من الولد إلى الأعداء وتبطل إن كان له مخفى
 وأقل الجمع اثنان في الوصية كالميراث **باب الوصية بالخزينة**
واسكنه أو التمرة نفقة الوصية بخزينة عبده وكسنة زوجه
 بغلته مائة معبنة وأبدا فلان خرج ذلك من الثلث سلم الوصية
 له والأقسمت الذئب في العبد يومين لهم ويوم له فإن مات
 الوصية لم يرد إلى ورثة الوصية وإن ماتت وخيرة الوصية بطلت
 من أوصى له بغلة الذئب والعبد لا يجوز له السكنى والاختلاف في الوصية
 ولا من أوصى له بالخزينة والسكنى في يوم وإن أوصى لبيته بستانه
 فذلك ثمرة فله من فقط وإن زاد أبدا فله من وما يستقر وإن أوصى
 بغلة بستانه فله الموجود وما يستقر وإن أوصى له بصوف فغلة ذئبه
 أو أولادهم أو أولادهم أو أولادهم فقط أو أولادهم أو أولادهم

ومعقود

ص

باب وصية الذمي ولو جعل ذمي لغيره بيعة أو كيسة في
صحة ثم تفرق مبشر ولو أوصى به لغيره سمين جاز من الثلث
وكذا في غير السمين خلافا لما أوصى وصية مستامن من ذوات
في ذمنا بكماله المسلم أو ذمي وإن أوصى بغيره لا يثبت له نصيب
الوصية له ما دام في ذمنا من مسلم أو ذمي وموجب الموت لم يكفر
به ولا فهو كالمسلم في الوصية والدفعة لا تدرى وصية الذمي تجزئ
الثلث ولا نصيب لورثته وتجوز الذمي من غير علمه لا الحر في ذمنا
الحرب **باب الوصي** ومن أوصى لغيره فقبله وجهه ورثه غيبته
يرثه فإن لم يقبل ولم يرثه ثمة الوصي فهو مخير بين القبول وعدمه
وإن باع شيئا من التركة لم يسبق له الرد وإن غير علم بالابضاء فإن رد
بحر موته ثم قبل ماله ينفذ فاضره وإن أوصى العبد أو كافر
أو فاسق أخرج القاضى ونصب غيره وإن أوصى العبد فإن كان
كل الورثة صغار أصح خلافا لما وإن فيه كبير بطل إجماعا ولو كان
الوصي عاجزا عن القيام بالوصية ضم غيره وإن كان قادرا أبدا لم يخرج
وإن شكى إليه الورثة أو بعضهم منه ماله يظهر منه خبا وإن أوصى
للمائتين لا ينفذ أحدهما إلا بشرا كفن وتجهيز وخصومة ونفعا
بين ومطلبه وشأن حاجة الطفل وفوقه المسلم ورثه وبيعة معيشة

لا يرثه وإن رثه في وجهه

وتنفيد وصية معينة واعتناق غير معين ورثه مضمون
أو مشري شر فاسدا أو جمع أموال ضابحة وحفظ المال
وبيع ما يخاف تلفه وعند أبي يوسف لا ينفذ مطلقا وإن
ملك أحد الوصيين أقام القاضى غيره مقاسمه إن لم يوصى إلى
أحد وإن أوصى إلى الحي جاز ويصرف في وصية الوصي وصية في التركة لو حقه
وكذا إن أوصى إليه في أحد بهما خلافا لما أوصى فسمي الوصي
عز الورثة مع الموصى له فلا يرجعون على الوصي له لو هلك
حظهم في ذمنا الوصي لا مقاسمة معهم عن الموصى له في جمع عليهم
ثلث ما بقي لو هلك حظهم في الوصي وصحت للقاضى لو حكمه عنه
وأخذ قسطه في الوصية حج لو حكم الوصي الورثة فضاء عنه
يؤخذ الحج ثلث ما بقي وكذا لو دفع لمن حج فضاء في يده وعند أبي
يوسف إن بقي من الثلث شيء أخذوا فلا وعند محمد لا يؤخذ شيء
ولو باع الوصي من التركة عبدا مع غيبته الغريم جاز وإن أوصى
ببيع ثمن تركته والتصدق به فباعه وصية وقبض عنه فضاء
في يده واستحق المبيع ضمنه ورجع به في التركة ولو ضمن الوصي
التركة فاضل لا يغير شيء فقبضه وباعه وقبض عنه فضاء الحق
ذلك الشيء رجع في ماله الصغير الصغير على يده الورثة بحصة

ع

ولا يفتح بيع الوصية ولا شراؤه الا بما يتفان فيه وصحاح من
 نفسه ان كان فيه نفع خلافا لما اوله رفع للمال مضاربة وشركة و
 بضاعة وقبول الحوالة على الاملاء لا على الاعسرة ولا يجوز له ولا لآل
 الاقراض ويجوز للاب الاقراض للوصي ولا يتجر في مال الصغير
 ويجوز بيعه على الكبير الخائب غير العقار ووصية الاب احق بمال الصغير
 من جده فان لم يوصي جده الاب فليكن كالاب **فصل** شهر الوصيان
 ان الميت او وصي له من يدرى ما لا تقبل الا ان يدعيه زيد وكذا لو
 شهد ابن الميت ولغت شهادة الوصيتين بمال الصغير وكذا للكبير
 في مال الميت وصحت له في غيره وعندهما نصح للكبير في الوجهين و
 شهادة الوصية على الميت جائز قلاله ولو جبر العزل وان لم يخاضع و
 لو شهد رجلان لا خريف بدين الف على ميت والاخر له ما عاينه
 صحته خلافا لابي يوفى ولو شهد كل فريق للآخر بوصية الف لا صح
 ولو شهد احد الفريقين للآخر بوصية جارية والاخر له بوصية عبد
 صحته وان شهد الاخر له بوصية ثلث لا تصح **كتاب الخنثى** هو من
 له ذكر فخرج فان بال من احدهما اعتبر به وان بال منهما اعتبر الا سبق
 وان استوبا في اسبق فهو وشكل ولا اعتبار بالكثرة خلافا لما اذا
 بلغ فان ظهر بعض علاماته الرجولية لم يثبت له او فقرة على الجاه

او احتلام كالرجل فخرج وان ظهر بعض علاماته النسائية من جف
 وجبل وانكسار ثدي وبرزول لبن فيه وتمكين من الوطء فامرأة
 وان لم يظهر شيء او نعام ضمت فشكل قال محمد الاشكال قبل البلوغ
 فان بلغ فلا شك كالوارثت الاشكال اخذ فيه بالاحوال فيصير
 بقناع ويقف بين صف الرجال والنساء ولو فلو وقف في صفهم بعيد
 من الاصم من جانبهم ومن بخلافه من خلفه وان في صفهم اعاد
 هو ولا يلبس حياء ولا حليا ولا يلبس الخيط في احرامه ولا يكشف
 عند رجل ولا امرأة ولا يخلو به غير محرم من رجال وامرأة ولا يمسها
 بلا محرم ولا يجتنبه رجل ولا امرأة بل يتباع لامته تحتنه من مال ان كان
 له مال والا فمن بيت الملائم يتبع فان ملك قبل ظهور حاله لا يغسل
 بل ينيتم ويكفن في خمسة اثواب ولا يحضر بغير ما رآه غسل رجل
 ولا امرأة ونديب تسجدة قبره وبوضع الرجل يمالى الاما ثم هو
 ثم المرأة ان صلى عليهم جملة ولم اخسر النصيبين من الميراث عند
 الامام فلو مات ابوهم وعن ابن فلان بسم ما اول سهم وعند الشيع
 له نصف النصيبين وهو ثلثه من سبعة عند ابو بكر وخمس من ثمانية
 اثني عشر عند محمد ولو قال سبعة كل عبد حر او كل امه لحرية لا
 يثبت له الميراثين وان قال سبعة كل عبد حر او كل امه لحرية لا يثبت له الميراثين

وقبله يقبل مسائل شتى كتابه الاخير واما ما به بما عرف به
 اقره بنحو ترويج وطلاق وبيع وشراء ووصية وقول عليه
 اوله كالياء ولا يحد في ولا غيره ويعتقل الشان استلهم
 ذلك وعلمت اشارته فهو كالآخر والافلا والكتابة من
 الغائب ليست تحت قالو الكتابة اما مستبين من يومه ويوم كانفة
 في الغائب والمأخر وما مستبين غير يومه كالكتابة على الجدار
 واوراق الشجر وينوي فيه واما غير مستبين كالكتابة على الهواء
 والماء ولا عبرة به واذا اختلطت الذكية بمئة اقل من احرى واكل
 والافلا في كل حالة الاخبار ويعتري الاضطراب واذا احرى في
 اشاة المتلطح بدم وزال ربه فاحتجز منه مرفعة جاز للمرفق كالفس
 ولو جعل السلطان المخرج لرب الارض جاز ولو نوى قضاء رمضان
 ولم يعين عن اي يوم صح ولو عن مضامين فلا في الصبح وكذا في
 قضاء الصلوة او نوى ظهر عليه مثلاً ولم ينوي اول ظهر او اخرها
 او ظهر يوم كذا وقيل يصح فيها ايضاً ولو ابتلع الصائم برأق
 غيره فان كان جيبه لزمه الكفارة والافلا وقتل بعض الحاج
 عذر في الحج ومن قال الاثر عن شامدين نوري من شدي
 فقلت شدي لا ينفقد النكاح بين من اقل قبل كذا ولو

في خلاف الفقه ولو دفعه الاراضي
 المملوكة الى قوم ليعطوا المخرج جاز

قال

قال لها خويش بن زاذن من كذا اين فقلت بن فتم ينفقد ولو قال
 لرجل خويش بن زاذن اين فقلت بن فتم ينفقد ولو
 منعت المرأة زوجها من الدخول عليه او هو يسكن معها فبنته كانت
 ناشرة ولو سكن في بيت الغيب فامتنعت منه فلا ولو قال لا يسكن
 مع امته واريد بيتاً على حدة فليس له الا ذلك ولو قال لا ينفقه
 فقل لا زكركم او كركم او كركم او كركم او كركم او كركم او كركم
 ولو قال لا زكركم او كركم او كركم او كركم او كركم او كركم
 انكار لا يقع وان نوى ولو قال وري ما اشتابتا فامتنعت او هو عقيم
 لا يقع الا بالنسبة ولو قال لا احبلة زيان كذا فهو اقرار بالطلاق
 الثلث ولو قال حيلة خويش بن زاذن فقلت له كايين من خويش بن زاذن
 باز اذ ان طلق اسقط للمهر والافلا وقال الحبة بامالك والافلا
 انا عبدك لا يعق ولو ادعى الى فعل فقال بر من سوكتك است كايين
 كانكم فهو اقرار باليمين بالله تعالى وان قال سوكتك است بطلاق
 فاقول بالجلف بالطلاق فان قال قلت له كذا كذا لا يصرف وكذا قال
 من سوكتك است كايين كانكم ولو قال المشتري البائع بغير البيع
 بزيادة فقه البيع بدينه يكون فسخ البيع العقار المتنازع لا
 يخرج من بين يدي البائع من المدينين ولا يصح قضاء الفاضل فيهما

فقلت كذا شدي

ليس في ولاية والافض القاض فحارثة بيته ثم قال جعت عن قضائه
او بدلي غير ذلك او وقفت وتليسل الشرا واوبطنت حكمي ونحو ذلك
لا يجبر والقضاء ما اضا ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة
ومن له على آخر حق فخباء ^{بناقد} فوما ثم سئل عنه فاقرب وهم يرونه و
بسمعونيه ويولادهم صحت شهادتهم عليه وان سمعوا كلامه
ولم يرونه فادولوبيع عقار وبعض اقرار بالبيع حاضر بجم البيع
وسكت لا تسبح رعاؤه بعده ولو وهبت امره مهرها من زوجها ثم
ماتت فطلب اقراره المهر وقالوا كانت الهبة في مرض موته او قال بل
وقا في صحة افا القول له ولو اقر بحق ثم قال كنت كاذبا فيما اقرت بحلف
المقر ان المقر لم يكن كاذبا فيما اقرت بحلف فيما يدعي عليه عند البيعة
وبه يفتي والا فليس سب الملك ولو قال الاخر وكلتكم ببيع هذا
فست صارت وكيد ومن وكل امرته بطلاق نفسه الا يملك عزه او لو
قال الاخر وكلتكم بكذا على اني من عزلتك فانت وكيد فطريق عزه ان
يقول عزلتك ثم عزلتك فانت وكيد ولو قال كذا عزلتك فانت وكيد
فطريقه ان يقول جعت عن الوكالة للعلاقة وعزلتك عن المنجزة وفيه
بل الصلح قبل التفريق شرط ان كان رينا بدين والا فلا وهو من اقر
عند دار فضال ابو عبد الله ^{في} ان كان له بيت جاز الصلح

ان كان

ان كان بمنزلة القيمة او اكثر بما يتخاين فيه وان لم يكن له بيته او كانت
غير عارلة لا يجوز ومن قال لا يستلحق ثم برهن من صحيح وكذا لو قال الشهادة
لهذه القضية ثم شهد صحيح والامام الذي وكاه الخليفة ان يقطع
انسان طريق الجارة ان لم يفر بالمارة ومن صار له السلطان ولم يفت
بيع ماله فباع ماله نفذ ولو خوفي امرته بالضرر جعت وهبت مهرها
منه لا يصح الهبة ان قدر على الضرب وان اكرهها على الخلع ففعلت
يقح الطلاق ولا يجب المثل ولو احوالت انسانا بالمرء على الزوج ثم وبته
من الزوج ولا تصح الهبة ومن اتخذ بنتا او ابنة في داره فزنى
منها حائطا جارح وطلب تحويله لا يجبر عليه وان سقط الحائط
منه لا يضمنه ومن عثر على دار زوجته بماله بانه فاعلمه له والنفقة
رب له عليها وان عثرها بالدار فاعلمه له وهو متبرع وان عثر
لنفسه بالدار فاعلمه له ومن اخذ من غيره ماله فزنى بها انسانا من يده
فلا ضمان على النازع ومن فبدل مالا انشا ففاله سلطانا او رفعه
الى والد قطع يدك او ضربت بك خيبر سلطانا يضمن ولو رفع
ولو وضع في الصخرة مخدأ ولا يصد به جمار وحش وحش عليه فجا
في الضرر وجه المثل مجزأ لا يجرى الا على وجهه ويكره النساء الجبا
والعقوبة والاشارة والكر والفرقة والمرقة والدم المسفوح

والقاضي ان يقض ما لا غائب والطفل والمقطوع ولو كانت خشفة
الصبي ظاهري من رأة فله مختار ولا تقطع جلد ذكره الا بشقة
جاز ترك ختانه وكذا شيخ اسلم وقال اهل البصرة يطبق الختان و
وقت الختان غير معلوم وقيل سبع سنين ولا يجوز ان يصاعدا
غير الانبياء والملائكة الا بطريق الشيع ولا الاعطاء بلم النبوة
والمرحان ولا بكر بليس القادر والشاب العالم ان يقدر
على الشيخ الجليل والحافظ القرآن ان يختم فاربعين يوما **كتاب**
الفرائض بيد بركة الميت بتجهيزه ورفعته بلا اسراف ولا
تضييع ثم تقضى ربه ثم تقضى وصاياه من ثلث ما بقى بعد الدين
ثم يقسم الباقي بين ورثته ويستحق الابن ثلث ونكاح وولاء و
بيداء بما مضى من الفرائض ثم بالعصبة ثم بالنسبة ^{النسبة} ثم الورثة
زعموا انهم ثم مولى الموالاة ثم للفرقة بنسب لم يثبت ثم للموصى له
بأكثر من الثلث ثم بيت المال ويجمع الدين الرق والفقر كما مر واختلاف
المليين واختلاف الدين حقيقة او حكما والمجمع على ثلثهم
من الرجال عشر الاب وابوه والابن وابنه والاخ وابنه والعم
وابنه والزوج ومولى النعمة ومن النساء سبع الام والجدة واليتيم
وبنت الابن والاخت والزوجة ومولدة النعمة وهم زوجه وعصبة

فرو

٧٠
فرو الفرض من لهم سهم مقدروا السهام المقدرة في كتاب الله
تعا ستة النصف والربع والثلثان والثلث والسكن
والنصف البنت والبنت الابن عند عدمها ولاخت الابوين ولاخت
لاب عند عدمها الا انفرتا والزوج عند عدم الولد والابن
والزوجة له عند وجودها والزوجات وان تعدت عند عدمها
والثلث لها كذا عند وجودها والثلثان لكل اثنين فصا **عدا**
ممن فرض من النصف والثلث والام عند عدم الولد والابن
والاثنين من الاخوة والاختات وله ثلث ما بقى بعد فرض احد
الزوجين في زوج وابوين او زوجة وابوين ولو كان مكان الا
جد فيه اقلها ثلث الجميع خلاف الابوين والاثنين فصاعدا من
ولاد الام يقسم لذكورهم واناشم بالسوية والسكن والواحد منهم
ذكر او انثى والام عند عدم وجود الولد او ولد الابن او الاثنين من
الاخوة والاختات والاب مع الولد او ولد الابن وكذا للجد الصحيح
عند عدمه وهو من لا يدخل في نسبة الى الميت ام فان دخلت جد
واسد والجدة الصحيحة وان تعدت وهم من لا يدخل في نسبة
الى الميت جد واسد وبنت الابن وان تعدت مع الواحدة من بنات
الفضل والاخت الاب كذا الام مع الاخوة الواحدة **فصل**

والعصبة بنفسه ذكر ليس في نسبة الى الميت انثى وهو يأخذ
 ما بقته الفرض وعند الانفraz جرح جميع المال واقرهم جرح الميت
 وهو الابن وابنه وان سفل ثم اصله وهو الاب والجد الصريح
 وان علام جرح ابيه وهذا الاخوة لابوين اولاد ثم بنوهم وان
 سفلوا ثم جرحهم والاعلم الابوين اولاد ثم بنوهم وان سفلوا
 ثم جرح ابيه كذلك والعصبة بغيره من فرضها النصف والثلثا
 بغيره عصبة باخوتهن ويقسم للذكر مثل حظ الانثيين ومن لا
 فرض له واخوها عصبة لا نصيب عصبة به كالتمة وبنت الاخ والعصبة
 مع غيره الاخوات لابوين اولاد مع البنات وبنات الابن و
 زوال ابوين من العصبة مقدم على زوال اب حتم ان الاخت لابوين
 مع بنت تحجب الاخ لاب وعصبة وولد الزنا وولد الملاعنه مؤث
 امه والاب مع بنت صاحب فرض وعصبة واخر العصبة مؤث
 العتاقة ثم عصبة على الترتيب المذكور فمن ترك اب مولاه وابن
 مولاه فصالحه كله لابن مولاه وعند الجيوع فالاب السكر والياف
 لابن ولو كان مكان الاب جرحه كله للابن اتفاقا ولو ترك جد
 مولاه واخا مولاه فالجد والجد والجد استولى والعصبة
 انما تأخذ ما فضل عن زوي الفرض ولو ترك زوايا واخوات

واخوة

واخوة لابوين واما فالنصف للزوج والسكن للام والثلث
 للاخوة لام ولا يشتركهم الاخوة لابوين وتسمى المشتركة والمجارية
فصل حجب المجرمان مستفحق سنة الابن والاب والبنت والام
 والزوج والزوجة ومن عداهم يحجب الاب عن الاقرب والقرابة
 بذى قرابته ومن يدعى شخص لا يرث معه الا اولاد الام حيث
 يكون باورثون معه ونحجب الاخوة بالابن وابنه وان سفل
 وبالأب والجد ونحجب اولاد العتاق بالاخ لابوين ايضا وعندها لا
 يحجب الاخوة لابوين اولاد بل بالجد بقا سميته وهو كاخ ان لم تقسم
 للقائمة عن الثلث عند عدم زوي الفرض او عن السكن عند وجوده
 والفتوى على قول الامام وان استكمل بنات الصلب الثلث تسقط
 بنات الابن الا ان يكون جرحا من او اسفل منهم ابن ابن فيعصب
 من جرحا ومن فوقه من ليست بنات اسمهم ويسقط من رتبة واذا
 استكمل الاخوات لابوين الثلث تسقط الاخوات للاب الا ان يكون
 معهن اخ والجدان كاملين يسقطن بالام والابوي خاصة بالاب
 ايضا وكذا بالجدان ام لاب والقرابة منهم من ان جهة كانت تحجب
 البعد من ان جهة كانت القرابة او محجوبة كامل الاب معه فانه تحجب
 ام الام والجمع حتم ان اخوين مملكت قرابة كامل ام الاب والآخر

١٧١

١٧٢

بسم الله الرحمن الرحيم مع عدم العصبية في الباقي على ذوي صحته

ذات قرابتين كأم اب اللب وهي ايضا أم أم الأم فثلث الثلثين
لذات القرابة وثلثاه للآخرى عند مجرد ونصف عند الميراث
والخروج بالقتل ونحوه لا يجب والمحجوب بحكم أم في الحرة وكالاخ
والاخوات يحجبهم الاب ويجبون الأم من الثلث الى السكس
فصل وازا زارت سهام الفريضة فقد عال واربعة فخرج
للتحول الدنان والثلاثة واربعة والثمانية تحول الستة الى
عشرة ونز وشفعا والاثنا عشر الى سبعة عشر والاشفعا
واربعة وعشرون الى سبعة وعشرين عولا وحل في المنبئية
وهي امرأة وبلدان وابوان والرز ضد العول بان لا تستغرق
السهام سوى الزوجين بقدر سهمهم فان كان من يرث عليه جنسا
وحد فالمسئلة من عدد رؤسهم واما نواجبين او اكثر فمن
عدد سهامهم فمن اثنين لو كان في المسئلة سدسان ومن ثلثة
لو سكر وثلث ومن اربعة لو سكر ونصف ومن خمسة لو ثلث
ونصف لو سكر او نصف او ثلثان لو سكر فان كان مع الاول
من لا يرث عليه اهل فخره من اهل حارة ثم قسم الباقي على عدد
رؤسهم فان استقام كزوج وثلث بنات والا فكل وفق ضرب
وفق رؤسهم فخرج فرض من لا يرث عليه كزوج وستة بنات

باب

باب ضرب كل رؤسهم فيه كزوج وخمس بنات وان كان
مع الثاني من لا يرث عليه قسم الباقي على مسئلة من يرث عليه
فان استقام كزوج واربعة جدات وستة اخوات لأم والاد
ضرب جميع مسئلتهم في مخرج فرض من لا يرث عليه كزوج واربعة
وتسع بنات وستة جدات ثم يضربهم من لا يرث عليه فمسئلة
من يرث عليه وسهام من يرث عليه فيما بقي من مخرج فرض من لا
يرث عليه ويصح بالاصول الاينة **فصل** في الزوج قريب لعصبية
ولا يرث سهم ويرث كباقي العصبية عند عدم ذوي السهم فمن انفرد
منهم احدهم جميع المال ويرثون بقدر الدرجة ثم بقاربة ثم يكون
الاصل واما عند اتحاد الجهة وان اختلفت القرابة الا بالثلث
والقرابة الأم الثلث ثم يعتبر الترتيب في كل فريق كما لو انفرد وعند
الاستواء في القرب والقوة والجهة المذكورين فخطا لاثنين ونصير
ايدان الفروع اتفقت الاصول وكذا ان اختلف عند الميراث فخرج
عند مجرد يخذ الصنف من الاصول العذر من الفروع ويقسم على
اول بطن ووقع فيه الاختلاف ثم يحل الذكر على حدة والامهات
على قدر فقسهم نصيب كل طائفة ربع اول بطن اختلفا كذلك ان
كان والاد فخرج حصته كل من اهل حارة او بقولهم بقايم حرم الميت

وهذا اول البنات واول البنات الابن وان سفل ثم اصله
 وهم الاجر والفاسدون والجدات الفاسدت ثم جزايبه وهم
 اولاد الاخوات واولاد الاخوة لادم وبنات الاخوة ثم جزايد
 وهم العمات والخالات والاخوات والاعمم لادم ثم اولادهم
 ثم جزايبه وائمة وهم عمات الاب والامه وخالاته واولادها
 واعمد الاب لادم واعمد الام وبنات اعمامها واولادها
 الادم **فصل** والغري والهدمي ان لم يعلم انهم مات اولادهم
 كل على ورثة الاخوان ولا يرث بعد الاموات من بعض وان اجتمع
 ابناهم احد هذا اخ لادم اعطى التسكن فمما تم اقسما البسوة عصبوبة
 ولا يرث المجرى بالانكحة الباطلة وان اجتمع فيه قرابتان لو
 انفرد في شخصين ورثاها فان كانت احدهما متحجة الاخرى يرث
 بالخاصة ويوقف الحمل نصيب ابن واحد هو المختار عند يوسف
 نصيب اثنين فان خرج اكثر حيا ومات ورث وان افله فلا **فصل**
 الساكنة ان يموت بعض الورثة قبل القسمة فصحة المسئلة
 الاولى ثم الثانية فان استقام نصيب كل واحد من الورثة والاد
 فاضرب وفق النصيب الثاني في النصيب الاول وان افوق نصيب
 مسئلة والاضرب كل الثاني في الاول فالاحاصل من النصيب

المسئلين

المسئلين ثم اضربهم بام ورثة الميت الاول فوفق النصيب
 الثاني وفي كل واحد بام ورثة الثاني فوفق ما في يده فما خرج
 فهو نصيب كل فريق فان ملك الثاني فاجعل المبلغ مكان الاول
 والثالث مكان الثاني وكذا تفعل ان مات رابع او خامس وهم
 اجر **احمد الفرائض** الفروض نوعان الاول النصف ونصفه
 وهو الربع ونصف ونصفه وهو الثمن والثاني الثلثان
 ونصفهما وهو الثلث ونصف نصفهما وهو السكس
 والنصف يخرج من اثنين والربع من اربعة والثلث من ثمانية
 والثلثان والثلث والسكس من ستة وان اختلط النصف
 بالنوع الثاني او بعضه من ستة والربع من اثني عشر والثلث
 من اربعة وعشرين وان انكسر بام فريق عليهم وبانية بام
 عددهم فاضرب عددهم في اصل المسئلة كاملة واخوين وان
 وافق سائرهم عددهم فاضرب في عددهم في اصل المسئلة
 كاملة وستة اخوة وان انكسر بام فريقين او اكثر فاجعل الثلث
 اعدادهم ثم اضرب احد الاعداد في اصل المسئلة كثلث بلك
 والاشية اعمد وان تدخلت للاعداد في فريقين او اكثر فاجعل
 كل واحد من زوجات ذلك جدي واثني عشر عمدا وان افوق بعض

الاعداد بعضها فاضرب وفقاً واحدهما في جميع الثاني والبلغ
في وفق الثالث ان وافق والاقوى جميعه والبلغ في الرابع كذلك
ثم الحاصل في اصل المسئلة كالربع زوجات وخمس عشرة حدة
وثمان عشرة بنتا وستة اعمام وان تباينة الاعداد فاضرب
كل واحد هما في جميع الثاني ثم المبلغ في الثالث ثم المبلغ في الرابع ثم
الحاصل في اصل المسئلة كاثنتين وعشرين وثمان وثمان وثمان وثمان
اعدام وان كانت المسئلة عائلة فاضرب ما ضربته في الاصل فيه
مع العول في جميع ذلك **فصل** وتدخل العدد بن يعرف بان
نطرح الاقل من الاكثر مرتين او اكثر فبقية ويقسم الاكثر على الاقل
فينقسم قسمه صحيحة كالخمسة مع العشرين وتوافقها بان
تنقص الاقل من الاكثر من الجانبين حتى يتوافقا في مقدار فان توافقا
في واحد فهما متباينان وان في اكثر فهما متوافقان فان كانتين
فهما متوافقان النصف ان ثلثه فبالثلث وان اربعة فبالربع
هكذا الى العشرة وان في احد عشر فبحسب واحد عشر وهم جارا وان
اربت معرفة نصيب كل فريق من المبلغ فاضرب ما كان له من اصل
المسئلة فيما ضربته في اصل المسئلة فما خرج هو نصيبه وكذا العمل
في معرفة نصيب كل فريق وان شئت فانه يمكن لكل فريق من المسئلة

الى

الى عدد رؤسهم ثم اعط بمثل تلك النسبة من الموقوف لكل فرد
منهم وان اربت قسمة التركة بين الورثة او الغرماء فانظر بين
التركة والتصحيج فان كان بينهما موافقة فاضربهم كل واحد
من التصحيح فما خرج فهو نصيب ذلك الورث وان لم يكن بينهما
موافقة فاضرب كل واحد في جميع التركة ثم اقسم الحاصل
على جميع التصحيح فما خرج فهو نصيب وكذا العمل معرفة كل
فريق وفي القسمة بين الغرماء اجعل مجموع الديون كالتصحيح
وكل دين كسهم وامرثت ثم اعمل العمل المذكور ومن صالح من
من الورثة او الغرماء على شيء منها فاطرح نصيبه من التصحيح
والديون واقسم الباقي على سائر من بقي اربونهم **قال الفقير**
هذا آخر ملحق الاجروم الالف عدم ترك شيء من مسائل
الكتب الاربعة والتعسر من الناظر فيه ان اطلع على
الاختلاف بشي من هذه الحقبة بحالة فان الانسان
يحل التباين ولكن ذلك بعد السائل ان طار تلك
المسئلة فان لم يرب ما كرت بعض مسائل في
بعض الكتب المذكورة في موضع وفي موضع في موضع
اخر والكتب يذكرها في احد الموضعين ثم ذكرت